الفلسفة الاقتصادية المقارنة

الدكتور
إسماعيل محمد على



مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

الفلسفة الاقتصادية المقارنة

إعداد

د: إسماعيل محمد على

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7شارع علام حسين – ميدان الظاهر – القاهرة

ت - 0227867198/ 0227876470

فاكس / 0227876471

محمول / 0112155522 – 0191848808- 0106242622

الطبعة الاولى 2011

فهرسة أثناء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

علي ، اسماعيل محمد

الفلسفة الاقتصادية المقارنة /اعداد اسماعيل محمد علي . – ط 1 . –القاهرة :

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2011

211 ص ؛ 24 سم .

تدمك : 2- 205- 431- 977- 978

1 – التاريخ الاقتصادى

أ- العنوان 330,9

رقم الإيداع : 2010/24618

محتويات الكتاب

مقدمة :

ليست مهمة وضع كتاب فى تاريخ الفكر الاقتصادى من الامور الهينة، بسبب اتساع الموضوع وتشعبه وتعذر الالمام بكل نواحيه ولو إلماماً سطحيا فى مجلد واحد، ولذا اضطررنا فى هذا الكتاب إلى قصر البحث على عدة دول فاقت فى تقدمها الاقتصادى بقية الدول الأخرى، وكانت نموذجاً لتلك الدول فيما حدث فيها من تطور عظيم فى القرن الماضى.

وفضلا عن ذلك فقد اضطررنا إلى إغفال دراسة كثير من موضوعات التاريخ الاقتصادى، كنظام الضرائب، والمالية العامة، والتشريع الاجتماعى ، وشئون العمال الخ، وقصرنا الكلام على أربعة موضوعات كبرى ، وهى الزراعة، والصناعة، وطرق المواصلات، والتجارة.

ومع كل ذلك الاقتضاب فى معالجة الموضوع فإن الرغبة فى أن لا يخرج الكتاب عن الحجم المعقول، حملتنا على الاقتصاد فى الشرح، وتركيز العبارة تركيزاً لم يألفه القارئ فى كتب التاريخ على الأخص، وعذرنا فى ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب كان من الجائز أن يكون مجلداً قائماً بذاته، لأنه يدرس موضوعاً ظهرت فيه مؤلفات عديدة، وليس من السهل الالمام بشتاته فى صفحات قليلة.

ولنا عظيم الرجاء فى أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه، ونأمل أن يجد القارئ فيه عوناً له على تفهم مشكلات أوربا فى الوقت الحاضر، وعلى التفكير فيما عسى أن يؤدى إليه تطور مصر الزراعى والصناعى من تغيرات اقتصادية واجتماعية فى السنوات المقبلة. فإن مصر وإن كانت مهد المدنية، وأعرق الأمم تاريخاً، مازالت على فاتحة طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، ومن مصلحتها أن تقتفى آثار الدول التى سبقتها فى ذلك الطريق، وتتعلم من تجاربها ، والله ولى التوفيق.

المؤلف

الفصل الأول
النقود الدولية

- أصل العملات الأجنبية.
- أسواق الصرف فى العصور الوسطى.
- بدايات الصرف الآجل.
- ظهور لندن كمركز لمعاملات الصرف.
- مصارف الأعمال.
- نظام الذهب فى القرن التاسع عشر.
- الحرب العالمية الأولى.
- نظام الذهب فيما بعد الحرب.
- سعر الصرف "الحر".
- حساب موازنة الصرف.
- الحرب العالمية الثانية.
- صندوق النقد الدولى.

الفصل الأول
النقود الدولية

عادة ما تشتمل المعاملات بين الناس المقيمين فى بلدان مختلفة على تبادل للعملات، وتوجد فى المراكز المالية الهامة أسواق منظمة للعملات الأجنبية بالإضافة إلى الأسواق التى سبق وصفها فى الفصل الأخير. ومع ذلك، وحتى العصور الحديثة، كان هناك جزء كبير من التجارة الدولية فى إيدى التجار المرتحلين، الذين كانوا يحملون بضائعهم إلى الخارج ويبيعون بعملات محلية، ثم يستخدمون تلك العملات فى شراء منتجات محلية يحضرونها إلى الوطن. وعندما تكون معاملات الاستيراد والتصدير مرتبطة على هذا النحو، فمن الواضح عدم وجود الحاجة إلى تبادل العملات. وينتج نفس الأثر إذا اتفق طرفان فى عملية تجارية على الدفع والاستلام بنفس العملتن وفى واقع الأمر يتم تمويل ما بين ربع وثلث التجارة العالمية حاليا بمدفوعات بالجنيهات الاسترلينية. وبالمثل، ليست هناك حاجة لتبادل العملات عندما يتم تداول عملة بلد ما بحرية – سواء بالعد أو بالوزن- فى بلد آخر، وهذا ما كان يحدث أحيانا فى العصور القديمة والوسيطة.

ورغم هذه التحديات المفروضة على حجم الأعمال فى العملات الأجنبية فإن تاريخ تبادل العملات يرجع إلى الماضى السحيق للعالم إذ كان موجودا ضمن أبكر انشطة الصيارفة، وكان المصطلحان "مصرف Bank" و"صاحب مصرف أو مصرفى Banker يستخدمان أساسا حتى القرن السابع عشر للمتعاملين فى الائتمان والتبادل الدوليين.

ومن الممكن بطبيعة الحال أن يتم تبادل العملات اما بالتغيير الفعلى للعملات أو ببيع حقوق استلام الدفع.. ولقد كان تبادل العملات فى العالم القديم عملا معقدا، إذ كان هناك عدد كبير جدا من المدن والدول لكل

منها عملاتها المسكوكة الخاصة بها، وكانت العملات تسك من نوعية من المعادن بما فى ذلك الذهب والفضة والالكتروم (سبيكة من الذهب والفضة) والنحاس والبرونز، وكانت نسب خلط شتى المعادن فى دور السك تتلف من مكان لآخر ودائما ما كانت تتشعب من نسب قيمتها السوقية، ولقد شاعت العملات المزيفة والمبتورة والمشوهة والبالية، كما تكرر تخفيض قيمة العملة على نحو بالغ وكان على صراف النقود أن يفلح فى مكافحة "كم" مربك من المواد يتطلب معرفة بالخبرة بيد أنه كان يوفر فرصا كثيرة للربح. وكان تغيير النقود أحد الوظائف الرئيسية لصيارفة دولة المدينة فى اليونان، والاسم اليونانى لهم (trepezitai) مشتق من الجداول التى كانوا يقيمونها فى ساحة السوق ويستخدمونها فى تبادل العملات. وكان تغيير النقود – كغيره من الأعمال المصرفية – ملحقاً بالمعابد، وكان لصرافى النقود الذين طردهم عيسى عليه السلام من معبد أورشليم أسلاف لبضع مئات من السنين فى معابد كثيرة فى أيجه والشرق الأوسط. وبقى تبادل العملات عملا هاما لقرون كثيرة لكن شيئا فشيئا جاوزه الاتجاه فى الكمبيالات، ويعرف تناقض اهمية تبادل العملات باسم Cambuium minulum أو "التبادل الصغير" وهو الاسم الذى كان شائعا لتبادل العملات فى العصور الوسطى.

وتوضح النقوش البابلية، التى ترجع إلى زمن بعيد يصل إلى عام 2000 قبل الميلاد، أن المتاجرين كانوا يصدرون التزامات تخول لبائعى السلع استلام الدفع فى وقت لاحق وفى أماكن خلاف الأماكن التى تم فيها تسليم السلع، غير أن تطور النقود لم يكن قد تقدم بعد بما فيه الكفاية بالنسبة لنا لكى نعتبر هذه المعاملات تعاملات حقيقية فى العملات الأجنبية. وكانت تكلفة نقل المعادن النفيسة ومجازفة السرقة بمثابة حافز قوى للعثور على وسيلة أخرى لاتمام المدفوعات الدولية. وتوجد صفقة من

هذا النوع (حوالى عام 392 قبل الميلاد) مذكورة فى سياق إحدى الدعاوى القانونية العديدة التى تورط فيها الصراف الأثينى باسيون. فيذكر المدعى – الذى يمثله ابوقراط – أنه "حينما كان ستراتوكليس على وشك الإبحار إلى بونطاس طلبت منه – وكانت تساورنى الرغبة فى أن أخرج اكبر قدر ممكن من أموالى من هذا البلد – أن يترك معى الذهب الذى يمتلكه وعندما يصل إلى بونطاس يتسلم ما يساويه من أبى هناك، وذلك لأننى اعتقدت أن هناك ميزة عظمى فى عدم تعريض أموالى للخطر بالمجازفة برحلة لا سيما وأن أهل لاسيدامونيا كانوا سادة البحر أنذاك". وتوجد مراجع أدبية أخرى لهذا النوع من التعاملات فى كل من العصرين الإغريقي والرومانى، بيد أنه لا يوجد الدليل الكافى الذى يوضح مدى تكرارها أو ما إذا كانت الوثائق ذات الصلة يتعين اعتبارها بشائر للكمبيالة أو لخطاب الاعتماد العصرى.

ويبدأ الدليل الوثائقى لتحويلات الائتمان الدولية بسجلات جنوا القرن الثانى عشر، وجاء فى الفصل السادس موجز للدلالة على تطور الكمبيالة. وبحلول القرن الثالث عشر كان هناك نظام منظم للمدفوعات الدولية بين المراكز التجارية الرئيسية فى أوروبا، وهو النظام الذى تم تكييفه تكييفا جيدا مع احتياجات التجارة المعاصرة. فكانت لمدن أسبانيا وايطاليا جاليات من التجار المقيمين المشتركين فى تجارة الاستيراد والتصدير يخدمهم صرافون مقيمون. وبالإضافة إلى المهام الداخلية للصرافين والتى سبق تبيانها من قبلن كان الصرافون يرتبون لمدفوعات دولية بسحب الكمبيالات على مراسلين فى مراكز أخرى. ومع ذلك، ظل حجم كبير من التجارة الدولية فى أيدى تجار متجولين كانوا يتجمعون على فترات فى المعارض الدولية الكبرىز وفى القرن الثالث عشر كانت معارض شامبانى، هى البارزة لكن ظهر لها أنداد فيما بعد إلى أن ناقتها أخيرا معارض ليون "وفلاندرز" وكاستايل.

وبطبيعة الحال كان من الممكنن أن تتم المدفوعات فى الحال ونقدا لكن عادة ما كانت المعاملات تقيد فى دفاتر الصراف وتحفظ حتى تحين فترة تسوية محددة فى نهاية المعرض. وفى هذه التسويات العامة لم يكن المتاجرون الأفراد يدفعون ديونهم ويتسلمون مستحقاتهم وحسب، وإنما كان باستطاعة الصرافيين كذلك موازنة الديون والائتمانات بعضها البعض بين تجار كل مركز، بحيث تبقى مجرد الحاجة إلى تسوية الأرصدة أما عن طريق تبادل العملات أو بسحب كمبيالات تدفع فى معرض لاحق.

وإلى جانب المدفوعات الناشئة فى سياق التجارة كانت تعاملات الصرف ضرورية أيضاً فيما يتعلق بالقروض وبتحويل الإيرادات البابويةن وكانت هذه مركزة فى المعارض كذلك وفى عام 1260 قام أحد البيوت التجارية ىف مدينة سبينا، وهو تولوماى، باخطار وكيله فى شامبانى بأنه باع كمبيالات فى سبينا تدفع فى معرض شامبانى التالى، وذلك لجمع الاموال لحرب ضد فلورنسا، وفى عام 1274 اقترض ادوارد الأول من تجار لوكا بنفس الطريقة. وعادة ما كانت البابوية ترتب مع صيارفة التجار الإيطاليين فى البلدان الأجنبية لتحويل عائداتها، وفى انجلترا كانت العملية متصلة اتصالا وثيقا بتجارة تصدير الصوف، فيقوم السفير البابوى بدفع حصيلة ما جمعه إلى صيارفة التجار الإيطاليين فى لندن الذين يستخدمونها لشراء كمبيالات تدفع فى المعارض من مصدرى الصوف الانجليز. وبهذه الطريقة يحصل بائع الصوف البريطانى على مدفوعات بالجنيه الاسترلينى ويحصل الصراف الإيطالى على ائتمان فى معرض من المعارض، وعندئذ يمكن بيع هذا الائتمان لأحد الإيطاليين الذى ينبغى له أن يدفع مدفوعات فى المعرض فى مقابل كمبيالة تدفع فى إيطاليا.

وهكذا كان نظام المدفوعات الدولى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر يشتمل على أساسيات، ينبغى أن نطلق عليه الآن نظام مفاضة

متعدد الأطراف. وكان الأفراد من القائمين بالأعمال يدفعون ديونهم فى الخارج عن طريق شراء حقوق التزام بالدفع بعملة دائنيهم، وكان من الممكن استخدام أى ائتمان فى أى مركز واحد (ببيع وشراء ملائمين) لتسديد دين فى أى ائتمان آخر، وكانت الديون والائتمانات الإجمالية المتراكمة فى كل مركز تتوازن أمام بعضها البعض فى العملية بحيث تنشأ الحاجة إلى مجرد تسوية الأرصدة نقدا أو بالاقتراض.

وكانت الكمبيالات المالية من النوع الظاهر فى صفحة الانجليزي شائعة. وكان من شأن معاملات الموازنة أن احتفظت بالأسعار فى شتى المراكز ثابتة تقريبا مع بعضها البعض.

وقبل نهاية القرن الرابع عشر، وصلت الكمبيالة وطرق استخدامها فى المدفوعات الدولية إلى شكل لم يتغير تغيرا كبيرا طوال الخمسمائة عام التالية. وخلال ذلك الوقت تدهورت المعارض وحلت محلها معاملات بين الصيارفة المقيمين ومراسليهم الأجانب، وانتقل مركز الجاذبية المالى بعيدا عن المدن الإيطالية إلى بروج ثم إلى انتويرب، ومرة أخرى إلى امستردام، وزاد حجم المعاملات زيادة كبيرة كما زاد عدد المراكز المالية والتى كانت توجد فيها اسواق منظمة.

وتكونت المصارف العامة فى مراكز عديدة، بما فيها البندقية وامستردام وأصبحت الكمبيالات قابلة لأن تدفع عن طريق تحويلات فى دفاتر الصرف. وكان ذلك ملائما لكل من المعاملات الدولية والداخلية، وفى امستردام دائما ما كانت الأوراق التى يصدرها البنك تفرض علاوة معينة على العملة المعدنية البالية والمبتورة.

وكانت العملات الأجنبية فى العصور الوسطى وبداية العصر الحديث خاضعة لنفس القواعد الأساسية التى تحكم أى نظام عملات معدنية متداخلة، لكن كان الإطار الذى تسرى فيه هذه القواعد يختلف

كثيرا عن اطار الأزمنة الأكثر حداثة. وفى ظل نظام الذهب أثناء تطوره نحو نهاية القرن التاسع عشر – كان الذهب بمثابة معيار للقيمة الدولية ووسيلة لدفع اية أرصدة يتعذر تسويتها فى سوق العملات الأجنبية، وكانت العملات الذهبية فى التداول وكانت الأوراق المالية وودائع المصرف قابلة للتحويل بسهولة إلى ذهب، ولم تكن هناك قيود على صادرات الذهب وكانت دور السك مفتوحة لسك العملات الذهبية بحرية، وبعد تطور السكك الحديدية والبواخر أصبحت تكاليف النقل منخفضة. ولذلك، دائما ما كان تبادل العملات يتم بنسبة قريبة من نسبة سعر تعادل دار دائماً ما كان تبادل العملات يتم بنسبة قريبة من نسبة سعر تعادل دار السك (أى نسبة محتواها من الذهب). وعندما يكون هناك رصيد مدين فى بلد ما، فإن هذا – بالطبع- يخلق زيادة فى الطلب على العملات الأجنبية، وتميل قيمة العملات الأجنبية إلى الارتفاع، كما تميل قيمة العملات الوطنية إلى الهبوط فى سوق العملات الأجنبية. وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة كان سعر تعادل دار السك بين الجنيه الاسترلينى ودولار الولايات المتحدة هو 4.85 دولار إلى 1 جنيه استرلينى، وأصبح من الجدير بالاهتمام تصدير الذهب، عندما هبطت قيمة الجنيه الاسترليني إلى 4.827 دولار، واستيراده عندما ارتفع الجنيه الاسترلينى إلى 4.90 دولار.

وفى العصور الوسيطة وبداية الأزمنة الحديثة كان كل من الذهب والفضة يستخدمان فى العملات الوطنية وللمدفوعات الدولية، وكانت مصاريف ومخاطر نقل المعادن النفيسة كبيرة للغاية، ودائما ما كانت العملات تبلى وتبتر وتؤول إلى قسم صغير من وزنها القانونى، فمنعت أغلب البلدان تصدير المعادن النفيسة (رغم أن تلك القوانين نادرا ما كانت فعالة كثيراً)، وعادة ما كانت دور السك تفرض رسوما على السلك. وأخيراً ومنذ أن أصبحت الكمبيالات تباع- لا تخصم- ظهر سعر الفائدة كعامل

مؤثر على سعر الصرف ومن شأن الارتفاع فى سعر الفائدة أن يقلل من المقدار الذى كان الصراف مستعدا لدفعه من أجل الحق فى استلام أية كمية معينة من العملة الأجنبية فى المستقبل، وبذا يبدو أنه يسبب هبوطا فى القيمة التبادلية للعملة الداخلية.

ونتيجة لجيمع هذه المعالم، كانت تقلبات أسعار الصرف أكبر بكثير عما كانت عليه فى ظل المعايير المعدنية الأكثر حداثة، ولعبت تحويلات المعادن النفيسة دورا أصغر فى تسوية الأرصدة الدولية. وكانت مصارف الأعمال فى العصور الوسيطة مدركة ادراكا جيدا للتكاليف النسبية المتعلقة بشراء الكمبيالات وشحن العملة النقدية أو سبائك الذهب والفضة، وكانت مهيأة تماما لشحن المعادن النفيسة (حتى وإن كان ذلك تحديا للقانون) إذا كان ذلك يستحق العناء. ومع ذلك، كانت تحركات المعادن النفيسة متفرقة، وعندما كانت تحدث بالفعل فدائما ما كان ذلك استجابة للتغيرات فى الأسعار النسبية للذهب والفضة وليس للتغيرات فى ميزان المدفوعات الدولية.

ولقد اتاح النطاق الواسع لتقلبات الصرف الفرص للمضاربة وشجع محاولات كل من مجموعات التجار والحكومة للمضاربة لتحريك السوق. وكان المثل الشهير هو مناورة السير توماس جريشام فى أنتويرب. إذ كبيرة كان العاهل البريطانى مدينا بها لكل فورجرز وغيرهم من رجال المال فى انتويرب دون آن يسبب كسادا للصرف. فقام فى مناسبات عديدة بين عامى 1552 و1561 بالضغط على المغامرين من التجار لكى يسلموه حصيلة مبيعاتهم من الملابس فى فلاندرز مقابل كمبيالات تدفع فى لندن. وفى نفس الوقت دبر أبعاد من ينتوون شراء عملة فلاندرز للدفع عن الواردات إلى بريطانيا – بالمداهنة تارة وبالتهديد تارة أخرى – وهكذا- وطبقا لحساباته- رفع قيمة الاسترلينى وسدد كامل الديون الملكية على نحو

مفيد للتاج للغاية. والكتاب المعاصرون دائما ما يتهمون الصيارفة بالتلاعب في الصرف مدفوعين في ذلك بمفاخر رجال من أمثال جريشام. ومع ذلك وبالممارسة ربما لم يسبب هذا النوع من العمليات أكثر من انحراف مؤقت عن الاتجاه الذى رسخته قوى السوق العادية.

ونتج عن تفشى تقلبات الصرف حافز الابتكار لوسائل تفيد في تجنب مجازفة الخسارة التى تسببها حركة معاكسة، ففى وقت مبكر يرجع إلى القرن الثالث عشر، كانت الاتفاقات البابوية مع الوكلاء المصرفيين تقضى بتثبيت أسعار تحويل عائدات الكنيسة لمدة سنة في كل مرة. وخلال القرن السادس عشر تنامى نظام المراهنة على الصرف في أسبانيا وهولاندا. فيراهن أحد الأطراف طرفا آخر على أن سعرا معينا لن يكون أعلى (أو أقل) من رقم معين في وقت ما في المستقبل، ويدفع الخاسر إلى الفائز الفرق بين السعر الفعلى والسعر الذى تكهن به. وأدان الأفاضل من الناس هذا النوع من المقامرة وحاولت الحكومات حظره، لكنه ساعد في غرض مفيد.

إذ كان باستطاعة الشخص الذى سوف يدفع او يتسلم مبلغا في المستقبل أن "يحتاط" من مخاطر الصرف بأن يراهن بطريقة من شأنها أنه إذا تحرك الصرف لغير صالحه في تعامله التجارى فسوف يحقق مكسبا في الرهان. ومن المحتمل أن تكون الأشكال الأحدث للصفقات الآجلة قد تنامت في القرن السابع عشر لكن أول دليل وثائقى يرجع تاريخه إلى عام 1702 عندما اشترت الخزانة البريطانية شراء آجلا مقدارا من العملة الهولندية (جلدر) لتتحمل مصروفات جيوش مارلبور.

وخلال الجزء الأكبر من القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت امستردام أهم مركز للتعامل في العملة الأجنبية إلى حد بعيد، لكن كانت لندن تبرز كسوق كبيرة تماما منذ نهاية القرن السادس عشر. ففى عام 1571 قامت الملكة اليزابيث بافتتاح البورصة الملكية التى بناها السير توماس

جريشام، وكانت المركز الرئيسى لتعاملات العملات الأجنبية حتى القرن التاسع عشر. ومع ذلك، ولفترة طويلةن من الزمن، لم يكن هناك سوى القليل من التخصص، وكان المترددون على البورصة الملكية هم التجار الذين كانت معاملاتهم فى الكمبيالات تعتبر طارئة على معاملاتهم فى السلع ودائما ما كان نفس السماسرة يتصرفون كوسطاء فى كل من نوعى المعاملات.

وفى هذا الصدد كان التطور فى بريطانيا مختلفا نوعا ما عن التطور فى القارة. ففى أغلب بلدان القارة كانت العملات الأجنبية هى موضع اهتمام المصارف، ومضى التخصص فى هذا المجال على نحو أسرع من المجالات الاخرى للأعمال المصرفية. ويعرف الكاتب الفرنسى سفارى فى القرن الثامن عشر الأعمال المصرفية على أنها: "تجارة فى المال، الذى يحول من مكان إلى خر، ومن مدينة إلى أخرى عن طريق المراسلين، وعن طريق الكمبيالات" ومع ذلك ركزت المصارف الانجليزية على الأعمال الداخلية. وأما المدعو ملاخى بوستلينوايت – وهو المترجم والمعلق الخاص بسفارى- فيتوخى جانب الحذر فى تمييزه بين الأعمال المصرفية الداخلية والأجنبية ويقول: "ليس لدينا فى انجلترا سوى القليل جدا من هذا النوع من الصيارفة الأجانب بالمقارنة بالعدد الموجود فى إيطاليا وفرنسا وهولندا".

وكانت التعاملات فى الكمبيالات لا تزال تجرى أساسا عن طريق التجار، ولم يحدث أن أصبح التخصص قاعدة إلى أن تطورت بيوت مصارف الأعمال الكبرى فى القرن التاسع عشر. ورغم ذلك، كان السوق فى القرن الثامن عشر سوقا متقدما تماما وبأسعار منتظمة فى أكثر من اثنى عشر مركزا أوربيا وبنظام موازنة معقد ويورد ملاخى بوستليتوايت- فى مقاله عن الموازنة arbitrage، التى تسميها تحكيما arbitration – سميا بيانيا يصور الموازنة (أى المعاملات المقصود بها تحقيق ربح معين فروق الأسعار بين

شتى المراكز، بين لندن وامستردام وروتردام وانتويرب وهامبورج وباريس وبوردو وقادس ومدريد وبلباو وليجورن وجنوا والبندقية ولشبونة وأوبورتو ودبلن. ويعلق قائلا أن "النوعية (للمعاملات) كبيرة جدا، وترتيبا على ذلك تعتبر فرص الربح كبيرة بالتناسب مع التاجر أو محول النقود فى لندن شريطة أن يكون ماهرا على النحو الكافى للاحاطة بجميع هذه الفرص التى تعتبر- وسوف نفترض القول- عرضا يكاد أن يكون يوميا.

وتسببت الحروب الفرنسية فيما بين عامى 1793 و 1815 فى أول تجربة بريطانية للعملة الورقية غير القابلة للتحويل، وأما التقلبات الناجمة فى أسعار السلع وفى أسعار الصرف وفى سعر الذهب فقد سبق تسجيلها بالفعل (أنظر الفصل الأول). ومع ذلك، لم يكن هناك تغير كبير فى آلية المدفوعات الدولية، واستمرت المعاملات فى الكمبيالات كذى قبل، وفيما يتعلق بسوق العملات الأجنبية، لم تكن العملات الورقية لبنك انجلترا تختلف كثيرا عن العملة المعدنية ذات القيمة المنخفضة ابان عصر هنرى الثامن. وكان أثر كل منهما هو أن يسببا ارتفاع أسعار المعادن النفيسة من حيث وحدة الحساب، وتوسيع النطاق الذى يمكن أن تتقلب فى إطاره أسعار الصرف.

ولقد كانت التغيرات التى حدثت بعد نهاية الحرب بوقت قصير أهم للغاية. فبمقتضى قانون عام 1816، اعلن ان الذهب هو المقايس الوحيد للقيمة، وأن العملات الذهبية فقط هى التى تؤخذ كعملة قانونية للمبالغ التى تزيد على جنيهين استرلينيين، وصدرت أول جنيهات انجليزية ذهبية Scvereign عام 1817، وفى عام 1819 الغيت القيود المفروضة على تصدير العملات، وفى عام 1821 استأنف بنك انجلترا دفع عملاته الورقية بالذهب. وكانت رسوم دار السك قد الغيت منذ وقت طويل يرجع إلى عام 1666، وتغلبت الحافة المصقولة (وهى من اختراعات القرن السابع عشر

ايضا) على قلامة حواف القطع النقدية، وكان من جراء استمرار سحب الجنيهات الانجليزية الذهبية البالية ان ظلت العملة فى مستوى عال جدا وهكذا أزيلت العقبات المصطنعة التى كانت تعوق ترك الذهب لفترة طويلة جداً، ومع التحسينات التى أدخلت على المواصلات، لعبت تحويلات الذهب دورا متزايد الأهمية فى آلية المدفوعات الدولية، واصبحت تقلبات الصرف محصورة فى داخل حدود آخذة فى الضيق بشكل مطرد.

ومع ذلك، لم يكن العالم يسير بعد على نظام الذهب الدولى ، إذ كانت انجلترا هى البلد الوحيد الذى وضع الذهب هذا الموضع الفريد. وكانت الولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية الرئيسية تسير على نظام المعدنين، وكانت هناك دول كثيرة فى أمريكا الوسطى والجنوبية وفى الشرق الأقصى تستخدم الفضة كوسيلة رئيسية للدفع، بينما كان الامبراطور روسيا وامبراطورية النمسا والمجر فترات طويلة من الأوراق غير القابلة للتحويل. ولم يبدأ التحرك العام نحو الذهب إلا بعد عام 1870، إذ أنه فيما بين عامى 1870 و1878 قامت المانيا وهولاندا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا والدول الاسكندنافية باعتماد الذهب على أنه نظامها الوحيد، وأما الولايات المتحدة فقد تخلت عن نظام المعدنين بشكل رسمى فى عام 1893 رغم أن الذهب كان سائدا لبضع سنوات قبل ذلك، واعتمدت النمسا الذهب عام 1892، واليابان عام 1897، وروسيا عام 1899، وفى عام 1900. كانت الصين والقليل من الدول الصغيرة من أمريكا الجنوبية هى فقط البلدان التى ظلت تسير على نظام الفضة.

كما جلب القرن التاسع عشر تغيرات كبيرة فى وضع بريطانيا الدولى وفى تنظيم المدفوعات الدولية. إذ انتهت هيمنة امستردام بسبب الاحتلال الفرنسى لها، وحلت هامبورج محلها لبعض الوقت. ومع هذا برزت لندن بعد نهاية الحرب مباشرة على أنها المركز القيادى تتبعها باريس عن

قرب، وزاد مركز لندن القيادى طوال القرن. ومع تقدم الصناعة ونمو المدن الصناعية الكبيرة أصبحت بريطانيا المصدر الرئيسي فى العالم للسلع المصنوعة والمستورد الرئيسى للطعام والمواد الخام، وتنامت الأسواق المنظمة فى لندن للكثير من هذه السلع، وكذلك للنقل البحرى لنقلها للتأمين لتغطية مخاطر النقل. ولقد هيأ هذا التسيد التجارى دعائم نمو لندن كمركز للمدفوعات الدولية، وعلى هذه القاعدة أقامت بيوت ومصارف الأعمال التنظيم اللازم.

وكما يظهر من الفصل السادس، كانت سوق الخصم تتعامل أصلا فى الكمبيالات الداخلية التى كانت تخصمها مصارف الأرياف لعملائها ثم يعاد خصمها فى لندن. وكانت مصارف الأرياف هى التى تحكم على الثقة فى قدرة عملائها على الوفاء بالائتمان، وكان تظهير المصرف يعتبر ضمانا لبيت الخصم، وبهذه الطريقة تستطيع شركة مثل جورنى أن تخصم كمبيالات على أصحاب مصانع ميدلاند أو نورث كنترى بكامل الثقة وهى المصانع التى تعتبر مجهولة تماما لجورنى وفى بداية القرن التاسع عشر، لم تكن هناك تسهيلات مماثلة لكمبيالات ما وراء البحار، ومن الطبيعى أن مصارف الأرياف لم تكن تتعامل فيها، وبخلاف أسماء قليلة رئيسية، لم يكن لدى صيارفة لندن وسماسرة الكمبيالات سوى معرفة ضئيلة عن موقف الشركات فى التجارة الأجنبية.

ولقد كان علاج نقطة الضعف هذه هو نمو أنشطة أخرى متعددة الجوانب لصيارفة معاملات القرن التاسع عشر أى أعمال القبول. وبدأت الشركات - التى كانت معروفة جيدا فى لندن والتى تستطيع خصم كمبيالات هى بدون صعوبة- فى "قبول" الكمبيالات نيابة عن الآخرين. وكان العميل الذى يفتح اعتمادا مقبولا مضطرا، بالطبع، إلى تقديم مبالغ لدفع كمبيالاته عند حلول الأجل، وكان يدفع عمولة صغيرة وفى مقابل

ذلك كان مصرف الاعمال يأخذ على عاتقه مسئولية دفع الكمبيالات التى يقبلها حتى وأن فشل عميله فى التزامه بتقديم المبالغ. وهكذا اضطلعت مصارف الأعمال بمسئولية اختيار العملاء الجديرين بالثقة فى الوفاء بالائتمان، وكان قبولها للكمبيالة بمثابة ضمان لسوق الخصم. وكانت الشركات التى اضطلعت بهذه الأعمال هى تلك الشركات التى مررنا بها فى الفصل الأخير كشركات تقوم بإصدار القروض الأجنبيةن كما كانت من بين المتعاملين الرئيسيين فى العملات الأجنبيةن وكان بعضها يتعامل فى الذهب والفضة كذلك، وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر تزايدت حيازاتها من النقود كودائع لعملاء ما وراء البحار.

وبدأت مصارف الأعمال فى القيام بهذه المهام فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وبحلول عام 1832 كان بمقدور روتشيلد أن يقول : "إن هذا البلد عموما لهو بنك العالم كله... وان جميع التعاملات فى الهند وفى الصين وفى ألمانيا وفى العالم كله يتم توجيهها من هنا وتسويتها من خلال هذا البلد".

ومع ذلك، كان نطاق الاعمال لا يزال صغيرا بالمقارنة بما أصبح عليه بعد عام 1870، إذ انه حتى ذلك الوقت كانت لندن – رغم كونها المركز الوحيد الأكبر- تشارك الأعمال الدولية فى العالم مع باريس وامستردام وهامبورج. فخلال الحرب الفرنسية – البروسيه وفترة الاضطراب النقدى التى تلتها، جاءت أعمال فرنسية كثيرة إلى لندن لكى لا تعود مطلقا. ومنذ آنذاك وحتى عام 1914 كانت لندن متسيدة بلا منازع.

وعلى الرغم من أن مصارف الأعمال كانت تحتل وضعا مركزيا فى الية الائتمان والدفع الدوليين، لم تكن هى الجهات الوحيدة العاملة ، فقد قامت مصارف أجنبية كثيرة بانشاء مكاتب فى لندن، وأما المصارف البريطانية (مثل بنك لندن وأمريكا الجنوبية، ومؤسسة الأعمال المصرفية

لهونج كونج وشنغهاى) فقد انشئت مقارها الرئيسية فى لندن لكن كانت أغلب أعمالها وراء البحار، وبحلول عام 1914 كانت مصارف رأس المال المشترك الكبيرة والتى برزت نتيجة للادماجات، قد بدأت تتعامل فى الأعمال الأجنبية.

وكما رأينا، كانت الطريقة التقليدية لإجراء مدفوعات فى الخارج هى شراء كمبيالات مستحقة الدفع بالعملة الأجنبية، واستمرار التعامل فى هذه الكمبيالات طوال القرن التاسع عشر. وكان التجار وصيارفة الأعمال يتقابلون أسبوعيا فى البورصة الملكية، وكانت الأسعار التى تظهر من تعاملاتهم تنشر بشكل دورى تحت عنوان "سعر الصرف" وأصبح المصدرون البريطانيون الذين كانوا من قبل يرسلون البضائع إلى وكلاء وراء البحار للبيع بعملات أجنبية – يرسلون بضائعهم بشكل متزايد مقابل أوامر أجنبية ويتقاضون فواتيرهم بالاسترلينى ومن الناحية الأخرى دائما ما كان المصدرون الأجانب إلى بريطانيا سعداء تماما بقبول الدفع بالاسترلينى لعلمهم أن باستطاعتهم تحويله بسهولة إلى ذهب أو إلى أية عملات أخرى يرغبونها. وبتزايد تسيد لندن فى المدفوعات الدولية، خطت العملية خطوة أخرى إلى الأمام الا وهى قبول مصدرى بلد أجنبى إلى بلد أجنبى آخر الدفع بالاسترلينى وسحب كمبيالات على عملائهم مستحقة الدفع فى لندن ، ودائما ما كانت هذه الكمبيالات مقبولة أيضا لدى صيارفة الأعمال وتخصم فى سوق لندن. وأخيراً، تم تداول الكمبيالات المسحوبة على لندن كوسيلة للدفع فى المعاملات الدولية، كما فعلت الكمبيالات الداخلية فى المعاملات الداخلية، وكان فى مقدور دافيد لويد جورج (الذى كان وزيرا للخزانة عام 1914) ان يكتب "ان خشخشة كمبيالات مسحوبة على لندن بتوقيع بيت من بيوت القبول الكبيرة يعتبر شيئا جيدا نفس القدر كخاتم من الذهب فى اى ميناء فى سائر انحاء العالم المتحضر".

وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت كمبيالة لندن هى الصك الرئيسى للمدفوعات الدولية، لكن كانت هناك طرق أخرى تتحداها بالفعل وحلت محلها منذ وقتئذ بدرجة كبيرة. ذلك أن المصارف التى لها فروع فى لندن وفى الخارج كانت تقبل الدفع بالاسترلينى وتدفع مبلغا مقابلا بالعملة الأجنبية من المبالغ الخاصة بها فيما وراء البحار. وكانت هناك مصارف أخرى لها مراسلون أجانب كانت تحتفظ معهم بأرصدة وكانت تتمتع بتسهيلات سحب على المكشوف، وكانت ترسل تعليمات إلى مراسليها بدفع مدفوعات (مقابل المدفوعات التى تسلمها بالاسترلينى) اما بالبريد أو فيما بعد، بالبرق وكان ذلك هو بداية التحويل البرقى العصرى.

وهكذا، وفى ظل نظام الذهب الدولى، كان هناك نفس التمييز بين النقود كوسيلة للدفع والنقود كمعيار للقيمة كما هو الحال فى النظام النقدى الداخلى. فكان الذهب هو المقياس المشترك للقيمة داخليا وفيما بين العملات الدولية سواء بسواء، وكان يتم تداول الذهب باعتباره وسيلة داخلية للدفع جنبا إلى جنب مع عملات المعادن الأخرى والأوراق المالية وودائع المصارف، وكانت الأهمية النسبية لشتى الوسائط تختلف اختلافا واسعا من بلد لآخر. وفى المدفوعات الدولية كان الذهب هو الوسيلة النهائية لتسوية الأرصدة التى لا يمكن تسويتها بأية طريقة أخرى، غير أن الغالبية الساحقة من المدفوعات كانت تتم أما عن طريق شراء وبيع كمبيالات مستحقة الدفع بعملات أجنبية أو تحويل كمبيالات مستحقة الدفع بالاسترلينى وببساطة بتحويل كمبيالات مستحقة الدفع بالاسترلينى أو ببساطة بتحويل ائتمانات فى دفاتر المصارف.

ولقد كان نظام الذهب الدولى مثار جدل شديد خلال السنوات الخمسين الماضية، واثر تأثيرا قويا على التطورات الأخيرة بحيث أنه يستحق أن نتف وقفة لننظر نظرة أعمق فى معالمه الأساسية. فنظام الذهب كان

مرتبطا ارتباطا وثيقا بسيادة مركز واحد أكثر من أى نظام دولى آخر قبله أو منذ تواجده. فلم تكن لندن هى المركز الرئيسى لتعاملات السلع والمدفوعات الدولية فحسب، وإنما كانت توفر أيضا أكبر الأسواق الحرة للذهب والفضة والأسواق العالمية الرئيسية لكل من الائتمانات قصيرة وطويلة الأجل.

وحقيقة أن العملات الوطنية القابلة للتحويل إلى ذهب حافظت على قيمها مستقرة جدا فى علاقاتها ببعضها البعض، وكانت أسعار الصرف محصورة فى نطاق حدود ضيقة تقررها نقطتا استيراد وتصدير الذهب. فإذا كان الاختلال بين العرض والطلب فى سوق العملات الأجنبية يميل إلى أن يدفع الأسعار عبر هذه الحدود، كانت حركة الذهب تحفظ التوازن.

وقامت البلدان المستخدمة للعملة الورقية بفرض نوع من التنظيم على اصدارها لتلك العملة الورقية. وفى بريطانيا، بعد عام 1844، اخذ ذلك شكل اصدار محدود لأوراق نقد بدون غطاء جاء وصفه فى الفصل الأول. وفضلت أغلب البلدان الأخرى تثبيت حد أدنى لنسبة احتياطى متناسبة. ومع ذلك، وفى أى من الحالتين، كانت هناك صلة بين حركة الذهب والعرض الداخلى لنقود العملة القانونية، فكان تدفق الذهب يزيد من العرض الداخلى للنقود وبالعكس.

ولقد كان هناك اعتقاد شائع أن معالم نظام الذهب هذه توفر آلية شبه تلقائية لتنظيم الأسعار الدولية. والمعقولية الكامنة وراء هذا الاعتقاد فى شكل مبسط تسير كالآتى:

إذا كانت الأسعار فى بلد ما "مرتفعة للغاية" فى علاقتها بباقى العالم فسوف تهبط صادرات ذلك البلد وترتفع وارداته، وسوف يخلق ذلك زيادة فى الطلب على العملات الأجنبية، وسوف ترتفع تكلفة شراء هذه العملات فى سوق الصرف إلى النقطة التى يكون عندها تصدير الذهب

أرخص، ودن شأن تصدير الذهب أن يقلل من الأمداد الداخلى للعملة القانونية، وهذا التقلص فى امداد العملة الداخلية سوف يتسبب فى تتقييد عام للائتمان وخفض فى الطلب على السلع، وهبوط فى الأسعار. وأما البلد الذى تهبط فيه الأسعار على نحو غير ملائم فإنه سيمر بعكس هذه العملية ، وهكذا تظل الاسعار بين شتى البلدان متسقة.

وليس هناك من شك فى فعالية عملية من هذا النوع، رغم أن هذا الوصف يعتبر مفرطا فى التبسيط بحيث يكاد أن يكون كاريكاتوريا. وفى هذا الصدد فإن الأمر ذا الصلة ليس هو الأسعار عموما وإنما هو تكاليف إنتاج السلع والخدمات الداخلية فى التجارة الدولية. ولا يتأثر عرض وطلب العملات فى سوق العملات الأجنبية بمجرد الواردات والصادرات وإنما بجميع المدفوعات بما فى ذلك المدفوعات الناجمة عن الاقتراض والإقراض. ودائما ما نجد أن رصيد حساب جار فى اتجاه من الاتجاهات بتوازن برصيد مضاد فى حساب رأس المال، ومن أعظم فضائل النظام امكان موازنة فائض مؤقت أو عجز مؤقت فى الحساب الجارى عن طريق اقراض قصير الأجل بدلا من حركة الذهب.

وعندما كان الذهب يتحرك بالفعلن فإنه فى بريطانيا فقط كانت تلك الحركة تحدث تغييرا فوريا ومساويا فى عرض العملة القانونية. وأما فى البلدان التى لديها حد أدنى من المتطلبات الاحتياطية، كان بإمكان السلطات التى تقوم باصدار الأوراق المالية- وأحيانا ما كانت تفعل ذلك- أن "تعقم" تحركات الذهب بتكديس احتياطى يزيد على المتطلبات القانونية، تجابه به طلبات التصدير فى حينها. وحتى بريطانيا كان بمقدور بنك انجلترا أن يحدث أثرا مماثلا بتنويع احتياطى إدارة الاعمال المصرفية. ومرة أخرى، دائما ما لا يتسبب تغيير حجم العملة القانونية فى تغيير مماثل فى الائتمان المصرفى إذ تستطيع المصارف أن تسمح بتنويعات

كبيرة فى نسب الخاصة بها وقد فعلت ذلك بالفعل. وأخيرا، وكما سيظهر فى الفصل الثامنن تعتبر العلاقة بين حجم النقود ومستوى علاقة معقدة جدا.

ومع ذلك، ورغم ميزات نظام الذهب هذه، لم يقدم هذا النظام ولا المؤسسات المالية التى سارت به، وسيلة يمكن عن طريقها دفع مدفوعات كبيرة جدا بطريقة يسيرة وباحتياطى من الذهب ضئيل جدا، فقد حافظ نظام الذهب على تكاليف انتاج سلع التجارة الدولية فى خط متناسق تقريبا بين شتى البلدان، وحافظ على استمرارية اسعار الصرف التى ساعدت كثيرا حركة البضائع وحركة رأس المال على السواء. ومن الناحية الأخرى، لم يمنع التقلبات – حتى فى ذروته- سواء فى المستوى العام للاسعار العالمية أو فى العمالة. ذلك أن البطالة بين أعضاء النقابات العمالية (وهى الأرقام الوحيدة المتاحة) أظهرت تقلبات دورية شديدة، تتنوع من حوالى 2 فى المائة فى وقت الرواج إلى 10 فى المائة فى ذروة الكساد. كما ارتفعت الأسعار وانخفضت مع الدورة، وإلى جانب ذلك، كانت هناك اتجاهات معينة تتسع بشدة على مدى فترات من 20 إلى 30 سنة. وفيما بين عامى 1850 و1873 ارتفعت اسعار الجملة فى بريطانيا بنسبة 35 فى المائة تقريبا، وانخفضت بنسبة 40 فى المائة من أواسط السبعينات إلى أواسط التسعينات، ثم ارتفعت بحلول عام 1914 بنسبة 25 فى المائة تقريبا.

وتسبب اندلاع الحرب عام 1914 فى بعثرة الآلية الرقيقة للمدفوعات الدولية. ولم يكن هناك من بين الدول المتحاربة من كان قادرا على الاحتفاظ بفاعلية عملية التمويل بشروط، بعد الحرب سوى الولايات المتحدة، وأما جميع الدول الأخرى فإنها اما تخلت عن نظام الذهب كلية أو فرضت قيودا دمرت معالمه الأساسية. ففى انجلترا، اختفى الذهب من التداول وحلت أذون الخزانة محله. وجمعت الحكومة مبالغ كبيرة فى

أمريكا بالاقتراض وبيع الأوراق المالية التى تملكها بريطانيا. وتم "تثبيت" سعر صرف الدولار بحوالى 2 فى المائة أقلمن سعر تعادل دار السك عن طريق مبيعات سمية للدولارات. وكان تصدير الذهب لا يزال قانونيا، غير أن المعاملات الخاصة انتهت بمخاطر الغواصات الألمانية وفى عام 1919 وعندما انتهت مخاطر الحرب منعت صادرات الذهب وألغى سعر الصرف وتركت الاسعار تتقلب بتغيرات العرض والطلب. وأحدثت الحرب تضخما فى كل مكان، حتى البلدان المحايدة، غير أنه كان فى بعض البلدان أقسى للغاية منه فى بلدان أخرى، حتى أن القوة الشرائية النسبية لعملات ما بعد الحرب كانت مختلفة جدا عن تعادلاتها فيما قبل الحرب.

ومع ذلك، كانت هناك رغبة عامة فى الرجوع إلى نظام الذهب، وقد تحقق ذلك، فى بريطانيا عام 1925، وألغى الحظر على تصدير الذهب وكان من المطلوب أن يشترى بنك انجلترا الذهب بسعر 3 جنيهات استرلينية و17 شلنا و9 بنسات للأونس المعيارى وأن يبيع بسعر 3 جنيهات استرلينية و17 شلنا و10.5 بنسات (وهو سعر دار السك القديم)، وتم الاحتفاظ بمبدأ اصدار أوراق نقد بدون غطاء. وهكذا، ورغم أن الأوراق النقدية لم تكن قابلة للتحويل ولم يعد يتم تداول الذهب، فقد تم الاحتفاظ بالمعالم الأساسية للآلية القديمة. وأما العملة الألمانية فكانت قد استقرت بالفعل بعد تضخم مشؤوم، وصاحب بريطانيا فى عودتها إلى الذهب بلدان الكومونويلث والمجر وهلاندة، وخلال العامين التاليين حذت أغلب البلدان الأوربية الأخرى حذوها.

وبنهاية عام 1927، كانت جميع البلدان التى سارت على نظام الذهب عام 1914 تقريبا قد عادت إليه، لكن غابت من النظام الجديد عدة شروط كانت تسبب النجاح فى النظام القديم. فقد اشتملت تسوية ديون الحرب والاصلاحات على مدفوعات دولية كبيرة لم تكن مرتبطة بالتعاملات

التجارية العادية. وتسببت الحرب فى اضعاف سيادة لندن الدولية وأسرعت ببزوغ نيويورك كمركز مالى هام، وقام بنك انجلترا وفيديرال ريزيرف بنك أوف نيويورك ببذل كل ما فى وسعهما للتعاون، لكن أحيانا كانت هناك أحداث فى مركز من المركزين تسبب مصاعب حادة فى المركز الآخر (مثال الارتفاع السريع فى أسعار الفائدة الأمريكية أثناء الرواج الذى سبق الانهيار الكبير فى وول ستريت عام 1929).

وقبَيل الحرب، كان فى حوزة انجلترا اعتمادات مالية كبيرة قصيرة الأجل فى الحساب الأجنبى، غير أن الائتمانات التى توسعت بخصم الكمبيالات الأجنبية فى لندن أكبر بكثير، وأزالت الحرب وضع الدائن قصير الأجل هذا، كما أضعفت بشكل خطير ميزان المدفوعات البريطانى. واستمر جمع قروض طويلة الأجل للبلدان الأجنبية فى لندن، ولم يعد فى الإمكان مجابهة ذلك بالتحصيلات الجارية على نحو شامل، وكان يتعين تغطية الرصيد بالاقتراض قصير الأجل. وبنهاية عام 1928، كانت انجلترا مدينا خالصا فى حساب رأس المال قصير الأجل بما يزيد على 300 مليون جنيه استرلينى، وكان سحب جزء من هذه الأرصدة هو الذى أدى فى النهاية إلى وقف نظام عام 1913.

وتم تثبيت قيمة الجنيه بشكل مرتفع نوعا ما بالعلاقة بتكاليف الانتاج البريطانية، وأما قيمة الفرنك الفرنسى فقد حددت بشكل منخفض على نحو غير ملائم. ولقد خلق ذلك مصاعب للمصدرين البريطانيين بينما مكن فرنسا من تكديس مقدار كبير من الذهب، وزاد سوء مخزون الذهب العالمى وهو سوء التوزيع الذى كان قد بدأ خلال الحرب.

بل كان هناك مصدر للمتاعب أعظم، الا وهو قسوة الأزمات الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة. إذ كانت حالتا الكساد فى أوائل العشرينات والثلاثينات أشد بكثير فى قسوتهما من أى كساد حدث فى

القرن التاسع عشر. وكان يتعين على الصناعة فى بريطانيا وفى بعض البلدان الاخرى أن تواجه تغيرات هيكلية ناتجة عن الحرب وعن التطور التكنولوجى. فمثلا، كان على صناعة القطن أن تجابه منافسة متزايدة بدرجة كبيرة من الهند واليابان، وعانت صناعة الفحم من استخدام النفط فى النقل البحرى، ومن التطورات التقنية لادخار الوقود فى صناعتى الغاز والكهرباء، فضلا عن المنافسة الاجنبية، هذا فى الوقت الذى تسببت فيه الحرب فى استثارة صناعة الحديد والصلب استثارة مفرطة فى كل مكان وتركت طاقة زائدة فى جميع البلدان المنتجة الرئيسية. وحتى فى السنة "المزدهرة" 1929 كان عدد العاطلين يزيد على مليون عاطل فى بريطانيا. وفى القرن التاسع عشر لم يتردد بنك انجلترا فى صد خروج الذهب وذلك برفع سعر البنك وتقييد الائتمان. ولقد تم التحقق من أن هذه العملية كانت تميل أيضا إلى وقف النشاط الاقتصادى فى الوطن، لكن طالما وأن خروج الذهب عادة ما يحدث فى حالة رواج أنشطة الأعمال فلم يكن هناك صراع خطير بين الاحتفاظ بمخزون الذهب والاحتفاظ بالاستقرار الداخلى. ولكن تواصل هذا الصراع فى الفترة من 1925 إلى 1931. وفى عام 1931 صار الصراع صراعا حادا.

وأما الكساد الذى بدأ فى نهاية عام 1929 فقد كان قاسيا جدا ، وبالمقابلة مع التجربة المعتادة فى القرن التاسع عشر، كان يصحبه عجز فى ميزان المدفوعات. ومن بين المارة الأخرى، تسبب الكساد فى خفض عائدات الضرائب وفى رفع تكلفة إعانة البطالة، وبذا فشلت حكومة العمال فى موازنة ميزانيتها. واليوم يعتبر عجز الميزانية أثناء الكساد الحاد أمرا عاديا ومرغوبا، لكنه فى عام 1931 اثار مخاوف التضخم وأضعف الثقة فى الجنيه. وزاد اهتزاز الثقة من جراء ازمة مصرفية فى النمسا وألمانيا وبشائعات عن وجود اضطراب فى البحرية البر يطانية، وبدا حائزو

الاعتمادات المالية قصيرة الأجل من الأجانب فى لندن فى سحبها على نطاق واسع وقامت الحكومة وبنك انجلترا بالتفاوض بشأن ائتمانات كبيرة قصيرة الأجل فى باريس ونيويورك، لكن لم يكن فى الامكان اقتراض ما يكفى لإيقاف خروج الذهب. وفى تلك الظروف لم يكن هناك سوى بديلين اثنين: أما إن كان ينبغى رفع سعر خصم البنك بشكل عنيف (ربما إلى 8 فى المائة أو 10 فى المائة كما فى بعض أزمات القرن التاسع عشر) للاحتفاظ بالاعتمادات المالية قصيرة الأجل فى لندن، أو كان ينبغى وقف مدفوعات الذهب. وعندما تنشط التجارة وترتفع العمالة تصبح الزيادة الكبيرة فى سعر البنك أمرا محتملا، وإن كان مكروها، وبوجود مليونين من العاطلين، لم يكن ذلك شيئا محتملا، وهكذا، وفى شهر سبتمبر 1931 تركت انجلترا نظام الذهب.

وفى عام 1932 أعقب التخلى عن نظام الذهب، انشاء حساب موازنة الصرف. ولم يكن هدف الحساب فى الأصل هو الاحتفاظ بقيمة ثابتة للاسترلينى فى سوق العملات الأجنبية، وإنما كان هدفه مكافحة المضاربة ومقاومة التغيرات التى كانت السلطات تعتبرها غير مرغوبة. ولقد فعل حساب موازنة الصرف ذلك، بدخوله السوق كبائع للاسترلينى عندما يكون من المرغوب وقف ارتفاعه وكبائع للذهب أو العملات الأجنبية عندما يكون من المرغوب وقف هبوطه... ويقوم بنك انجلترا بإدارة الحساب كوكيل للحكومة، بيد أنه يعتبر حساب خزانة منفصلا تماما عن حسابات البنك العادية. وكما ظهر فى الفصل الأول. كان أثر وقف مدفوعات الذهب وانشاء الحساب هو قطع الصلة تماما بين حركة الذهب وعرض العملة القانونية. ومنذ عام 1939 ومخزون الذهب كله تقريبا فى حوزة الحساب، وأصبحت المعاملات الرسمية فى سوق العملات الأجنبية تتم من خلاله كلية.

وعندما تركت بريطانيا نظام الذهب، كان للبلدان الأخرى أن تختار بين الاحتفاظ بعملاتها مستقرة من حيث الذهب أو الاسترلينى أو بعض العملات الرئيسية الأخرى، أو ترك عملاتها "حرة" تماما. واختار عدد من بلدان الكومنويلث وبعض البلدان الأخرى ذات الروابط التجارية الوثيقة مع بريطانيا ربط قيمة عملاتها بقيمة الاسترلينى، وكان ذلك بداية ما أصبح يسمى "منطقة الاسترلينى".

وعلى الرغم من مجموعة الأسعار المستقرة هذه، ومن بعض محاولات التعاون بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، كانت الفترة من 1931 إلى 1939 إحدى فترات اضطراب شديد فى المدفوعات الدولية: إذ تقلبت أسعار الصرف تقلبا واسعا، وتعمدت عدة بلدان خفض قيمة عملاتها على أمل أن تصبح صادراتها رخيصة وبذلك تقضى على البطالة الداخلية، وفرضت بلدان أخرى رقابة على المدفوعات الأجنبية وعقدت اتفاقات ثنائية لموازنة معاملاتها مع كل بلد على حدة. وانخفض حجم التجارة الدولية انخفاضا كبيرا وكاد تدفق رأس المال العادى للاغراض التجارية أن يجف وكانت مثل هذه التحركات الدولية لرأس المال والتى لا تزال تحدث عبارة أساسا عن تحويلات "رؤوس أموال جائلة" تحفزها مخاوف سياسية أو تغيرات متوقعة فى اسعار الصرف وتعتبر طاردة لاستقرار الصرف بدلا من أن تساعد على استقراره.

وأثناء الحرب العالمية الثانية فرضت جميع الدول المتحاربة تقريبا رقابة مشددة على المدفوعات الدولية وقصرت المعاملات على المتعاملين من ذوى التراخيص الذين لم يكن يسمح لهم بدفع مدفوعات إلا فى مقابل أذون رسمية. ومن بين المترتبات التى ترتبت على ذلك زيادة التأسيس الرسمى "لمنطقة الاسترلينى". واستمرت البلدان الداخلة فى "المنطقة" فى السماح بحرية التعامل مع بعضها البعض وفرضت جميعها أنواع رقابة متماثلة على

المدفوعات للبلدان خارج "المنطقة". وتوحدت العائدات من العملات الخارجية وكان باستطاعة كل بلد أن يسحب من ذلك الاتحاد بحسب الحاجة. وكانت بريطانيا – التى تحملت أكثر نفقات الحرب - هى أكبر الساحبين وفى لندن قيدت المبالغ المكافئة للاسترلينى لهذه المسحوبات فى الجانب الدائن للبلدان ذات الصلة. وأعطت ائتمانات مماثلة فى مقابل عمولات محلية تم امدادها فى بلدان منطقة الاسترلينى لتغطية النفقات البريطانية، وكانت هذه تشكل "الأرصدة الاسترلينية" التى كانت من المعالم الهامة لنظام ما بعد الحرب.

وفى وقت مبكر جدا من الحرب بدأ مسئولون من حكومات الحلفاء يفكرون فى المدفوعات الدولية بعد الحرب، وكانت الثقة قد ضعفت فى نظام الذهب، وشاع اعتقاد عام فى شدة صرامته وفى مسؤوليته الجزئية على الأقل عن قسوة الكساد الذى أعقب الانهيار الكبير فى وول ستريت عام 1929. ومن الناحية الأخرى، أظهرت تجربة الثلاثينات الفوضى التى يمكن أن يقع فيها بسهولة نظام أسعار صرف حرة. وما بدا مطلوبا هو مصالحة من شأنها أن تربط بين درجة عالية من الاستقرار وبين فرصة تغيير منظم.

ووضع خبراء حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة وكندا خططا نوقشت فى مؤتمر بريتون وودز عام 1944، ووافق المؤتمر على تشكيل هيئتين دوليتين جديدتين: البنك الدولى للانشاء والتعمير (ودائما ما يسمى البنك الدولى) لامداد رأس مال طويل الاجل، وصندوق النقد الدولى لتنظيم آلية المدفوعات الدولية ومساعدتها.

واتفق اعضاء الصندوق على الاعلان عن قيمة اسمية لعملاتهم بالذهب أو بدولار الولايات المتحدة ذى المحتوى المحدد من الذهب (وهو الذى يؤدى إلى نفس الشئ)، والاحتفاظ بأسعار صرف السوق فى حدود واحد فى المائة من سعر تعادل الصرف هذا، أما عن طريق عمليات فى السوق أو

بالتعهد بشراء وبيع الذهب بسعر محدد، ولا يغيرون من القيمة الأسمية لعملاتهم إلا وفقا لاجراءات واردة فى الاتفاق ومن أجل تصحيح "الاختلال الجوهرى فى التوازن" فى موازين مدفوعاتهم (رغم أن هذه العبارة لم تحدد) والسماح – بعد فترة انتقالية – بتعاملات صرف غير مقيدة لأغراض الحساب الجارى رغم أنها ليست بالضرورة لمعاملات رأس المال.

وخصصت لكل عضو حصته مستحقة الدفع جزئيا بالذهب وجزئيا بعملته الخاصة به، واستلام حقوق سحب مساوية لحصته زائد مقدار ما اكتتب به من الذهب. وفى عام 1959 زادت الحصص بنسبة 50 فى المائة وفى عام 1966 بنسبة أخرى مقدارها 25 فى المائة. وتبلغ حصة بريطانيا الآن 2440 مليون جنيه استرلينى وتبلغ حقوق السحب القصوى أكثر من 3000 مليون جنيه استرلينى ويستطيع اى بلد عضو لديه عجز مؤقت فى ميزان مدفوعاته واستنفذ احتياطياته حماية احتياطياته بسحب عملات أجنبية من الصندوق عن طريق مصرفه المركزى أو حساب الصرف الخاص به. ويبلغ عدد البلدان الأعضاء فى الصندوق الآن 111 بلدا عضوا بما فى ذلك جميع البلدان الرئيسية المتاجرة باستثناء الصين الشيوعية وبلدان الكتلة السوفياتية وسويسرا.

وثبت أن الفترة الانتقالية أطول بكثير مما كان متوقعا أصلان غير أن الرقابة على الصرف خفت شيئا فشيئا، ومنذ نهاية عام 1958 أصبحت أغلب العملات التجارية الرئيسية قابلة للتحويل بحرية لأغراض الحساب الجارى، برغم وجود بعض القيود التى لا تزال باقية على تحويلات رأس المال.

ولا يزال الاسترلينى يحتفظ بالكثير من تفوقه كوسيلة دولية للدفع ، وتحرر فواتير ما بين ربع وثلث التجارة العالمية بالاسترليني وتدفع بمجرد تحويل بسيط للاسترلينى من حساب مصرفى إلى آخر. كما تستخدم بعض العملات الأخرى- بما فى ذلك دولار الولايات المتحدة

والفرنك الفرنسى والسويسرى والبلجيكى – فى المدفوعات الدولية بطريقة مماثلة، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير. وبالنسبة للمعاملات الأخرى فإن دفع مدفوعات بالخارج يشتمل على شراء عملات أجنبية. ولا يزال السوق البريطانى للعملات الاجنبية بدرجة كبيرة فى إيدى مصارف الأعمال ومصارف ما وراء البحار التى لها مكاتب فى لندن، رغم أن غرف المقاصة كانت تلعب دورا متزايدا. ولا تزال هناك معاملات فى الكمبيالات الأجنبية – كما كانت فى القرن التاسع عشر- لكن هناك حجما من الأعمال أكبر بكثير يتم الآن عن طريق التحويل البرقى.

ويتقرر سعر الصرف بين أى عملتين عن طريق العرض والطلب وإنما فى إطار حدود فرضتها الالتزامات التى تعهدت بها الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى. فإذا ما أخذنا سعر الاسترلينى – الدولار كمثال نجد أن التعادل (منذ عام 1967) هو 2.4 دولار لكل جنيه استرليني، وأن مواد الصندوق تتطلب من الحكومتين أن تقتصر التقلبات فى أسواقهما الخاصة بهما على حدود واحد فى المائة من التعادل، أى بين 2.367 دولار و2.424 دولار. وفى واقع الأمر فإن حساب موازنة الصرف يعمل فى الحدود الأضيق قليلا وهى 2.38 دولار و2.42 دولار. ودائما ما يتوخى الحساب جانب الحذر للشراء والبيع بأسعار تدخل فى هذه الحدود، ولكن إذا هبط السعر إلى 2.39 دولار فيتعين أن يبيع دولارات بذلك السعر بأية كميات تعتبر ضرورية للحيلولة دون هبوطه إلى أدنى من ذلك. وبالمثل، إذا ارتفع السعر إلى 2.82 دولار ينبغى للحساب أن يشترى دولارات ويبيع استرلينى على أى نطاق يعتبر مطلوبا للحيلولة دون أية زيادة أعلى من ذلك. وهكذا تكون هذه الحدود قد حلت محل نقاط استيراد وتصدير الذهب. وبموجب نظام الذهب أدت موازين المدفوعات التى ليست فى صالح بريطانيا إلى سحب

الذهب من بنك انجلترا والآن تؤدى إلى بيع الذهب أو العملات الأجنبية عن طريق حساب الصرف.

إن المخزون العالمى من الذهب النقدى لم يحافظ على سرعة نمو حجم التجارة الدولية وارتفاع الأسعار. وأدت التكاليف المتزايدة إلى خفض ربحية انتاج الذهب، وذهبت كميات كبيرة منه فى الاستخدامات الصناعية وفى الاكتناز. وكانت الممتلكات الإجمالية للمؤسسات النقدية الرسمية فى العالم غير الشيوعى هى 23743 مليون دولار عام 1936. وفى عام 1965 وصلت إلى الذروة ومقدارها مجرد 43230 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين فصاعدا تجاوز استيعاب الصناعة والمكتنزين الانتاج الجديد، وفى شهر يونيه 1968 هبطت كمية النقود إلى مجرد 40515 مليون دولار. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كان فى حوزة الولايات المتحدة حوالى ثلثى الذهب النقدى فى العالم، غير أنه فى السنوات الحديثة قام ذلك البلد بتصدير كميات كبيرة. ففى شهر سبتمبر 1968 كان فى حوزة الولايات المتحدة 10755 مليون دولار، وكان الحائزون الرئيسيون الآخرون هم ألمانيا (4456) مليون دولار، وفرنسا (4166 مليون دولار) وسويسرا (2628 مليون دولار). وكان فى حوزة المملكة المتحدة 1486 مليون دولار.

وعلاوة على ذلك فإن فى حوزة حساب الصرف البريطانى أكثر من نصف احتياطية ذهبا. ومع ذلك، لا تحتفظ بلدان كثيرة بأغلب احتياطياتها على هيئة ذهب، وإنما بأصول قصيرة الأجل مستحقة الدفع بالعملات الأجنبية. ويعتبر الجنيه الاسترلينى والدولار العملتين الرئيسيتين اللتين يتم الاحتفاظ بهما كاحتياطيات. وفى شهر سبتمبر 1968 كانت الالتزامات قصيرة الأجل للمملكة المتحدة بالاسترلينى (باستبعاد المعاملات مع صندوق النقد الدولى) هى 5271 مليون جنيه استرلينى، وفى مقابل اصول تبلغ مجرد 1548 مليون جنيه استرلينى

ويعتبر أكثر من نصف حقوق الالتزام لما وراء البحار هذه فى لندن مملوكة لبلدان ما وراء البحار وحوالى الثلثين فى أيدى المؤسسات النقدية المركزية. وبلغت التزامات الولايات المتحدة قصيرة الاجل بالدولار اكثر من 33000 مليون دولار، منها حوالى 23000 مليون دولار فى حوزة بلدان أوربا الغربية وحوالى 6000 مليون دولار فى أمريكا اللاتينية.

ولقد تم استكمال الاحتياطات الرسمية عن طريق ترتيبات "المبادلة" توافق بمقتضاها المصارف المركزية على أن تحتفظ بعملات بعضها البعض وتم ترتيب ائتمانات خاصة لدعم الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى فى فترات الأزمات. وفى عام 1968 تم التفاوض على المزيد من توسيع التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولى (والمعروفة بحقوق السحب الخاصة) وكانت فى انتظار التصديق عليها وقت كتابة هذا الكتاب. كما قدمت مرونة أكبر عن طريق إدارة مقدار كبير من الاقتراض والاقراض الدوليين طريقة لا تشتمل على معاملات فى العملة الأجنبية. وأوسع العملات استخداما هو الدولار وتتم المعاملات أساسا فى المراكز المالية الأوربية والتى تعتبر لندن من بينها أهم تلك المراكز بكثير، ومن هنا، عموما ما يسمى سوق هذا النوع من التعاملات بسوق "الدولار الأوروبى – يورو دولار". ويقوم حائزو الدولارات المستعدون للاقراض بايداعها فى مصرف أوروبى يقوم بدوره باقراضها اما إلى مقترض نهائى أو إلى مصرف آخر. وحيث أن القروض عموما ما يتم اقراضها ويعاد دفعها بنفس العملة كالودائع، فلا حاجة للتعامل فى الصرف. وتبقى الأرصدة ذات الصلة فى المصارف التجارية العادية بحيث لا يكون لحركتها من بلد إلى آخر أى أثر على الاحتياجات الرسمية.

وهناك بعض نقاط الشبه الواضحة بين الحل الوسط الجديد ونظام الذهب، غير أن هناك أيضا بعض الاختلافات الأساسية. إذ أن تدفق الذهب ليس له بعد أثر هام على عرض العملات القانونية، ففى أغلب البلدان انقطعت الصلة القانونية، وحيثما بقيت هذه الصلة كانت لفترة طويلة غير فعالة. فلم يعد الذهب يعتبر مقياسا لقيمة السلع، ولقد ارتفعت الأسعار العالمية للسلع من حيث الذهب بحوالى ثلاثة أضعاف فى السنوات الثلاثين الماضية. وكما رأينا، لم يحافظ نظام الذهب على أى شئ كالأسعار المستقرة استقرارا مثاليان وإنما كانت التقلبات من هذا الحجم تعتبر مستحيلة تماما. ومن الناحية الأخرى، لا يزال الذهب يعتبر بمثابة صلة بين قيم عملات أعضاء صندوق النقد الدولى، رغم أن الاعلان عن القيم الاسمية للأوراق المالية بالذهب ما هو إلا نص فى اتفاقية، وتستطيع البلدان ذات الصلة أن تقوم بشكل ملائم جدا بانشاء مجموعة من أسعار الصرف والاتفاق على الحفاظ عليها دون ذكر للذهب البته.

ورغم ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن الذهب لا يزال يعتبر وسيلة الدفع الوحيدة المقبولة عالميا والوسيط النهائى لتسوية المعاملات الدولية. وليس هناك سوى جزء صغير من المدفوعات الدولية الذى تتم تسويته بالذهب فى الواقع، وأما الغالبية العظمى فتسوى بتحويلات العملات المقبولة دوليا مثل الاسترلينى، أو بتعاملات فى سوق العملات الأجنبية، وقد تسوى بعض هذه المدفوعات بمساعدة العملات المقدمة عن طريق مسحوبات على صندوق النقد الدولى، بيد أن الأرصدة التى لا يمكن تسويتها بأى من هذه الطرق ينبغى تسويتها فى النهاية بالذهب. وأخيران وبسبب وضع الذهب كوسيلة نهائية للدفع، فإنه يعتبر كذلك الاحتياطى النهائى للقوة الشرائية الدولية، ورغم أن بلدانا كثيرة تحتفظ بأغلب احتياطياتها بالجنيهات الاسترلينية أو بالدولارات فإنها تفعل ذلك لأنها

على ثقة من أنها تستطيع مبادلة تلك العملات بالذهب إذا ما هى رغبت فى ذلك.

ولقد كان نظام ما بعد الحرب يعمل بطرق كثيرة على نحو جيد وبشكل ملحوظ. ولم تكن التغيرات فى القيم الأسمية للأوراق المالية عديدة وعندما كانت تحدث هذه التغيرات فعادة ما كانت تسبب اضطرابا طفيفا.

ولقد انتعش حجم التجارة الدولية بعد خراب الكساد والحرب، ويعتبر الآن أكبر بكثير عما كان عليه. وتحدث مرة أخرى تحركات رأس المال الدولية على نطاق واسع، رغم أن الكثير من هذه التحركات اما معاملات رسمية أو استثمار مباشر عن طريق الشركات العاملة بالخارج. وتستخدم موارد الصندوق على نحو غير دورى، بيد أنها أعطت عونا قيما جدا لعدد من البلدان بما فى ذلك بريطانيا.

وبرغم هذا السجل الجيد، لا تزال هناك مشاعر قلق واسعة الانتشار حول النظام. إذ أن ناتج الذهب لم يحافظ على سرعة ارتفاع الأسعار وانخفضت القوة الشرائية لاحتياطى الذهب انخفاضا عنيفا، وتوازن ذلك جزئيا بممارسة الاحتفاظ بالاحتياطى بالاسترلينى أو بالدولار وبالاحتياطيات الإضافية التى قدمها الصندوق. وفضلا عن ذلك، كانت مشاعر القلق تساور بريطانيا والولايات المتحدة على السواء حول ميزان مدفوعاتهما وحجم احتياطيهما من الذهب بالعلاقة مع الالتزامات الاجنبية. ففى الولايات المتحدة، بمخزونها الكبير جدا من الذهب، تعتبر المشكلة حديثة نسبيا، وأما فى بريطانيا فالمشكلة قائمة منذ الحرب، وفى مناسبات عديدة ادت الحاجة إلى حماية الاحتياطى إلى سياسات كان من شانها أن أوقفت النمو الاقتصادى الداخلى. أجزاء الاقتصاد. وهكذا يضفى السوق كما من معرفة الخبرة على عملية توجيه رأس مال البلد إلى أكثر

الاستخدامات ربما بحيث يكون من الصعب جدا تجميع تلك المعرفة بأية وسيلة أخرى.

وأخيراً لا تحدد السوق الرأسمالية الشروط النسبية التى يمكن عن طريقها جمع مختلف أنواع القروض فحسب، وإنما تحدد أيضا بسهولة العامة أو الصعوبة العامة للاقتراض فى المجتمع كله. أن السوق يوفر الآلية التى من خلالها يقوم بنك انجلترا والخزانة بتشغيل السياسات النقدية التى سيأتى بيانها فى الفصل التاسع.

الفصل الثانى
الاقتصاد على صعيد كوكبى

- مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر.
- المقايضة الأمريكية ونتائجها.
- بعض القسمات المهملة فى الاقتصاد العالمى.
- التقسيم العالمى للعمل والموازينالتجارية.
- رسم خريطة للاقتصاد العالمى.
- السكان والانتاج والتجارة.
- الامريكتان
- افرقيا
- اوربا
- غرب اسيا
- فارس الصفاويه
- الهند و المحيط الهندى
- شمال الهند
- جورجات و مالابار
- كروموندال
- البنغال
- جنوب شرق اسيا
- تارنينج
- الارخبيل و الجزر

- **داس جبوتا**
- **هوتيمور**
- **البر الرئيسى**
- **اليابان**
- **الصين**

الفصل الثانى
الاقتصاد على صعيد كوكبى

"التكامل الاقتصادى العالمى كان واقعا مهما مميزاً للحياة المنظمة فى القرون الأولى (على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك) شأنه شأن حاله الآن فى أيام الأسواق المبرمجة الكترونيا للعمل الفورى الذى يتزايد وضوحا يوما بعد يوم... ويتعين علينا أن نخلص من هذا إلى أن التغيرات الكبرى انطوت على تحولات فى أشكال التكامل وليس على نشوء التكامل ذاته حسب الزعم السائد ... وحرى الا ننظر إلى تاريخ العالم وكأن خاصيته المميزة هى الحركة من ساحات محلية مغلقة كاملة التكوين إلى المزيد من التكامل والتجانس على صعيد عالمى ... وإن المفهوم التقليدى عن نقافات متباينة اخترقتها قوى كونية طارئة مفهوم غير ذى أساس ... لقد كان العالم دائما كيانا من ترابطات مركبة سواء فى القرنين التاسع والعاشر اوالثانى عشر والثالث عشر، أو السابع عشر والثامن عشر... وكانت أزمنة العصر الوسيط ومطلع العصر الحديث متصلا Continuum بدون مركز وحيد له بل ولا حتى بضع مراكز محدودة العدد يمكن تصورها باعتبارها المصادر التى احدثت التكامل. وإنما كانت خاصيته المميزة التمركزية المتعددة الوافرة Prolific multicentredness.

فمنذ عام 1500 فصاعداً اقتصادا عالميا كوكبيا واحدا قرين تقسيم العمل على نطاق العالم وتجارة متعددة الأطراف. وتوفرت لهذا الاقتصاد العالمى ما يمكن أن نحدده بقولنا طابعه المنظومى والدينامى، وأن جذوره فى أفرو- أوراسيا ويرجع تاريخها إلى ألف عام. وأن هذه البنية الاقتصادية العالمية وديناميتها هما اللتان حفزتا الأوروبيين إلى التماس سبل أكثر للوصول إلى آسيا ذات الهيمنة الاقتصادية منذ الحروب الصليبية

الأوروبية. وقادت قوة الجذب الأسيوية نفسها إلى اكتشاف ودمج نصف الكرة الغربى أو العالم الجديد فى اقتصاد العالم القديم والنظام العالمى القديم عقب رحلة كولومبوس عام 1492، كما أدت إلى توثيق اواصر العلاقات الأوروبية الأسيوية عقب رحلة فاسكو داجاما فى الدوران حول أفريقيا عام 1498. واستمرت الرغبة العارمة وعلى مدى قرن بعد ذلك فى التماس طريق بديلة إلى الصين عبر الممر الغربى الشمالى حول و/ أو عبر أمريكا الشمالية، وكذلك فى الاتجاه الشرقى عبر البحر القطبى الشمالى.

واستمرت هيمنة الآسيويين على الاقتصاد العالمى لمدة لا تقل عن ثلاثة قرون بعد ذلك حتى عام 1800. واستمر كذلك الوضع الهامشى لأوروبا على المستويين المطلق والنسبى فى الاقتصاد العالمى على الرغم من العلاقات الجديدة بين أوروبا والأمريكيتين التى استخدمتها أوروبا لتعزيز علاقاتها مع آسيا أيضا. والحقيقة أن لا شئ البتة سوى قدرة اوروبا التى توفرت لها حديثا وبشكل مستمر للحصول على الأموال الأمريكية، هى التى هيأت لها فرصة المشاركة فى السوق العالمية وإن تعذر عليهاأن تشق طريقها عميقا فيها. كذلك فإن الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والتجارية، وأيضا النمو السكانى القائم على هذه الانشطة اطردت فى توسعها داخل آسيا بأسرع وأكثر مما كان عليه الحال فى أوروبا وذلك حتى العام 1750. وهذا ما سوف يوثقه هذا الباب والبابان التاليان.

ويحدد هذا الباب الخطوط العامة لنمط يحيط بكوكب الأرض يمثل علاقات التجارة العالمية والتدفقات المالية إقليما إقليما. وإن دراستنا لبنية وعمل هذه العلاقات الاقتصادية الكوكبية ستبرهن لنا دون أدنى شك على وجود سوق عالمية خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث. وإصرارى على هذا يهدف إلى مناقضة ذلك الإغفال الشائع بل والإنكار شبه الدائم لوجود هذه السوق العالمية، وهو ما نجده لدى كثيرين من الدارسين لهذه

الفترة. حقا لقد اصبحت موضة هذه الأيام الزعم بأن الاقتصاد العالمى يتحول إلى الكوكبية أو العولمة. علاوة على هذا فإن الإنكار السافر، ولن نقول الإغفال، للسوق العالمية خلال مطلع الفترة الحديثة وما اشتملت عليه من تقسيم للعمل لا يزال هو الأساس. الذى تخطئه أغلب البحوث التاريخية ونظرية العلم الاجتماعى عن الاقتصاد العالمى الأوروبى "عند بروديل" و"النظام العالمى / الحديث" عند فاليرشتاين وعند كثيرين من تلاميذهما ناهيك عَن من ينتقصون من قدرهما من أمثال أوبريان الذى ذكرناه فى الباب الأول.

واقترح فريدريك مورو (1961) "نموذا مشتركا بين القارات inter continental للتجارة العالمية خلال الفترة ما بين 1500 و1800 على أساس المنافسة فيما بين الأقاليم فى الانتاج والتجارة. ولكن سبق أن لاحظ دادلى نورث فى عام 1961 الوجود الباكر لهذا النموذج: "العالم فى شموله بالنسبة للتجارة ليس سوى أمة بالنسبة لشعبها؛ ومن ثم فالأمم فيه اشبه بالأشخاص (ورد الاقتباس عند سيبولا 1971 – 451). علاوة على هذا فإن هذه السوق العالمية وتدفق النقود عبر هذه السوق سمح بتقسيمات للعمل وبقيام منافسة فيما بين وفى داخل القطاعات والأقاليم. وامتد هذا ليشمل كل كوكب الأرض وتداخل فيما بين بعضه البعض.

توضح السجلات أنه كانت هناك منافسة... بين منتجات بديلة مثل منسوجات شرق الهند والمنسوجات الأوروبية، وبين منتجات متطابقة تنتجها أقاليم مختلفة تتمتع بمناخ متماثل مثل السكر من جاوة والبنغال، والسكر من ماديرا وساوتوم، والسكر البرازيلى، وسكر غرب الهند؛ أو بين منتجات تنمو فى أقاليم مختلفة مناخيا مثلما كان الحال بالنسبة للتبغ... وكذلك الحرير الصينى والفارسى والإيطالى والنحاس اليابانى والمجرى (المنغارى) والسويدى وغرب الهند؛ والتوابل من إنتاج آسيا وافريقيا وأمريكا

والبن من اليمن وجاوة وجزر الهند الغربية... ؛ جميع هذه المنتجات كانت متنافسة... ولكن أفضل أداة للقياس هى أسعار تبادل السلع فى امستردام.

ولعل سوق امستردام التى خصها سيبولا بالذكر هنا كانت أفضل أداة لقياس أسعار السوق فى زمنها، ولكن حرى ألا نخلط بين هذا وبين المناخ نفسه وحالات الصعود والهبوط فى الجو الاقتصادى والمالى المحيط بها والذى كان جوا شاملا العالم باتساعه. وطبيعى أن تقسيم العمل التنافسى والتكاملى أو التعويضى فيما بين وداخل أقاليم الكوكب تجاوز كثيرا الأمثلة المحدودة التى ذكرها سيبولا. مثال ذلك أن رينيه بارينديس يلحظ فيما يتعلق ببحر العرب وعمل شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك 752 حسب اختصار حروفها الأولى باللغة الهولندية كما كان شائعا) أن هناك وفى أماكن أخرى:

كان الانتاج متمركزا فى الأماكن التى بلغت كلفة العمل فيها أدنى حد لها. وليست المسألة اساسا انخفاض كلفة النقل. ويفسر لنا هذا .... أن مزايا الكلفة المقارنة كانت تجذب الأسواق الآسيوية والأمريكية إلى بعضها بعضا- بغض النظر عن القيود التى يفرضها المذهب التجارى. وحالة أخرى يمثلها إبدال المنتجات الهندية والعربية والفارسية مثل النيلة والحرير والسكر واللؤلؤ والقطن، ثم بعد ذلك البن، وهى أكثر السلع التجارية ربحا التى يجرى الاتجار بها فى البحار العربية خلال أواخر القرن السابع عشر، وكان يتم إبدالها بسلع منتجة فى أماكن أخرى، هى عادة المستعمرات الأمريكية... وبسبب هذه العملية الكوكبية لإبدال المنتجات فإنه بحلول عام 1680 اختفت التجارة العابرة "الترانزيت" فى البحار العربية مع أوروبا، أو بدأت فى الانهيار. ودعم هذا لفترة قصيرة صعود تجارة البن. ولكن أسهم هذا الوضع فى حدوث حالة كساد تجارى لفترة طويلة بين الخليج والبحر الأحمر والساحل الغربى الهندى. وخفضت التجارة الداخلية فى

البحار العربية من وطأة انهيار تجارة العبور. ولكن كان لزاما على الشرق الأوسط أن يدفع مقابل وارداته من الهند عن طريق بيع كميات كبيرة من المنتجات فى البحر المتوسط مثل الحبوب أو الصوف. وأدى الميزان المستقر... إلى حالة تضخم متزايدة فى كل من العملة العثمانية والصفوية".

هذه العلاقة الخاصة بسوق عالمية محيطة بالكوكب وتقسيم العمل الذى ترتكز عليه السوق وحالات التوازن واختلال التوازن المترتبة عليها فى التجارة هو ما نعرض مجمله العام فى هذا الباب ونوضحه من خلال الخرائط المصاحبة.

وعمدنا إلى أن نعرض مرارا وتكرارا فى رواياتنا عن كل أقليم فى هذا الباب كيف وأن التغيير فى مزج وانتقاء الحاصلات، أو هو فى الحقيقة إبدال أراضى الغابات "البكر" بحاصلات زراعية، وكذا اختيار صناعة كل السلع التى سلف ذكرها، والمتاجرة فيها إنما كان استجابة لحوافز وضرورات محليةز ونلحظ فى هذا الباب وما يليه كيف أدى هذا إلى إزالة الأدغال والأحراش فى البنغال، وإلى إزالة الأحراج التى تغطى أراضى جنوب الصين. وحدث نتيجة لذلك تبادل الأرض والأرز والسكر والحرير والفضة والعمالة مع بعضها البعض، ومع الأخشاب أو منتجاتها التى كان يتم استيرادها آنذاك من جنوب شرق آسيا. ومع هذا يبين لنا أيضا كيف أن الكثير من هذه الحوافز المحلية والقطاعية انتقلت بفعل قوى السوق الإقليمية وفيما بين الأقاليم. ونشأت أكثر هذه القوى بدورها نتيجة الأنشطة التنافسية أو التعويضية عن الجانب المقابل من الكوكب. والحقيقة أن بعض هذه الضغوط تلاقت، لنقل مثلا فى قرية من قرى الهند أو الصينن عند منتصف الطريق بعد أن تم نقلها فى آن واحد حول الكوكب فى كل من الاتجاهين شرقا وغربا علاوة على تحركها فى اتجاهات متقاطعة. وطبيعى أن استيراد السكر من الأمريكيتين، كما سيؤكد لنا

الباب السادس فى حديثه عن أوروبا، واستيراد المنسوجات الحريرية والقطنية من آسيا كان عاملا مكملا للانتاج المحلى من الغذاء والصوف مما أدى إلى إعفاء وادخار الغابات والأراضى الزراعية. وهكذا فإن المدى الذى ينطبق عليه القول بأن "الماشية تأكل البشر، وان البشر يأكلون الجميع" كان أيضا دالة من دالات السوق العالمية.

وكان دفق الفضة على النطاق العالمى هو زيت الوقود المحرك لعجلات هذه السوق الكوكبية. وسوف نرى فى البابين الثالث والسادس كيف أن اهتداء الأوربيين إلى سبيلهم الجديدة للحصول على الفضة فى الأمريكتين هو ما سمح لهم بالمشاركة فى هذه السوق العالمية المتوسعة أبداً. وأرجأنا إلى الباب الثالث الاهتمام بالتفصيلات التى توضح كيف أن انتاج وتدفق النقود الفضية بخاصة حفزت الانتاج والتجارة ووسعت من نطاقها حول الكوكب. ويوضح لنا هذا كيف أن موازنة صرف وتبادل العملات المختلفة وغيرها من صكوك السداد فيما بين بعضها البعض، ومع سلع أخرى، يسرت قيام سوق عالمية لجميع السلع. وطبيعى إن لم يكن بالإمكان قيام كل هذه التجارة إلا نتيجة توفر أشكال مشتركة ومقبولة من النقود / او الموازنة بين الذهب والفضة والنحاس والقصدير والأصواف والعملات المعدنية والأوراق المالية والكمبيالات وغير ذلك من صور الائتمان الأخرى. وتم تداول كل هذا عبر أفرو- أوراسيا وفيما حولها على مدى آلاف السنين (وتفيد بعض التقارير أن هذا التداول تم عبر المحيط الهادى أيضا خاصة فيما بين الصين ونصف الكرة الغربى). ومع هذا فإن دمج العالم الجديد للأمريكتين فى اقتصاد العالم القديم، ومساهمة الأمريكتين فى زيادة رصيد العالم وتدفقاته المالية أعطى يقينا دفعة نشاط اقتصادى وتجارى مما أدى إلى حدوث حالة رواج جديدة من القرن السادس عشر فصاعداً.

1- مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر :

صدر مؤخرا كتابان يمثلان بداية لعرض قراءة جديدة للفترة الباكرة من التاريخ العالمى الحديث، وهى قراءة بديلة عن القراءة من منظور المركزية الأوربية. الكتاب الأول من تأليف جانيت أبو لوغد (1989) وعنوانه "قبل الهيمنة الأوربية: النظام العالمى 1250 – 1350م". والثانى من تأليف إن . كى. شود هورى (1990) بعنوان "آسيا قبل أوروبا والذى يدرس بإمعان موضوعه حتى عام 1750 - وتقدم أبو لوغد نقطة انطلاق ملائمة بوجه خاص للدراسة التحليلية فى كتابنا هذا. وتؤكد أن ثمانية أقاليم متمركزة حول مدن خاصة بها ومتداخلة فى علاقات مشتركة فيما بينها توحدت مع بعضها فى صورة نظام عالمى وتقسيم عمل عالمى أفرو أوراسى واحد خلال القرن الثالث عشر. وتصف الأقاليم الثمانى المتشابكة فى ثلاث منظومات فرعية مترابطة ومتشابكة:

1- المنظومة الفرعية الأوربية وتضم أسواق مزارع أقليم شامبانى والأقليم الفلمنكى الصناعى، والأقاليم التجارية فى جنوة والبندقية.

2- الأراضى الداخلية الشرق أوسطية وطرقها الموصلة بين الغرب والشرق عبر آسيا المونغولية عن طريق بغداد والخليج الفارسى، ومرورا بالقاهرة والبحر الأحمر.

3- المنظومة الأسيوية لشرق المحيط الهندى وتشمل الهند وجنوب شرق آسيا والصين. واشترك الجميع بدرجة أو بأخرى فى الثروات والنكبات الكبرى وفى أزمة منتصف القرن الرابع عشر ووباء الطاعون الأسود.

وتؤكد أبو لوغد (199 – 9 ، 17) عن صواب أن أوروبا كانت "محدثة نعمة، وهامشية بالنسبة" لعملية نشطة جارية فى آسيا؛ بحيث أن "الفشل فى بدء القصة فى وقت مبكر بما يكفى أفضى إلى ..... تفسير سببى مبتسر ومشوه يفسر لنا صعود الغرب". وترى فى الحقيقة أن تطور أوروبا

الخاص فى القرنين الثانى والثالث عشر إنما كان معتمداً على الأقل جزئياً على التجارة مع شرق المتوسط التى كانت ثمرة الحروب الصليبية. وهذه الحروب ربما لم تكن لتحدث، أو أنها كانت عملا عقيما، لو لم تكن من أجل ثروات "الشرق". حقا إن التجارة والصناعة والثروة فى البندقية وفى جنوا كانت أولا مطلبا لأداء أدوارهما كوسيطين بين أوروبا والشرق وهى الأدوار التى احتفظت المدينتان الإيطاليتان ببعضها حتى أثناء العصور المظلمة. وحاولت المدينتان خلال فترات الانتعاش الاقتصادي بعد عام 1000م الوصول قدر الاستطاعة إلى تجارة وثروات آسيا. ولقد حاولت جنوة فى الحقيقة الوصول إلى آسيا عام 1290 عن طريق الدوران حول أفريقيا.

وبعد الفشل فى هذا اضطرت أوروبا إلى استخدام الطرق الرئيسية الثلاث الموصلة إلى آسيا والتى تبدأ من شرق المتوسط: الطريق الشمالية عبر البحر الأسود وتهيمن عليه جنوة؛ والطريق الأوسط عبر الخليج الفارسى وتهيمن عليه بغداد، والطريق الجنوبى، كبديل للثانى، عبر البحر الأحمر الذى وهب الحياة للقاهرة والبندقية شريكتها الاقتصادية. وأدى توسع المغول تحت قيادة جنكيز خان وخلفائه إلى تأكيد انهيار الطريق الأوسط بعد سقوط بغداد عام 1258، ومن ثم تفضيل الطريق الجنوبى. وسيطر المغول بذلك على الطريق الشمالى ابتداء من البحر الأسود فصاعداً، كما نهضوا بالطريق العابرة فى آسيا الوسطى التى تمر بمدن مثل سمرقند التى أزدهرت فى ظل حماية المغول. ولكن عانت جميع هذه الطرق، مع هذا، من الكساد الاقتصادى العالمى الذى امتد زمنا طويلا فيما بين منتصف القرن الثالث عشر ونهاية القرن الرابع عشر. وكان وباء الطاعون الأسود من نتائج هذا الكساد، أكثر من أن يكون سببا له. (جيلز وفرانك 1992، وفرانك وجيلز 1993). ومع هذا فإن المحددات الاقتصادية لنمو وانحسار كل من التجارة والانتاج والدخل إنما تكمن بعيداً جهة الشرق حيث جنوب، وجنوب شرق

وشرق آسيا. وسوف نلحظ فيما يلى أن دورة انتعاش اقتصادى ممتدة بدأت ثانية هناك حوالى عام 1400.

ولكن قبل هذا، وحسب قراءة أبو لوغد (1989) عاش هذا النظام العالمى أوج ازدهاره فيما بين 1250 و1350 ثم تدهور إلى حد الاندثار (الفعلى) بعد ذلك؛ ثم ولد من جديد آنذاك فى جنوب وغرب أوروبا خلال القرن السادس عشر. وتقول بنص كلماتها "ثمة حقيقة واقعة حاسمة الأهمية وهى أن "سقوط الشرق" سبق "صعود الغرب" (أبو لوغد 1989 – 388). ويتعين علينا الاتفاق معها بشأن عبارتها الأخيرة ولكن دون توقيتها الزمنى ولا زعمها بأنه لم تكن هناك استمرارية بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر داخل إطار اقتصاد ونظام عالمى واحد. وسبق لى أن انتقدت تفسير أبو لوغد "لإبدال" نظام بنظام آخر، وأن الأصح "إعادة بناء" النظام نفسه فى مكان آخر (فرانك 1987، 1991، 1993 ، فرانك وجيلز 1993). واستجابت (فرانك وجيلز 1993). ويمكن لنا أن ننهض بدراستنا عن الاقتصاد- النظام العالمى الكوكبى من حيث انتهت أبو لوغد حوالى 1400.

كان الاقتصاد العالمى مرتكزا بالأساس على آسيا وكذلك كانت المشروعات الاقتصادية لكل من البندقية وجنوة وما حققته المدينتان من نجاح. واستمدت كلاهما ثروتيهما من خلال وضعها الوسيط بين ثروات آسيا، والطلب عليها داخل أوروبا. وقامت المدينتان بالتجارة مع المحطة الغربية الأخيرة للتجارة الأسيوية فى غرب آسيا ابتداء من البحر الأسود عبر الشرق إلى مصر. وكانت هذه هى الإرهاصة الاولى للتوسع الأوروبى فى المحيط الأطلسى ثم بعد ذلك الدوران حول افريقيا وصولا إلى الهند ومرورا منه إلى الأمريكتين بحثا أيضا عن آسيا. والمعروف أن جدالا طويلا دار بشأن اسباب رحلة كل من كولومبوس عام 1492 وفاسكو دا جاما عام

1498. ولكن هذين الحدثين لم يأتيا مصادفة. وعلى الرغم من كل ما قيل فإن كولومبوس "اكتشف" أمريكا لأنه خرج باحثا عن أسواق وذهب آسيا. حدث هذا فى وقت تزايد فيه نقص سبائك الذهب وما ترتب عليه من ارتفاع سعر الذهب فى السوق العالمية الأفرو- أوراسية. ولهذا بدا المشروع جذابا ويبشر بامكانات مريحة (وهو ما ثبتت صحته). ويقول فى هذا الصدد عالم الدراسات النقدية والمعترف به من الجميع جون داى ما يلى:

قادت مشكلة (نقص العملات النقدية) على المدى الطويل إلى حلها. ذلك أن ارتفاع أسعار سبائك الذهب وما ترتب عليه من انكماش. الأرصدة، يفسر إلى حد كبير تكثيف الآمال فى العثور على معدن نفيس فى كل أنحاء أوروبا كما يفسر البحث عن تقنيات جديدة لاستخراج وتنقية هذا المعدن. ولقد كانت "حمى الذهب" الحادة فى القرن الخامس عشر هى القوة الدافعة وراء الاكتشافات الكبرى التى قد تنتهى بأغراق لاقتصاد الأوروبى ، المتضور جوعا للنقود، بالكنز الامريكى مع فجر العصر الحديث (داى 1987 – 63)

علاوة على هذا فإن وصول شبه جزيرة أيبيريا إلى هذا الكنز لم يعقبه فى الاساس التوسع الإسلامى وتقدم العثمانيين واستيلائهم على الآستانة عام 1453 حسب الزعم السائد. وإنما العائق الأهم على الأرجح هو المنافسة بين البندقية وجنوة على طرق التجارة على شرق المتوسط، ومصالح جنوة فى شبه جزيرة ايبيريا، ومحاولتها تطويق قبضة البندقية الخانقة على التجارة عن طريق مصر. وتؤكد ليندا شافر (1989) أن هذه هى اهمية ودلالة الملاحظة التى لا يمل من تكرارها البرتغالى توم بيرييس إذ يقول "إن من يسيطر على ملقا يقبض بيديه على رقبة البندقية". ولنتذكر أن كولومبوس كان من جنوة وعرض خدماته أول الأمر على البرتغال لكى يفتح طريقا جديدة نحو الشرق، ولكنه أخيرا فقط ارتضى رعاية أسبانية.

ومع هذا كله، فأيا كانت الحوافز المباشرة التى حفزت إلى رحلتى كولومبوس وفاسكو داجاما ثم من بعدها رحلة مجلان ورحلات آخرين فإنهم جميعا يحركهم نبض أوروبى مشترك على نطاق واسع وراسخ منذ زمن. ويؤكد هنا كى. إم. بانيكار (1959 – 21، 22) أن السبيل الوحيد لكى ندرك الدلالة الكاملة لوصول داجاما إلى كالكوتا هو أن نضع فى تقديرنا أن وصوله يعنى تحقق حلم عمره مائتا عام، وجهد متصل عمره خمس وسبعون عاما. لقد كان حلما مشتركا بين كل التجاريين من أبناء البحر المتوسط باستثناء أبناء البندقية. وكان الجهد أساسا للبرتغال". ومع هذا يورد سى . آر. بوكسر (1990 – المقدمة) وثيقة برتغالية رسمية يرجع تاريخها إلى عام 1534 تشير إلى أن "كثيرون.... يقولون إن الهند هى التى اكتشفت البرتغال". وسوف تتاح لنا مناسبة أخرى للتفكير فى المشروع الأوروبى الخاص بآسيا فى الأبواب التالية. ولكن سنشرع الآن فى فحص بعض النتائج.

2- المقايضة الأمريكية ونتائجها :

ثلاث نتائج أساسية ترتبت على رحلتى 1491 ، 1498 وما تبعها من هجرة وعلاقات تجارية جديدة كلها بأن تحظى باهتمام أكبر من مجرد الإشارة الموجزة. النتيجتان الأوليان هما "المقايضة الأمريكية" للجراثيم والجينات و"الأمبريالية الإيكولوجية Ecological imperialism كما سماها ألفريد كروسبى (1972، 1986). ذلك أن الجراثيم التى حملها الأوروبيون معهم كانت حتى ذلك الحين أهم أسلحتهم لاحتلال البلاد. لقد كانت أشد أسباب الخراب فى العالم الجديد حيث لم تكن لدى سكانه مناعة ضد جراثيم الأمراض التى حملها معهم الأوروبيون. ووصف هذا الخراب كثيرون من بينهم كروسبى (1972، 1986) ووليام ماكنيل فى كتابه "الأوبئة والناس" (1977). إن معظم سكان القبائل الاصليين فى

منطقة الكاريبى تم القضاء عليهم فى أقل من خمسين عاما. انتشرت على القارة جراثيم الأمراض وانتقلت بسرعة تنشر الخراب بأسرع من جحافل القوات الغازية تحت قيادة كورتيز وبيزارو اللذين وجدا أن مرض الجدرى الذى حملته القوات معها عند شاطئ البحر سبق مسيرتهم إلى داخل البلاد. وحملوا معهم أيضا أعشابا ضارة وحيوانات جديدة وعملت كلها على نشر الدمار ولكن على نحو أبطأ من الجراثيم.

ترتبت نتائج مدمرة فى العالم الجديد للأمريكتين. ونذكر أن شعوب حضارتى الأزتيك Aztec والمايا Maya فى وسط الأمريكتين نقص عددهم بحلول عام 1650 من حوالى 25 مليون نسمة إلى 1.5 مليون نسمة. وأصاب حضارة الإنكا بالإنديز Andean inca ما أصاب الآخرين من دمار إذ نقص عدد السكان من حوالى 9 مليون نسمة إلى 600.000 نسمة (كروسبى – 1994، 22). وفى أمريكا الشمالية أيضا حملت طلائع الوافدين الأوروبيين إليها الجراثيم حوالى عام 1616- 1617 التى حصدت السكان الأصليين ومحتهم من الوجود حتى قبل أن تصل الاعداد الكبرى من المستوطنين الجدد. ويذهب أحد التقديرات للأثر النهائى للأوروبيين فى الولايات المتحدة إلى انه أدى إلى خفض السكان الأصليين من 5 مليون نسمة إلى 600.000 نسمة قبل أن يستعيدوا قدرتهم على الزيادة ثانية. وتذهب بعض التقديرات إلى أن إنخفاض السكان فى العالم الجديد بلغ إجماليه من 100 مليون إلى حوالى 5 مليون نسمة (ليفى – باكى Livi- Bacci 1992 ، 15).

وهذا هو ما حدث أيضا فى المناطق الرعوية داخل أسيا، إذ أن الجراثيم التى حملها الجنود والمستوطنون كانت تحفز تقدم الروس عبر سيبيريا شأن أسلحتهم التى يحملونها. ويلحظ كروسبى (1994 – 11) أن "ميزة الحرب الجرثومية كانت (ولا تزال) ميزة يتمتع بها سكان المناطق ذات

الكثافة السكانية العالية فى حركتهم للهجرة إلى مناطق الندرة السكانية".

ولكن نجد من ناحية ثانية ان انتقال الجراثيم داخل أفرو- أوراسيا لم يسبب نقصا سكانيا كبيرا بالقياس إلى ما حدث من نقص سكانى فى الأمريكتين والذى بدا مع الاتصالات الجديدة عبر الأطلسى. والسبب بطبيعة الحال هو الحصانة التى تتمتع بها شعوب أفرو- أوراسيا والتى توارثوها عبر أجيال كثيرة بفضل الاتصالات التبادلية سواء قبل الغزو والهجرة، وكذا من خلال أعمال التجارة على مدى أزمنة طويلة. ونقول بالمثل إن الطاعون الأسود أحدث أثرا أكبر نسبيا فى أوروبا. وكان ذلك انعكاسا لحالة العزلة والهامشية التى تعيشها أوروبا داخل أوراسيا.

ولم تقتصر المقايضة الأمريكية للجينات على البشر فقط بل اشتملت على الحيوانات والخضروات كذلك. لم يقدم الأوربيون أبناء العالم القديم أنفسهم فقط بل أدخلوا معهم الكثير من الأنواع الجديدة من الحيوانات والخضروات إلى العالم الجديد. وأهم هذه الحيوانات، وإن لم تكن الوحيدة، هى الخيل (والتى كانت موجودة هناك من قبل ولكنها انقرضت) والماشية والأغنام والدجاج والنحل. وحمل الأوروبيون معهم من أنواع الخضروات الكثير من بينها القمح والشعير والأرز واللفت والكرنب والخس. وأحضروا أيضا الموز والبن علاوة على السكر الذى حملوه لاغراض عملية وإن لم نقل وراثية كذلك. وأصبح السكر عنصرا مهيمنا فى كثير من اقتصادات المنطقة بعد ذلك.

ومن خلال هذه المقايضة الأمريكية أسهم العالم الجديد بدورد بالكثير الذى قدمه إلى العالم القديم. مثال ذلك أنواع من الحيوانات منها الديك الرومى، وخضروات عديدة أسهمت أنواع كثيرة منها فى زيادة المحاصيل وتغيير انماط الاستهلاك، وتلاءمت مع الحياة فى انحاء كثيرة من أوروبا وأفريقيا وآسيا. ونذكر هنا البطاطا، والقرع والفول، والبطاطس

والأرز التى أعطت غلة كبيرة جداً وكشفت عن إمكانية الحياة والبقاء فى أوروبا والصين لما تتمتع به من قدرة على الحياة فى ظروف مناخية قاسية على عكس محاصيل أخرى. وبلغ تأثيرها المطلق، وربما النسبى أيضا، أقصاه على المحاصيل الجديدة فى المناطق السكانية ذات الكثافة العالية فى الصين إذ أسهمت محاصيل العالم الجديد فى مضاعفة الأراضى الزراعية وفى زيادة السكان إلى ثلاثة أمثال. (شافر 1989 - 13). وبلغت زيادة البطاطا رقما قياسيا فى الصين خلال ستينات القرن السادس عشر كما أصبح الأرز محصولا غذائيا رئيسيا خلال القرن السابع عشر (هوينج تى 1959 – 186). كذلك أصبحت البطاطس والتبغ وغيرهما من غلال العالم الجديد محاصيل مهمة. وسوف نلحظ فيما يلى أن الزيادة السكانية المترتبة على هذا كانت فى الصين وفى كل آسيا أكبر كثيرا مما كانت فى أوروبا. ونجد اليوم أن 37 بالمائة من الغذاء الذى يأكله الصينيون هو من أصل أمريكى (كروسبى 1996 – 5). وأصبحت الصين اليوم هى الدولة الثانية فى العالم، بعد الولايات المتحدة الأضخم انتاجا للأرز؛ كذلك فغن 94 بالمائة من المحاصيل الدرنية التى تنمو فى العالم اليوم ترجع أصولها إلى العالم الجديد (كروسبى 1994- 20). وتعزز الوجود البشرى فى أفريقيا وطالت الحياة بفضل نبات الكاسافا والذرة علاوة على عباد الشمس والعديد من أنواع نبات الجوز والطماطم والفلفل الحار. وأصبحت أفريقيا أيضا مصدراً رئيسياً للكاكاو والفانيليا والفول السودانى والاناناس وهى جميعها من منشأ أمريكى.

وطبيعى أن النتيجة الثالثة المترتبة على المقايضة الأمريكية هى مساهمة العالم الجديد بالذهب والفضة فى أرصدة العالم، وتدفقات النقود. وأدى هذا الإسهام يقينا إلى بث روح جديد للنشاط الاقتصادى وللتجارة فى اقتصاد العالم القديم ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً. ودرسنا فى

الباب الثالث هذه التدفقات، وإن كنا عرضنا بعض نتائجها فى مجال التدفقات والموازنات التجارية فى الباب الحالى.

3- بعض القسمات المهملة فى الاقتصاد العالمى :

قسمات عديدة تميز الشبكة التجارية العالمية فيما بين الأقاليم تستحق تعليقا أوليا خاصا (على الرغم من أنها لن تحظ فى هذا الموجز بالاهتمام الكافى الذى هى جديرة به فى الواقع). وهذه القسمات هى: الإقليمية، Regionalism والمهجر التجارى Trade diaspora والتوثيق والايكولوجيا.

إن تحديد "الاقاليم" فيما يلى - "الأمريكتان" و"أوروبا" و"الصين"- هو من ناحية مواضعة تحكمية ملائمة ومفيدة، وهو من ناحية أخرى تعبير عن واقع. وهذا هو ما يؤكده كل من لويس وويجين Wigen (1997) فى كتابهما "أسطورة القارات". لقد كانت هناك ولا تزال أقاليم فى العالم تميزت بأن تقسيم العمل وكثافة العلاقات التجارية داخل حدودها" أكبر مما هما عبر هذه الحدود أو فيما بينها. والقول بأن كثافة العلاقات التجارية "الداخلية" أكبر من "الخارجية" قد يكون مرجعه إلى عوامل جغرافية (الجبال أو الصحراء أو البحار التى تفصل فيما بينها ومن ثم تحدها) وعوامل سياسية (هدف وكلفة الأمبراطوريات والمنافسة بين بعضها البعض)، وعوامل ثقافية (روابط عرقية / أو دينية ولغوية). وعوامل أخرى أو أى مجموعة مشتركة منها. ويعتمد تعيين حدود التجمع على الغرض والتغييرات من حين إلى آخر، والذى قد يحدث فجأة أحيانا. وقد تكون "الوحدة" أو "الجماعة" الإقليمية فرداً أو نواة أو أسرة منتشرة أو قرية أو مدينة أو "اقليماً محليا أو مجتمعاً" أو بلداً أو منطقة إقليمية (المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط أو منطقة تؤلف عالما "World" region" (الأمريكتين وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادى). وإن

مجرد ذكر هذه الأمثلة يوضح لنا كيف أن هذه الوحدات الإقليمية أسئ تعريفها (والحقيقة أنها غير قابلة للتعريف) وتتسم بالسيولة، كما توضح لنا مدى التعسف فى تحديدها. ويفيد هذا الأسلوب أيضا فى تأكيد أن الروابط الداخلية فى الأقاليم أيا كانت كثافتها ليست عقبة تحول دون قيام روابط فيما بين الاقاليم. والحقيقة أن ما هو قائم داخل أو بين الأقاليم إنما هو دالة على الكيفية التى نبدأ بها لتحديد معنى الإقليم أو الأقاليم. وإذا كان العالم "اقليما" إذن فإن جميع العلاقات هى علاقات بينية متبادلة. وبالمثل فإن تأكيد أن هناك، أو كان هناك، نظام / اقتصاد عالمى لا ينفى أنه الآن أو كان، مؤلفا من وحدات إقليمية. ولكن الأمر فى جميع الأحوال رهن بأين وماذا ومتى كانت هذه الأقاليم قائمة؟.

لذلك فإن القول ما إذا كانت الأمريكتان أو أوروبا أو جنوب شرق آسيا أو الصين "اقاليم"، أم لم تكن كذلك خلال فترة دراستنا 1400-1880 إنما هو رهن تحديدنا لمعنى الاقيم. والشئ اليقينى أن التجارة داخل الأمريكتين، ناهيك عن الرابطة الثقافية وعلاقات الاتصال المباشر أو العلاقات السياسية، إنما كانت بين غالبية "الاقاليم الفرعية" فى نصف الكرة الغربى أقل منها بين هذا الإقليم أو ذاك أو بين كل اقليم فرعى وآخرز وكانت العلاقات بين بعض أجزاء أوروبا وبعضها البعض أقل من علاقاتها مع شعوب ومناطق فى الأمريكتين وآسيا. وربما نجد من ناحية أخرى أن الغالبية العظمى من المناطق الرئيسية (أو ربما المناطق الفرعية؟ فى شبه القارة الهندية أو داخل الصين لها نشاط تجارى بين إقليمى داخل الهند أو داخل الصين (وأيضا خارج الحدود المتغيرة لإمبراطوريتى المغول وأسرة كنج) أكثر كثافة من نشاطها التجارى مع أجزاء أخرى من العالم. (فيما يلى بعض الملاحظات بشأن تجارة الهند داخل الاقاليم وفيما بين الأقاليم ويجدها القارئ أيضا مبينة على الخرائط). ولكن اجزاء من جنوب شرق آسيا

خاصة مانيلا وملقا وأيضا عدن وهرمز فى غرب آسيا، كانت مراكز تجارية لتوزيع السلع. وكانت علاقاتها التجارية خلال القرنين السادس والسابع عشر مع كثير من أنحاء العالم أعظم من علاقاتها، والتى لا وجود لها فى واقع الأمر، مع أراضيها الداخلية "الإقليمية" النائية عن الساحل.

وقسمة أخرى بارزة ووثيقة الصلة مميزة للتجارة بين الأقاليم فى الاقتصاد العالمى هى التاجر المغترب وتجارة المهجر. لقد كان لهذين أدوارهما المهمة فى تيسير التجارة خلال العصر البرونزى. وكان لهما هذا الدور يقينا فى مطلع العصر الحديث. ولا يزال دورهما ممتدا حتى اليوم. وشاهدنا على هذا التاجر "الصينى" عبر البحار الذى يستثمر داخل البلاد، واليابانى المغترب والجاليات الأمريكية، بل وصحفهم "المحلية" مثل "انترناشنال هيرالد تريبيون" وهى دورية تحمل جنسية الولايات المتحدة الأمريكية وتصدر فى باريس، وتصدر منها الآن أكثر من عشر طبعات فى مختلف أنحاء العالم.

وكانت ملقا، خلال الفترة موضوع الدراسة، عامرة بالتجار، وكان أغلبهم تجارا مغتربين. وجدير بالذكر أن بيريس أحصى حوالى أربع وثمانين لغة مختلفة كانت لغات الحديث بينهم. ولعل تجار ماهاراتشى Maharatshi Merchants من كامبالى وسورات كانوا الأكثر عدداً فى ملقا. ولكنهم كانوا أيضا مقيمين دائمين – هذا عدا الوافدين الموسميين – فى عشرات المدن الموانئ فى جنوب شرق، وجنوب غرب آسيا. وبلغ عدد المقيمين الصينيين فى مانيلا حوالى 30000 خلال القرن السابع عشر وكانوا قوة دفع لتجارة الصين من الخزف والفضة عبر المحيط الهادى. ووفد تجار أرمنيون من بلادهم فى غرب آسيا الوسطى التى لا تطل على البحر، واقاموا مركزا لتجارة المهجر فى منطقة غير ساحلية داخل مدينة اصفهان الفارسية الصفوية؛ واستخدموا هذا المركز للاتجار عبر كل أنحاء آسيا. واصدر هؤلاء فى امستردام كتيبا باللغة الأمرنية عن الخبرة الفنية

لنشاطهم. وواصل التجار العرب واليهود جهودهم التجارية فى كل أنحاء العالم على نحو ما كانوا يعملون على مدى ألف عام على الأقل ولا يزالون حتى اليوم. ولم يكن سكان نيوانجلاند يبحثون فقط عن موبى ديك وعن الحيتان فى مختلف أنحاء العالم، بل نشطوا فى مجال تجارة الرقيق فيما بين أفريقيا والكاريبى، واعتادوا بانتظام خوض مغامراتهم التجارية قرب ساحل مدغشقر. وهاجر عبر البحار الآلاف إن لم نقل الملايين من الصينيين- دعك من ذكر التجار المسلمين المغتربين الذين صبغوا جنوب شرق آسيا "بطابع هندى". واستمرت وسط آسيا، مثلما كانت منذ زمن سحيق، منطقة مفترق طرق لعبور التجار الطوافين وغيرهم من المهاجرين.

ومن دواعى السخرية أن الدلائل الوثائقية التى لا تزال موجودة عن تجارة آسيا تأتينا من شركات أوروبية خاصة سجلت فقط، بطبيعة الحال ما كان يهمها حسب مصالحها التجارية أو غيرها، مع أولوية ما يتعلق بتجارة المهجر. لذلك فإن القسط الأكبر من هذه الدلائل عن التجارة والانتاج فى آسيا أفسدته الرؤية الأوروبية المنحازة. وهذا هو الوضع بوجه خاص بالنسبة للاقتصاديات الداخلية وتجارة القوافل عبر القارات التى لم يكن يتصورها الأوروبيونن ولكن ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنها كانت مهمة تماما شأن التجارة البحرية ومكملة لها طوال هذه الفترة حتى عام 1800.

وكان لكل هذا التطور أثار أخرى بعيدة المدى، والتى تسميها الدراسات المعاصرة الأمبريالية الإيكولوجية أو الخضراء. ومن أهم النتائج المترتبة على هذا إزالة مساحات شاسعة من الغابات سواء لتوفير أراض جديدة لزراعة المحاصيل أو لتوفير أخشاب لصناعة السفن وغير ذلك من أعمال التشييد والبناء بل، وهو أكثر إسرافاً وتبديداً، لاستخدامها وقوداً لصهر خام المعادن وتكريرها أو بغير ذلك من مستلزمات الوقود (شو Chew 1997). ونجد من ناحية أخرى أن زراعة البطاطس والأرز خففت الضغط

على أراض كانت أكثر ملاءمة لحاصلات أخرى. ووجدت أوروبا مدداً لها من السعرات الحرارية عن طريق سكر العالم الجديد؛ إذ لم يكن متوافرا لديها ما يفى بحاجتها. وطبيعى أن وفرت واردات القمح واللحوم من العالم الجديد فى مرحلة تالية الغذاء اللازم للملايين الأوروبيين، وهيأ لهم هذا الوضع الفرصة لاستخدام أراضيهم الشحيحة لأغراض أخرى. مثلما حدث بالنسبة لاستيراد القطن الذى حل محل صوف الأغنام. وهكذا بقيت للأغنام المراعى المسورة تتغذى على عشبها. وسوف نعود ثانية إلى موضوع الامبريالية الإيكولوجية فيما يلى وفى الباب السادس.

4- التقسيم العالمى للعمل والموازين التجارية :

طبيعى أن طرأت على العلاقات بين الأقاليم بعض التحولات الفجائية والفريدة قياسا إلى عصرها، خاصة بعد أن أدمج الأوروبيون الأمريكتين، وما ترتب على هذا من تنامى مشاركة أوروبا فى التجارة الأفروأوراسية والعالمية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً. وحدثت أيضاً فى سياقات أخرى هامة تغيرات دورية، درس بعضها فرانك (1978، 1994، 1995) وفى الباب الخامس فيما بعد. علاوة على هذا بدأ صعود أوروبا على طريق الهيمنة فى نهاية القرن الثامن عشر وهو ما ندرسه تحليليا فى الباب السادس. ولكن مع هذا كله ظل نمط التجارة العالمية والتقسيم العالمى للعمل ثابتا بطريقة ملحوظة، وكشف عن تطور مطرد موضوعيا ، وإن كان دورانيا، على مدى قرون، إن لم نقل آلاف السنين (على نحو ما تم فى دراسة الفترة السابقة على عام 1400 عند جيلز وفرانك 1992 ، وكذلك عند فرانك وجيلز 1993). وحدث يقينا اتصال كاف خلال الفترة من 1400 – 1800 بحيث يكشف لنا عن طبيعة النمط الذى نعرض له فيما يلى.

5- رسم خريطة للاقتصاد العالمي :

نقدم فيما يلى عدداً من الخرائط قرين مفاتيح علاماتها ورموزها وتتضمن رسوما تخطيطية وغير كاملة، وموجزاً للتقسيم العالمى للعمل وشبكة التجارة العالمية مع بيان حالات التوازن واختلال التوازن. وتبين كذلك كيف أمكن تسويتها عن طريق تدفقات النقود فى الاتجاه المقابل. ويبدو أن الأوفق استخدام الخرائط لتحديد بعض التنوعات الكبرى من السلع - بما فى ذلك الكثير من سلع الجملة مثل الأرز - والتى كان تبادلها عبر شبكة تجارية مركبة بواسطة التقسيم العالمى للعمل خلال الفترة من 1400 حتى 1800. وتعرض الخريطة 2- 1 صورة عامة للاقتصاد العالمى، وهى صورة تخطيطية إلى أقصى حد، وتشمل على أقل قدر من التفاصيل. واخترت مسقطا كوكبيا "شمالى / قطبى" كى يسمح لى بعرض صورة تمثيلية موجزة للتجارة المحيطة بالكوكب والتى تتضمن بوجه خاص عمليات شحن الفضة عبر المحيط الهادى على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا. وحرى بالقارئ أن يدرك أننا، توخيا للتبسيط والتوضيح، عرضنا جميع طرق التجارة فى هذه الخريطة وفى الخرائط التالية بصورة تخطيطية فقط. ونحن لا ندعى أنها دقيقة على الرغم من الجهود التى بذلناها لكى تعكس الحقائق الجغرافية الكوكبية والإقليمية كما كانت فى الواقع بالقدر الذى يسمح به التمثيل التخطيطى. علاوة على هذا، وعلى نقيض عنوان هذا الكتاب ورسالته، فإن الخريطة الكوكبية 2 – 1 مثل الخريطة 3 – 1 ليست ملائمة تماما مع آسيا كما كانت أود. وسبب ذلك أن رسام الخرائط فى قسم الجغرافيا بالجامعة فى غرب كندا لم تكن لديه خريطة أقل درجة من حيث اعتمادها على النظرة المركزية الأوروبية وتكون دليله فى رسم التصميم المطلوب بالكمبيوتر. هذا علاوة على أن برامج رسم الخرائط التى فى حوزته ليست كافية تماما بحيث تفى بما

أطلبه وأنسج على منوالها خريطة ملائمة بالنسبة للشرق. وهذا أيضا مثال آخر عن مدى الصعوبة، وكذلك على مدى الضرورة التى تدعونا إلى التوجه شرقا. ويكشف تمثيل اليابسة والمسافات بين الأقاليم عن مشكلات مرتبطة ببعضها. مثال ذلك أن الهند تبدو أصغر، كما تبدو الأقاليم الواقعة شمالها وجنوبها أكبر نسبيا مما هى فى الواقع.

وتعرض الخرائط الإقليمية ومفاتيحها بتفصيل أكثر الطرق التجارية الكبرى داخل الاقاليم وفيما بينها. وتمثل الخريطة 2- 2 منطقة الاطلسى وتشتمل على الأمريكتين وأفريقيا وأروبا مع بيان التجارة الثلاثية فيما بينهم والتى ذاعت شهرتها، علاوة على عمليات الشحن المهمة للفضة عبر الأطلسى من الأمريكتين إلى أوروبا. وتتداخل الخريطة 2 - 3 مع سابقتها وتوضح الطريقين التجاريين الرئيسيين بين أوروبا وغرب وجنوب ووسط آسيا. وكلاهما حول رأس الرجاء الصالح فى جنوب أفريقيا وعبر البلطيق والبحر الأحمر والخليج الفارسى. وتوضح الخريطة 2 – 4 استمرار هذين الطريقين التجاريين الرئيسيين بين الشرق والغرب عبر المحيط الهندى (وبحر العرب) الذى ربطه تجارته البحرية فى شرق أفريقيا بجنوب وجنوب شرق آسيا. ولكن الخريطة نفسها توضح كذلك بعض طرق القوافل البرية المهمة عبر أجزاء من غرب ووسط آسيا وفيما بينهما وجنوب آسيا. وسيؤكد الكتاب فيما يلى كيف أن هذه الطرق كانت مكملة أكثر منها منافسة للطرق البحرية. ويتطابق جزئيا ايضا الجزء الغربى من الخريطة 2 – 5 مع الخريطة السابقة غير أنه يبرز الطريقين الرئيسيين لخليج البنغال وجنوب بحر الصين اللذين يصلان بين الهند وجنوب شرق آسيا واليابان والصين، كما يبرز ارتباطهما بالتجارة عبر المحيط الهادى فى مانيلا. ولكن من أهدافنا أيضا تأكيد التجارة البحرية والبرية بين الأقاليم الهندية المختلفة مثل البنجاب وجوجارات ومالابار وكورومانادل والبنغال

وكذلك الطريق البرى الذى يغفله الباحثون عادة ويصل بين الصين وبورما وسيام وفيتنام فى جنوب شرق آسيا وكذلك مع الهند.

ووضعنا هذه الخرائط الإقليمية الأربعة لكى نوضح أيضا مظاهر اختلال الميزان التجارى فيما بين الأقاليم وكيفية تغطيتها بشحنات من سبائك الذهب والفضة. لذلك فإن هذه الخرائط تمثل الطرق التجارية للسلع بخطوط متصلة والتى تحمل الأرقام من 1 إلى 13 وقرينها المفاتيح الخاصة بها والمرقمة، ومكتوب أهم السلع التجارية على طول كل طريق من هذه الطرق الرئيسية. وكان العجز التجارى المزمن، الناجم عن نقص صادرات السلع وعدم كفايتها لتغطية الواردات من سلع أخرى يتعين سداده وموازنته عن طريق صادرات مقابلة من السبائك أو العملات الذهبية أو الفضة فى الغالب. ويؤكد هذا الباب والباب التالى (عن النقود) غلبة تدفق الفضة فى اتجاه الشرق- والربح الناجم عن تصدير سبائك الفضة أو العملات الفضية ذاتها- لموازنة العجز التجارى الذى كانت تعانى منه غالبية الأقاليم الغربية فى معاملاتها التجارية، مع أقاليم الشرق البعيدة. وتمثل الخريطة 2 - 1 وهى خريطة كوكبية عامة هذا التدفق المؤلف من فضة أساسا بأسهم تشير ناحية الشرق فيما عدا أسهم تشير ناحية الغرب خارجة من الأمريكتين واليابان إلى الصين ومرسومة فوق خطوط تجارة السلع.

وتستخدم الخرائط الإقليمية اصطلاحا مغايراً: تدفقات الفضة واتجاهاتها تمثلها خطوط مؤلفة من شرطات؛ وتدفقات الذهب تمثلها خطوط منقطة موازية للخطوط المصمته والمرقمة التى تمثل السلع. لذلك فإن السهم المتجه شرقا على خط مؤلف من شارطات لصادرات الفضة يشير ايضا إلى غلبة فائض الصادرات السلعية فى اتجاه عكسى، من الشرق إلى الغرب على امتداد الخط المصمت الموازى والممثل لطريق السلع التجارية.

ونذكر بوجه خاص أن جميع الواردات الأوربية تقريبا من الشرق كان يتم سداد قيمتها بصادرات أوروبية من الفضة (الأمريكية). وهذا ما تمثله الخطوط المؤلفة من شرطات مع أسهم متجهة شرقا بين غرب أوروبا وبحر البلطيق وكذلك غرب آسيا؛ ومن هذه الأقاليم على التتابع إلى جنوب وجنوب شرق آسيا ثم بعد ذلك شرق آسيا الذى تمثله أساسا الصين. وكانت هذه المناطق هى بالوعة أو وعاء التجميع الذى تصب فيه حوالى نصف فضة العالم. وهذا ما سوف نوضحه فى الباب الثالث الذى يعرض خريطة منفصلة عن الانتاج والتدفقات الرئيسة من الفضة فى العالم.

وناقشنا أيضا فى هذا الباب التجارة العالمية متعددة الاطراف حول الكوكب إقليما إقليما. وبدأنا بالأمريكتين متجهين شرقا لنحيط بالكوكب. وسنلحظ ونحن نتتبع كل إقليم من الاقاليم الرئيسية فى العالم، بعض الخصائص المميزة لكل إقليم، وكيف تدخلت هذه الخصائص وساعدت فى نشوء علاقاتها مع الأقاليم الأخرى، خاصة ما يقع منها مباشرة فى الغرب والشرق.

وكان الميزان التجارة لصافى صادرات السبائك والعملات الذهبية و/ أو الفضية بالسالب، أو يشير إلى عجز الميزان ربما باستثناء بعض الحالات التى يكون فيها المصدر هو المنتج أيضاً ومصدر تجارى للمعادن النفيسة (مثال ذلك الفضة الأمريكية واليابانية والذهب الأفريقى والجنوب شرق آسيوى). لذلك فإن سجلات شحن وإرسال السبائك و/ أو العملات تعطينا أوضح دليل متاح عن العجز والفائض التجاريين فيما بين الأقاليم. وتبين لنا كيفية تسويتها وموازنتها. ولكننا لسوء الحظ لا نعرف غير القليل عن الكمبيالات وخطابات الائتمان وغيرها من الصكوك الائتمانية التى كانت دون شك مستعملة على نطاق واسع.

وفى هذا العرض سيكون بياننا موجزا نسبيا عن أوروبا والأمريكتين بل وأفريقيا، وذلك للأسباب القوية التالية: أولاً، وكما لاحظنا فيما سبق فإن وزنهم الاقتصادى ومشاركتهم وأهميتهم فى الاقتصاد العالمى (فيما عدا ما يخص الدور الاستثنائى للأموال الأمريكية التى وزعها الأوربيون) كانت أقل كثيراً من مثيلاتها فى العديد من الأقاليم الأخرى فى العالم وبخاصة أقاليم شرق وجنوب آسيا، وربما أيضا جنوب شرق آسيا وغربها. ثانياً، أن الأدبيات المتاحة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية أفاضت فيما سجلته وفيما أعطته من اهتمام بالنسبة لأوروبا والأمريكتين وبالنسبة لعلاقة أفريقيا بهما بما لا يتناسب مع أهميتها النسبية الضئيلة فى الاقتصاد العالمى قبل 1800. علاوة على هذا فإن قدرا هائلا من الأدبيات (ومنها فرانك 1978) تمت كتابته من منظور مسرف فى نزعته المركزية الأوروبية. وهذا هو ما يهدف الكتاب الحالى إلى العمل على تصحيحه وإبداله. لذلك يبدو لنا أن الشئ الوحيد الصحيح والملائم هو أن نركز على تلك الأقاليم الأخرى وعلاقاتها التى أهملها الباحثون دون اعتبار لوزنها وأهميتها فى الواقع والحقيقة. وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن جهدنا المتواضع هنا بوسعه أن يصحح الأخطاء التى وقعت. والسبب الثالث لإيجاز البيان عن أوروبا والأمريكتين وأفريقيا، هو أن هدفى هنا ليس أساسا تصحيح الاخطاء عن طريق دراسة مختلف "الأقاليم" ذلك لأن تحديدها أمر تعسفى كما أشرنا سابقا. إنما الهدف الأهم هو إثبات التغيرات التى طرأت على العلاقات بين هذه الأقاليم وطبيعة ونوع هذه التغيرات ونوعها.

ومن ثم فإن الهدف الحقيقى والسبب الرابع لاختياراتنا فيما يلى هو أن نضيف أساسا يكون ركيزة لبحث بنية وديناميه الاقتصاد العالمى والنظام العالمى باعتبارهما كلا واحداً شاملاً. وأعود لأؤكد ما سبق أن ذكرته مرارا وهو أن الكل (الذى هو أكثر من مجموع أجزائه) والذى هو أكثر من اى شئ

آخر، هو الذى يحدد الطبيعة "الداخلية" لأجزائه وعلاقاتها "الخارجية" بين بعضها البعض ، وهكذا نشرع فى بياننا التاريخى حول العالم فى ثمانين صفحة متجهين أساسا نحو الشرق ونحن نطوف حول العالم بادئين بالأمريكتين ولكن دون أن ننسى للحظة هذا المنظور الشمولى.

- الأمريكتان :

درسنا فيما سبق الأسباب الداعية إلى "اكتشاف" الأمريكتين ودمجهماَ فى الاقتصاد العالمى، وأثر ذلك على شعوبهما الأصليين ابتداء بنقص عدد السكان إلى ما يشبه درجة الانقراض من 100 مليون نسمة إلى 5 ملايين نسمة – وكانت الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لبقية العالم هى مساهمة الأمريكتين بنباتات جديدة، وتصدير محاصيل زراعية، ومن ثم بطبيعة الحال انتاج وتصدير الذهب أول الأمر ثم كميات ضخمة من الفضة. وبدأت صادرات الذهب مع "الاكتشاف" فى عام 1492، وصادرات الفضة بكميات كبيرة مع منتصف القرن السادس عشر. ودار جدال طويل حول مدى انخفاض أو تناقص أو زيادة الانتاج أو الصادرات الأمريكية من الفضة خلال القرن السابع عشر. وايا كان الأمر فإن الانتاج والتجارة استمرا فى الزيادة خلال "أزمة القرن السابع عشر" إما على الرغم من (أو ربما بسبب) أن المال الأمريكى الذى تزودت به أوروبا أضحى حافزا ضعيفا، أو لأن أوروبا كانت لا تزال تحسن استخدام مواردها. ونعرف أن انتاج وتصدير السبائك زاد ثانية (أو واصل صعوده) خلال القرن الثامن عشر، وكذلك الحال بالنسبة لانتاج وتجارة السلع الأخرى حول العالم.

والجدير بالذكر أنه على مدى هذين القرنين، بخاصة خلال القرن الثامن عشر تطورت التجارة "الثلاثية" المشهورة وتحولت إلى ملحق مهم للتجارة الأفرو- أوراسية وللتقسيم الاقتصادى للعمل فى العالم (انظر خريطة 2 – 2). إذ كانت هناك بالفعل العديد من المثلثات المرتبطة ببعضها

والعاملة عبر الأطلسى. وينسق المثلث لأهم الصادرات الصناعية الأوروبية وبخاصة البريطانية، بمافى ذلك الكثير من عمليات إعادة تصدير المنسوجات وغيرها من سلع الهند والصين إلى الأمريكتين وافريقيا ؛ والصادرات الأفريقية من العبيد إلى الكاريبى وإلى المزارع التى تعتمد على العبيد فى شمال وجنوب أمريكا، وصادرات الكاريبى من السكر، وهى الأولى وتليها صادرات شمال أمريكا من التبغ والفراء وغيرها من السلع التى يعاد تصديرها إلى أوروبا. وأصبحت أمريكا الشمالية والكاريبى وأفريقيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أهم الأسواق (التى لم تكن بعد متاحة فى آسيا) التى تصدر إليها أوروبا صناعاتها بما فى ذلك البنادق التى يتم تصديرها إلى افريقيا بوجه خاص لاستخدامها فى جمع الامدادات من العبيد. وقامت أوروبا أيضا بعمليات إعادة تصدير ضخمة من السلع الآسيوية وبخاصة المنسوجات الهندية إلى أفريقيا والكاريبى وأيضا إلى المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية.

ولكن كانت هناك مثلثات أخرى مرتبطة ببعضها، والتى تضمنت بوجه خاص المستعمرات الأمريكية الشمالية كمستوردين للسكر والمولاس من الكاريبى مقابل صادرات من الحبوب والأخشاب والمعدات البحرية وتصدير الروم إلى أوروبا والذى يتم انتاجه من المولاس المستورد. وتأتى بعد ذلك فى المرتبة من حيث أهمية التجارة الثلاثية التجارة القائمة على الشحن والخدمات المالية وتجارة العبيد. وأفاد إيراد هذا النوع من التجارة المستعمرين الأمريكيين لتغطية عجز ميزانهم التجارى مع أوروبا، ومن أجل تحقيق تراكم رأسمالى لهم. ونجد مادة وفيرة للغاية فى أدبيات التجارة عبر الاطلسى ، وهى أكثر وفرة من الأدبيات المتعلقة بالتجارة عبر أفرو- أوراسيا وحولها على مالها من أهمية، وعلى الرغم من ضخامة كمياتها. ولكن هذه الأدبيات أغفلت إلى حد كبير بيان إلى اى مدى

استمرت جاذبية أمريكا الشمالية لتقوم بدورها كمحطة على الطريق التجارية إلى الشرق. والمعروف أن البحث المستمر عن ممر شمالى غربى يصل إلى الصين هو الذى حدد الجانب الأكبر من تاريخ كندا، والذى اعتبر بمثابة توصيلة وإضافة إلى الولايات المتحدة وموقعها المتوسط. ونذكر هنا أن صحيفة حزب الأحرار الكندى نشرت فى عام 1873 ترحيبا بعقد اتفاق لإنشا خط سكك حديدية يقوم "بنقل تجارة الهند والصين واليابان إلى مونتريال عبر اقصر طريق وبأرخص الأسعار الممكنة" (تايلور 1987 – 476).

- افريقيا :

ان سكان افريقيا عام 1500 حوالى 85 مليون نسمة. ولكن ثبت تعدادهم عند 100 مليون نسمة بعد ذلك وعلى مدى حوالى قرنين ونصف حتى العام 1750 من بينهم حوالى 80 مليون و95 مليون نسمة من سكان جنوب الصحراء فى الحقبتين المذكورتين على التوالى (أنظر الجدولين 4- 1، 4- 2 فى الباب الرابع). وطبعى أن أسهمت الحروب والاتجار فى العبيد فى خفض عدد السكان خاصة الرجال منهم فى مناطق حلب الرقيق (مما أدى إلى تغيير المعدلات لصالح المرأة، ولكن مع نقص فى خصوبة النساء). علاوة على هذا لم يكن الاسترقاق مقصورا على تجارة العبيد عبر الأطلسى من غرب وجنوب غرب افريقيا، بل اشتمل على أعمال استرقاق داخل افريقيا ومن شرق افريقيا إلى الأراضى العربية. ولكن الآراء السابقة التى تذهب إلى أن 100 مليون من العبيد تم تصديرهم عن طريق تجارة العبيد جرى مراجعتها منذ زمن طويل وخفضها إلى حوالى 10 مليون؛ ثم ارتفع الرقم ثانية إلى حوالى 12 مليون نسمة. وبهذا يظهر أن الأثر الديموجرافى المباشر لم يكن كبيرا جداً (باتريك ماننج، بناء على اتصال مباشر). ولكن عسير القول بأنه كانت هناك آثار اكبر من ذلك وغير

مباشرة على الرغم من أن النمو السكانى والاقتصادى الاجتماعى انخفض نسبيا قياسا إلى القرون السابقة. والشئ اللافت للنظر يقينا هو أن السكان الآفارقة ظلوا ثابتين لا يتغيرون بينما السكان فى معظم أنحاء أوراسيا انتشروا وتكاثروا. ويثير هذا سؤالا عما إذا كانت أفريقيا بغض النظر عن دمجها بعد ذلك أكثر عزلة نسبيا عن القوى المختلفة فى العالم التى حفزت نمو الإنتاج والسكان فى مواقع أخرى (والتى أدت أيضا إلى إبادة القطاع الأكبر من سكان الأمريكتين).

وفى القرن الخامس عشر فاقت التجارة الداخلية فى أفريقيا التجارة الأفريقية الأوروبية العابرة للأطلسى (كورتن 1983 – 232). علاوة على هذا تزايدت التجارة عبر الصحراء خلال القرون التالية (أوستن 1990 – 312). واتجهت تجارة غرب أفريقيا للمسافات البعيدة، خاصة الذهب – نحو الشمال عبر الصحراء (خاصة، وليس فقط عبر طريق تيمبوكتو- فز Timbuktu – Fez) إلى البحر المتوسط. (أنظر الخريطة 2 – 3) ووجدت هذه التجارة عنصرا مكملا لها، وليس بديلا عنها، فى التجارة البحرية حول السنغال وفى تجارة العبيد عبر الأطلسى وكلاهما من شمال غرب، وجنوب غرب أفريقيا.

معنى هذا أن مساهمة أفريقيا فى التجارة عبر الاطلسى لم تكن بداية لعلاقاتها التجارية البعيدة وتقسيم العمل فيها، ولا كانت بديلا عن التجارة عبر الصحراء، وإنما على العكس من ذلك (وكما سوف نلحظ فيما يلى عند الحديث عن غرب آسيا وجنوبها، وجنوبها الشرقى، وشرقها) فإن التجارة البحرية الجديدة كانت بدلا من هذا عاملا مكملا بل وحافزا للتجارة البرية العريقة والتى لا تزال قائمة. ويبدى فى هذا الصدد كارن موسلى (1992 – 536) ملاحظة صحيحة إذ يقول "إن التجارة الجديدة – على الأقل حتى القرن الثامن عشر ظلت من حيث الشكل والمحتوى امتدادا

أساسياً للانماط الموجودة قبل ذلك. وعندما تم دمج المنطقة فى كل من النظامين التجاريين الصحراوى و"الأوقيانى" أو البحرى المحيطى Oceanic بلغت التجارة والصناعة فى السودان أوجهاً (موسلى 1992- 538 والاقتباس من أوستن 1987- 83). وهكذا استمرت التجارة عبر الصحراء فى ازدهارها بعامة، كما ازدهرت بوجه خاص عمليات نقل العبيد من غرب أفريقيا بحيث زاد العدد من 430.000 خلال القرن الخامس عشر إلى 550.000فى القرن السادس عشر ثم إلى أكثر من 700.000 فى كل من القرنين السابع والثامن عشر (موسلى 1992- 543). وكانت هناك دائما علاوة على هذا بعض أعمال التجارة من الغرب إلى الشرق التى كانت تشمل كميات أسطورية من الذهب يحملها معهم الحجاج من أو عبر المغرب عن طريق البر ثم إلى ليبيا، أو عن طريق البحر المتوسط وصولا إلى مصر وشبه الجزيرة العربية.

وأصبحت أصداف القواقع البحرية وسيطا رئيسا للمقايضة فى غرب أفريقيا. كان يجرى انتاجها فى جزر المالديف وتستخدم كنقود فى جنوب آسيا، وأحضرها البريطانيون معهم إلى افريقيا لشراء العبيد لتصديرهم. وزادت أهمية أصداف البحر زيادة كبيرة – ثم هبطت بعد ذلك- فى تلازم مع حركة تجارة العبيد. والجدير بالذكر أن الطلب على أصداف البحر كان أفريقياً، لذا كان يجرى استيرادها إلى داخل أفريقيا، حيث تعايشت نقود أصداف البحر مع تراب الذهب Gold dust والعملات الذهبية والفضية، بل حلت محلها أحيانا، وأضحت مهيمنة على نطاق الأقاليم. وأفادت أصداف البحر، شأن المعادن وكل أنواع النقود فى توسع وانتشار النشاط التجارى وعمليات الاتجار فى الداخل، خاصة بين الشعوب الأفقر حالا. ولكن لم يعد بالإمكان بعد ذلك تصدير الأصداف ثانية حين رفض الأوروبيون وغيرهم قبولهم أداة للسداد. لذلك فإن تجارة الأصداف التى

سارت فى اتجاه واحد ساعدت على تهميش الأفارقة فى مجال التجارة العالمية ككل (سيدر Seider 1995 ومزيد من التفاصيل عن الأصداف انظر الباب 3 عن النقود). غير أن المنسوجات كانت وسيلة مهمة وربما أهم للمقايضة داخل أفريقيا، إلا أن الملابس المستوردة ذات النوعية الأرقى كانت قيمتها النقدية أقل من الملابس الأفريقية (كورتن 1983 – 232).

ونجد وصفا لتجارة شرق أفريقيا فى العصر الرومانى فى كتاب عنوانه Periplus of the Erytrean. ويشير الكتاب إلى أن هذه التجارة كانت تتجه فى الغالب الأعم نحو الشمال حيث منطقة الهلال الخصيب وشرقا عبر المحيط الهندى. والملاحظ بالنسبة للفترة التى يناقشها كتابنا هذا أن الصادرات كانت فى الأساس منتجات "طبيعية" خاصة العاج والذهب وأيضا العبيد؛ والواردات منسوجات هندية وحبوب وآنية خزفية عربية وصينية علاوة على الأصداف من جزر المالديف لاستعمالها نقوداً. وعملت موانئ شرق أفريقيا مراكز توصيل للتجارة فيما بين أفريقيا، وبخاصة زيمبابوى وموزامبيق وبين شمال أفريقيا و/ أو موانئ المحيط الهندى. وسيطرت على الشحن البحرى وعلى التجارة أساسا أياد عربية وأيضا هندية هذا على الرغم من نشاط الأمريكيين الوافدين من نيو انجلاند على سواحل جنوب أفريقيا ومدغشقر ولكن كقراصنة.

كان الأمريكيون يتنقلون بين نهب وسلب السفن العربية أو الفرنسية ومقايضة المنسوجات الهندية أو الحبال أو قماش الأشرعة أو الأسلحة أو الذخيرة مقابل المرجان أو الخرز أو غير ذلك من منتجات مستخدمة فى أسواق العبيد. واعتاد الأمريكيون الاتجار فى مدغشقر وموزامبيق وخليج بيلا جووا Bella Goa وشاطئ منطقة السواحلية – هذا إذا ما صدقناما قاله ديفو Defoe - بل وتاجروا مع مقديشيو. واشتملت الصفقات علاوة على الأسلحة والروم كسلعتين حتميتين، على تشكيلة

كبيرة من السلع الأخرى طالما وانه لم يكن معروفا كم تلك المنتجات التى كان يتاجر فيها الفرنسيون والهولنديون ومنافسيهم الإنجليز ولا إلى أين كانت تتجه (باريندس 1997- باب 1).

- أوروبا :

كان غرب وجنوب أوروبا هما المستوردين الأساسيين اللذين يستوردان، وأيضا يعيدان تصدير سبائك الفضة والذهب، لتغطية العجز الهيكلى فى ميزانهما التجارى الذى كان عجزا دائما وكبيرا جداً مع جميع المناطق الأخرى فيما عدا الأمريكتين وأفريقيا. واستطاع الأوروبيون بطبيعة الحال تلقى السبائك الأفريقية، والأمريكية بخاصة، دون دفع مقابل كبير. واستخدموا القسط الأكبر منها كوسائل وسيطة عند إعادة تصدير السلع الآسيوية، وكانت أوروبا الغربية تعانى من عجز فى ميزانها التجارى مع المناطق التالية مما دفعها إلى إعادة تصدير الكم الأكبر من الفضة وبعض الذهب إليها، وهى: منطقة البلطيق وشرق أوروبا وغرب آسيا ؛ ومع الهند بصورة مباشرة أو عبر غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا بصورة مباشرة أو عبر الهند، ومع الصين عبر كل البلدان سالفة الذكر علاوة على اليابان.

وأحد المؤشرات على العجز فى هيكل الميزان التجارى الأوروبى يتمثل فى أن الذهب والفضة لم يكونا أبداً أقل من ثلثى جملة الصادرات (سيبولا 1976 – 216). مثال ذلك أنه فى عام 1615 كان 6 بالمائة فقط من قيمة كل الحمولة التى صدرتها شركة الهند الشرقية الهولندية سلعا تجارية بينما 94 بالمائة سبائك (داس جويتا وبيرسون 1987 – 186). والملاحظ على مدى الأعوام الستين من 1660 إلى 1720 كانت المعادن النفيسة تؤلف فى المتوسط 87 بالمائة من واردات شركة الهند الشرقية الهولندية إلى آسيا (براكاش 1994). والملاحظ كذلك وللأسباب نفسها أن الدولة

البريطانية والممثلة للصناعة ولآخرين معنيين "بتعزيز الصادرات" ألزموا الشركة الهندية الشرقية البريطانية بناء على عقد الامتياز أن تكون عشر قيمة إجمالي صادراتها على الأقل صادرات من المنتجات البريطانية. ولكن واجهت الشركة دائما وأبداً صعوبة فى الحصول على أسواق حتى لهذا القدر المتواضع من الصادرات. وذهب القسط الأكبر منها إلى غرب آسيا. وأخيرا وضعت الشركة فى الهند كمية صغيرة من المنسوجات الصوفية لاستخدامها لا كملابس بل كسلع عسكرية ومنزلية مثل السجاد والسروج. وتمثلت الغالبية العظمى من الصادرات الأوروبية فى المعادن ومنتجاتها. ونظراً لعجز الشركة عن الوفاء حتى بحصة العشرة بالمائة من إجمالى صادراتها اضطرت إلى أن تلجأ إلى أسلوب زيادة وخفض قيمة الفواتير لخفض "إجمالى" صادراتها. وعانت من ضغط مستمر لكى تجد تمويلاً لوارداتها الآسيوية داخل ىسيا ذاتها. لذلك انخرطت فى التجارة القطرية داخل آسيا التى كانت أكثر تطورا وربحا من التجارة بين آسيا وأوروبا.

والخلاصة أن أوروبا ظلت طرفا هامشيا فى الاقتصاد العالمى تعانى من عجز دائم على الرغم من حصولها بطريقة سهلة ورخيصة نسبيا على الاموال الأمريكية. ولولا هذه الاموال لظلت أوروبا شبه مستبعدة تماما من اى مشاركة فى الاقتصاد العالمى. وإن عثور أوروبا على موارد جديدة من الدخل والثروة حقق قدرا من الزيادة فى انتاجها الخاص الذى دعم بدوره قدرا من الزيادة السكانية. واستطاعت بفضل هذا أن تفيق خلال القرن الخامس عشر من الانهيار المأساوى الذى أصابها فى القرن الرابع عشر. وزاد عدد سكان أوروبا على مدى القرنين ونصف القرن التالية بمعدل حوالى 0.3 بالمائة فى العام. وهكذا تضاعف عدد سكانها من 60 مليون نسمة او اكثر عام 1500 إلى 130 او 140 مليون نسمة عام 1750. ومع هذا كان نمو

السكان فى أوروبا بطيئا وفقا للمعايير الأوراسية. وذلك لأن السكان فى آسيا بعامة، وفى الصين والهند بخاصة، زادوا زيادة أكبر وأسرع، وبلغ الإجمالى مستويات مرتفعة للغاية (انظر اللوحتين 4- 1، 4- 2).

- غرب آسيا :

اشتملت منطقة غرب آسيا (أو بدقة أكثر المناطق والمدن الكثيرة المتباينة والمتناثرة على مدى الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية الفارسية وكذا المنَاطق المتاخمة لهما) على سلسلة متشابكة من المراكز الانتاجية والتجارية الخاصة بها. وتكاثر سكان الأمبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر ثم توقفوا عند هذا المستوى حتى ليخيل إلينا، فى ضوء المعايير الأوراسية أن سكان غرب آسيا إجمالا ثبتوا عند حوالى 30 مليون (انظر لوحة 4- 1).

واصبحت غرب آسيا، منذ زمن سحيق، بفضل موقعها أشبه بصينية دوارة للهجرة والتجارة بين البلطيق/ روسيا/ آسيا الوسطى فى الشمال وشبه الجزيرة العربية/ مصر/ شرق أفريقيا فى الجنوب، وبخاصة بين المراكز الاقتصادية عبر الأطلس فى غرب أفريقيا/ المغرب/ أوروبا/ البحر المتوسط فى الغرب، وجميع المراكز التجارية والاقتصادية فى جنوب آسيا الشرقى وشرق آسيا ناحية الشرق. وكانت المراكز الانتاجية منتشرة على نطاق واسع وكذا التجارة البحرية والبرية فيما بينها، وايضا بينها وبين بقية العالم. وتوفرت تركيبة من التجارة البرية والبحرية والنهرية التى يتمتبادل شحناتها بالسفن فى مدن كثيرة فى غرب آسيا. ونعرف أن طريق الخليج الفارسى ظل قرونا طريقا مفتوحا من وإلى آسيا حيث كانت بغداد محطة اللقاء المفضلة ومركزا لتبادل شحنات تجارة القوافل والتجارة النهرية والبحرية من وإلى جميع الاتجاهات. وطبيعى أن كان طريق البحر الأحمر، كبديل ومنافس دائم، يعتبر القاهرة ومنطقة السويس المحطة

المفضلة، ومما يعدهما بطبيعة الحال ميناء موخا Mocha فى اليمن وعدن القريبة من المحيط الهندى. وسيطر التجار العرب والفرس على التجارة سيطرة شبه كاملة – مثلما سيطر عليها فى مناطق أخرى داخل آسيا تجار أرمنيون من المهجر الذين اتخذوا مركزا أساسيا لهم حيث أنه تعبير عن المنافسة التجارية الواقعية تماما والتى فرضها العثمانيون على المصالح والطموحات التجارية الغربية. وعلى الرغم من أن بروديل وصف الأمبراطورية العثمانية بقوله "مفترق طرق التجارة" إلا أنها كانت تتمتع بمكانة ودور فى الاقتصاد العالمى وأهم وأكبر مما يعترف به أمثال بروديل.

أحتل العثمانيون حقيقة موقعا يمثل تقاطع طرق جغرافية واقتصادية بين أوروبا وآسيا. وبذلوا جهدهم للاستفادة به إلى أقصى حد. واطردت تجارة التوابل والحرير بين الشرق والغرب بالطرق البرية وبالسفن عبر الأقاليم العثمانية. وتطورت القسطنطينية وأدت دورها كمنطقة على مفترق الطرق الرئيسية بين الشمال والجنوب، وكذلك بين الشرق والغرب على مدى ما يقرب من ألف عام منذ تأسيس الأمبراطورية البيزنطية. وهذا ما جعلها تجذب اهتمام العثمانيين لاحتلالها ثم تغيير اسمها إلى استنبول. وتراوح تعداد سكانها آنذاك ما بين 600.000 إلى 750.000 وكانت بهذا أكبر مدينة فى أوروبا وغرب آسيا وربما الأكبر فى العالم. وكانت الامبراطورية العثمانية إجمالا أكثر تحضرا من أوروبا، (أنالسيك وكواتايرت 1994- 493، 646). ونذكر من بين المراكز التجارية الكبرى التى تنافست مع بعضها على طرق التجارة مدن بورصة وأزمير وحلب والقاهرة. واعتمدت ثروات القاهرة دائما على طريق البحر الأحمر كبديل عن طريق الخليج الفارسى. وأدت المنافسة فى أواخر القرن الثامن عشر بين البن الكاريبى والعربى إلى تفويض دعائم رخاء القاهرة.

وطبيعى أن لم تكن لدى العثمانيين، شأن أى انسان آخر، رغبة فى ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا عن طريق التجارة العابرة (الترانزيت). وكانت التجارة العابرة للنقود ذات اهمية خاصة على الرغم من أن التطورات النقدية والاقتصادية العالمية غالبا ما كانت تؤثر على النظام النقدى العثمانى.... الذى كان فى الغالب عرضة لأخطار التحركات الكبرى للذهب والفضة العابرة من الغرب إلى الشرق وتؤثر عليه تأثيرا سلبيا (باموك 1994 – 4) علاوة على هذا لم يكن العثمانيون مرتبطين فقط بأوروبا ناحية الغرب بل ارتبطوا أيضا وبشكل مباشر بالروسيا ناحية الشمال وبالفرس ناحية الشرق:

إن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة والتى تمثل حتمية لا مناص منها أجبرت كلا من الطرفين (العثمانى والفارسى) على الاحتفاظ بعلاقات تجارية وثيقة حتى فى زمن الحرب..... وليس لنا أن نغض من قيمة أثر التوسع فى استخدام الأقمشة الحريرية وفى صناعة الحرير فى أوروبا إذ شكلت الأساس الهيكلى لتطور الاقتصاد العثمانى والإيرانى. واستطاعت كل من الأمبراطوريتين أن تحقق عن طريق تجارة الحرير مع أوروبا جانبا مهما من دخلها العام ومن رصيدها من الفضة. واعتمدت صناعة الحرير فى الأمبراطورية العثمانية... على الحرير الخام المستورد من إيران... وأصبحت بورصا سوقا عالمية بين الشرق والغرب ليس فقط للحرير الخام بل وأيضا لسلع آسيوية أخرى نتيجة التحولات الثورية فى شبكة طرق التجارة العالمية خلال القرن الرابع عشر (وظلت كذلك خلال القرن السادس عشر على أقل تقدير) (انا لسيك وكوتايرت 1994 – 188، 219).

ومـع هـذا كـان للبلاط العثمـانى وآخـرين مـواردهم الخاصـة - وروابطهـم التجاريـة عـبر القـارات لاسـتيراد كميـات مـن السـلع الصينية البعيـدة. ويكفـى شـاهدا علـى هـذا وجـود أكثـر مـن عـشرة آلاف قطعـة مـن الخزف ضمن مجموعة واحدة.

واسـتمدت الأمبراطوريـة العثمانيـة ثروتهـا أيـضا مـن الانتـاج والاسـتثمار التجـارى بكميـات كـبيرة والتخـصص علـى المستويين المحلـى والإقليمـى وتقسيم العمـل ومهنـة التجـارة. واشـتمل الاقتصاد العثمـانى علـى هجرة عمالة كبيرة فيما بين القطاعات وما بين الأقاليم، بل وهجـرة عماليـة دولية وسط المشروعات والقطاعات والأقاليم الخاصة والعامة وشبه العامة علـى اختلافهـا. وشـواهدنا علـى هـذا مـستمرة مـن مـصادر عـدة مـن بينهـا دراسـات كـل مـن حـورى اسـلام أوغلـو - عنـان (1987) وسـريا فـاروقى (1984، 1986 ، 1987) وهـى دراسـات عـن الحريـر والقطـن ومنـسوجاتها والجلود ومنتجاتها والزراعة بعامة، وكذلك التعدين والصناعات المعدنية مثال ذلك أن سريا فاروقى يقول فى إيجاز:

أولا وقبـل كـل شئ كـان نـسج الأقمـشة القطنيـة البـسيطة نـشاطا ريفيـا فـى أكثـر الأمـاكن. ثانيـا، كانـت تجـرى عمليـات النـسج فـى أمـاكن قريبـة جـدا مـن الـسوق. أمـا عـن المواد الخـام فكـان يلـزم توفيرهـا تجاريـا فـى حـالات قليلـة جـداً، مـع ضـمان الـروابط بالمشترين الموجـودين علـى مـسافات بعيـدة. وثمـة وثيقـة أخـرى... تكشف عـن وجـود فرصـة هنـا للاسـتثمار المربح. (فاروقى 1987 - 270).

وعلاوة على هذا توسع العثمانيون غربا وشرقا. ولم يكـن حـافزهم إلى هذا التوسع ولا أساسه سياسيا وعسكريا فقط بل كان أولا اقتصاديا. وكان العثمـانيون شـأن غيرهـم، سـواء أهـل البندقيـة أو الفرنـسيين أو البرتغـاليين أو الفـرس أو العـرب أو أيـا كـانوا يحـاولون دائمـا تحويـل طـرق التجـارة الكبرى

والتحكم فيها وهى الطرق التى يعيشون عليها وبخاصة الدولة. لذلك فإن المنافسين الرئيسيين للعثمانيين هم نفس القوى الأوروبية ناحية الغرب وكذا جيرانهم الفرس ناحية الشرق. وحارب العثمانيون، أو أنهم فى الحقيقة سعوا لإزاحة الأوروبيين المسيحيين فى البلقان والبحر المتوسط حيث يتسنى التقاط الثمار الاقتصادية. وواضح أن من بين هذه الثمار السيطرة على طرق التجارة عبر المتوسط. ولكن بلدان منطقة البلقان كانت أيضًا مصدراً مهما للأخشاب، والأخشاب الصبغية والفضة وغيرها من المعادن. وضمن احتلال العثمانيين لمصر مورداً للذهب من السودان ومن مصادر أفريقية أخرى.

وقدمت لنا باميرا بروميت (1994) نهجا واقعيا لتناول هذه الإشكالية من منظور اقتصادى عالمى أوسع نطاقا. تدرس بروميت السياسة العثمانية البحرية والعسكرية العامة باعتبارها عاملا مساعداً والكبش الحربى (اسم آلة حربية - المترجم) لمصالحها التجارية الإقليمية أولا وطموحاتها الاقتصادية العالمية.

كان العثمانيون مشاركين واعين بمصالحهم داخل شبكات المشرق التجارية التى ظهرت منها امبراطوريتهم. ويمكن مقارنة دولتهم بالدول الأوروبية على أساس الطموحات والسلوكيات التجارية ودعاوى السيادة العالمية. سلك العثمانيون سلوك التاجر الساعى إلى الربح، وإلى خلق وتعزيز وتصوير أهدافه السياسية. وتضمنت هذه الأهداف امتلاك واستغلال مراكز توزيع تجارية ومواقع انتاج ..... ولم يكن الباشوات والوزراء يحتقرون مهنة التجارة بل لاءموا بين حياتهم والفرص التجارية وامتلاك الثروات التى تيسرها لهم هذه الفرص.... وثمة شواهد تدل على المشاركة المباشرة فى مهنة التجارة من جانب أبناء الاسرة العثمانية والطبقة العسكرية الإدارية (عسكرى Askeri) ... خاصة فى مجال تجارة تصدير الحبوب وهى

تجارة عريقة ... ومن الأهمية بمكان أيضا الاستثمارات العثمانية فى تجارة النحاس وخشب الأثاث والحرير والتوابل. وواضح أن العثمانيين استهواهم أمل السيطرة على تجارة الشرق ولو عن طريق احتلال الأراضى. وحث المسئولون فى أجهزة الدولة السلاطين على الغزو والاحتلال لتحقيق ثروة تجارية. ولهذا كان الاسطول العثمانى موجها من أجل الحصول على هذه الثروة وحمايتها.

ورأى العثمانيون فى التجار المماليك فى مصر وسوريا العقبة الأولى ناحية الشرق التى تحول دون طموحاتهم للحصول على نصيب أكبر من تجارة جنوب آسيا. ولكن أمكن بمساعدة البرتغاليين إزاحة كثيرين من المماليك إلى خارج مجال التجارة. وواصل التجار العرب بدورهم نشاطهم فى تجارة المحيط الهندى فى ظل السيادة العثمانية، بينما شارك فى التجارة عدد قليل من الأتراك. وكانت الامبراطورية الصفوية فى إيران هى العقبة الكبرى الثانية خاصة بالنسبة لأعمال التجارة التى يقوم بها أتراك فى إتجاه الشرق. ولم يتسن التغلب على هذه العقبة على الرغم من الحروب العثمانية – الصفوية، وعلى الرغم من التحالف التاكتيكى لمصلحة مشتركة بين العثمانيين والبرتغاليين ضد الفرس. ومع هذا كان للبرتغاليين طموحاتهم الخاصة فى المحيط الهندى، وتنافسوا مع كل من العثمانيين والفرس حول هذه التجارة ذاتها. وأدى تدخل البرتغاليين إلى القضاء موضوعيا على الوضع الاحتكارى للبندقية فى مجال تجارة الحرير، وساعدوا العثمانيين على تدعيم أركان وضعهم الاحتكارى على الأقل فى المشرق.

ونذكر عرضا أن هذه التحولات فى التحالفات التاكتيكية الديبلوماسية والسياسية والعسكرية، والمناورات التنافسية أو الحرب السافرة رغبة فى الحصول أولا واساسا على ميزة تجارية إنما تكذب أسطورة الجبهات والمصالح المشتركة المزعومة بين الغرب المسيحى من جهة والشرق المسلم من

جهة أخرى. لقد تحارب المسلمون (المماليك والعثمانيون والفرس والهنود) ضد بعضهم بعضا، وأقاموا تحالفات متبادلة طبقا للمصالح مع دول أوروبية مسيحية مختلفة. (مثال ذلك مع البرتغال، وفرنسا، و البندقية، وهابسبورج) والتى كانت بدورها تتنافس مع بعضها حيث كل منها تسعى لنفس الغاية: الربح. ونعرف أن الشاه الفارسى المسلم عباس الأول أرسل مرارا سفراءه إلى أوروبا المسيحية للحث على عمل تحالفات ضد المسلمين العثمانيين باعتبارهم عدوا مشتركا لهم. ونعرف أنه فيما بعد قدم امتيازات تجارية للانجليز مقابل مساعدتهم لطرد البرتغاليين خارج منطقة هرمز. ولكن البرتغاليين قبل هذا زودوا الصفويين المسلمين بالأسلحة من الهند المسلمة لاستخدامها ضد العثمانيين المسلمين.

لهذا نرى أنه فقط حين تستدعى المصلحة يكون "استخدام الخطاب الدينى... باعتباره الاستراتيجية التى يلجأ إليها جميع المتنافسين على السلطة فى الإطار الأوراسى أو الأوروبى الآسيوى. وأفاد هذا الخطاب فى إضفاء الشرعية على بعض الدعاوى السيادية، وحشد التأييد العسكرى والشعبى، والتشكيك فى الدعاوى المناهضة للدول الأخرى". (بروميت 1994 – 180). وخير مثال على ذلك التحالف الذى تشكل بين العثمانيين المسلمين وشعب جوجارات فى الهند، وشعب سومطرة فى أسAceh. وقد أرسل العثمانيون إليهم بعثة بحرية كبيرة كجزء من منافستهم التجارية المشتركة ضد البرتغاليين. ونذكر عرضا أيضا أن هذا "العمل التجارى" المتمثل فى التحالفات المصلحية المتبادلة دوما وفى حروب الكل ضد الكل كانت لها دلالة ضمنية أخرى: أنه لا يوجد فى واقع الأمر أساس للخلافات المزعومة بين الدول الأوروبية ودول الانحاء الأخرى من العالم من حيث السلوك فى العلاقات الدولية. ويدحض هذا خرافة أخرى ترتكز على النزعة المركزية الأوروبية التى تتحدث عن "التفرد" الأوروبى.

لهذا نرى لزاما فى ختام العرض، وعلى نقيض الفكر التقليدى المتواضع عليه أن نتفق مع سريا فاروقى فيما ذهب إليه عندما قال بإيجاز:

"التجارة بين الأمبراطورية العثمانية وشبه القارة الهندية وكذا الاستثمار التجارى العثمانى- الإيرانى، والتجارة بين الأقاليم داخل الأمبراطورية ذاتها... استخدمت (أساسا) الطرق الآسيوية البرية، وسيطرة الدولة العثمانية عليها. وأفاد هذا فى درء خطر التدخل الاقتصادى الأوروبى.... وتم تصنيف الأمبراطورية العثمانية والهند المغولية ضمن فئة "إمبراطوريات البارود". ولكن تجمع بينهما قسمة أهم: إذ كانتا امبراطوريتى جباية ضرائب نقدية، ولهذا، وبحكم هذا الوضع، تستحيل عليها الحياة بدون تجارة داخلية وخارجية.

- فارس الصفوية:

كانت فارس أقل عرضة للأخطار، ربما بحكم موقعها الذى وهبها وضعا تجاريا أكثر منعة وربما أيضا لانها تملك الكثير من موارد الفضةالتى استخدمتها فى سك العملة – وذلك أيضا لتداولها بين العثمانيين.

تقاطعت طرق الهضبة الإيرانية التى تربط الشرق بالغرب، وتربط أراضى الاستبس فى آسيا الوسطى وسهول الهند بموانئ البحر المتوسط وبالشمال والجنوب على طول أنهار روسيا حتى شواطئ خليج السويس حاملة السلع التجارية من جزر الهند الشرقية والهند والصين إلى أوروبا. وانتشرت المدن الكبرى على طول الطرق، وتحددت مواقعها أساسا بفعل العوامل الجغرافية والاقتصادية وكذا السياسية. والجدير بالملاحظة أن طرق التجارة الرئيسية وإن تباينت أهميتها. إلا أنها ظلت مستخدمة بالكامل على الدوام.

علاوة على هذا فإن التجارة البرية والبحرية الفارسية كانت تجارة متكاملة أكثر منها تجارة متنافسة على نحو ما لاحظنا فى الصحراء وما سوف نلحظه فى الحديث عن الهند. وازدهرت تجارة القوافل بين الهند وفارس خلال القرن الثامن عشر وحملت بضائع تجارية بقدر ما حمل الطريق البحرى. وعمد التجار إلى تنويع المخاطر وذلك بإرسال بعض الشحنات عن طريق قندهار وغيرها من المحاور الداخلية، وإرسال شحنات أخرى عن طريق هرمز / بندر عباس.

وقبل أن يصل البرتغاليون إلى هرمز بزمن طويل كتب أحد المراقبين خلال القرن الخامس عشر ما يفيد وصول "التجار من الأقاليم المناخية السبع" (جاكسون ولوكهارت 1986- 22). لقد وصلوا من مصر وسوريا والأناضول وتركستان والروسيا والصين وجاوة والبنغال وسيام وتينا سيريم وسوقطره وبيجايور وجزر المالديف ومالابار والحبشة وزنجبار وفيجايا ناجارا وجولبارجا، وجوجارات وكامباى والعربية وعدن وجدة واليمن، وطبيعى كذلك من كل انحاء بلاد فارس ذاتها. وفدوا ليبادلوا سلعهم أو ليشتروا ويبيعوا نقداً فى الأساس وبالنسيئة إلى أدنى حد. وحظى التجار بوضع جيد. وارتفعت تجارة فارس مع الهند والشرق، وبلغت أقصى ارتفاعها فى نهاية القرن الخامس عشر. وأصبحت بلاد فارس المنتج والمصدر الأساسى للحرير فى غرب آسيا، بأسعار أدنى ربما من أسعار الصين ثم البنغال بعد ذلك (أتمان 1981 – 40). وضمت قائمة أهم المستوردين: الروسيا والقوقاز وأرمينيا والعراق والعثمانيين، وكذلك الأوروبيين عبر العثمانيين. وحققت هذه التجارة مكاسبا مهمة من الفضة علاوة على دخول أخرى للمنتجين الفرس من الروسيا وأوروبا والعثمانيين، وإن عادت بالربح على الوسطاء العثمانيين. وبذل الشاه عباس الأول (1558 – 1629) وخلفاؤه كل ما فى جهدهم للنهوض بالتجارة وحمايتها، بما فى ذلك خوض المعارك ضد

العثمانيين، واستيراد وحماية التجارة والصناع الارمن من الأراضى العثمانية الصحينة، واستعادة هرمز من إيدى البرتغاليين. ونشبت حرب بين العثمانيين والصفويين خلال الأعوام 1615 – 1618، علاوة على النزاعات المتواترة التى أخذت تهب وتخف بين الحين والآخر بين فارس والعثمانيين خلال الفترة من 1578 – 1639. ودارت هذه الحرب وتلك النزاعات جميعها من أجل السيطرة على تجارة الحرير وطرقها البديلة. وسعى الفرس إلى تجاوز الوسطاء العثمانيين، ثم أخيرا إلى دعم مركزهم. وهكذا تحولت التجارة الفارسية أكثر فأكثر صوب الشرق عبر المحيط الهندى. وبعد سقوط الملكية الصفوية عام 1723 كان الحرير الفارسى قد حل محل الحرير الوارد من سوريا.

أول الأمر تاجر البرتغاليون، ومن بعدهم الهولنديون، داخل بلاد فارس وحولها. وكان الحرير الفارسى وبعض الصوف هما السلعتين الرئيسيتين موضع الطلب الأوروبى. وتقاضوا مقابلها منتجات آسيوية مثل التوابل والمنسوجات القطنية والخزف وسلعا أخرى متنوعة، علاوة على منتجاتمعدنية أوروبية وذهب. والملاحظ أن النزاعات التجارية المزمنة والمتواترة بين الأوروبيين والشاه، وكذلك مع التجار الأفراد فى فارس تسببت فى حدوث نزاعات دبلوماسية بل وعسكرية أحيانا، ولكن الأوروبيين أعوزتهم سلطة المساومة التجارية والسلطة العسكرية السياسية لكى يشقوا طريقهم بنجاح.

لكى نقول على سبيل المثال إن شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك 752) جعلت بلاد فارس تذعن لرابطتها التجارية الممتدة باتساع العالم، إنما يعنى أننا نقرر عقيدة لم يكن بالإمكان أن يشاركنا فيها لا الهولنديون ولا الفرس. لذلك قد يكون ضروريا أحيانا النظر إلى الحقيقة الواقعية التاريخية – أى كيف كانت الاحداث فى الواقع على الأرجح... ويوضح لنا

هذا أن الأوروبيين لم تكن لهم السيد الطولى على الفرس فى هذا الشأن، بل العكس هو الصحيح... ربما اتخذ الأوروبيون إجراء لمواجهة هذا الموقف، وهو ما فعلوه حقا، غير أنهم كانوا عاجزين عن إدخال تحسن هيكلى على موقفهم طوال 140 عاما، التى عاشتها فوك فى بلاد الفرس.

ولكى نلخص ما سبق عن تجارة غرب آسيا فى مجموعها نقول إنها تمتعت بفائض فى ميزانها التجارى مع أوروبان ولكن عانت من عجز تجارى مع جنوبَ آسيا وجنوبها الشرق، وشرقها. (وربما أيضا مع آسيا الوسطى التى كانت الفضة تمر عبرها أساسا فى إتجاه الشرق؛ أما الذهب فكان يمر فى اتجاه الغرب). وغطت غرب آسيا حالات العجز فى ميزانها التجارى مع الشرق عن طريق إعادة تصدير السبائك التى توفرت لها بفضل فائض ميزانها التجارى مع أوروبا ومع المغرب وكذا مع غرب أفريقيا عبر المغرب والذهب من شرق أفريقيا علاوة على قدر من إنتاجها الخاص من الذهب والفضة خاصة فى الأناضول وفارس. وكتب أحد المراقبين عام 1621:

كان الفرس والمغاربة والهنود يتاجرون مع الأتراك فى حلب وموخا (فى اليمن) والإسكندرية فى الحرير الخام والعقاقير والتوابل والأصباغ وأقمشة الشيت. واعتادوا دائما وأبدا، فى الماضى، ولا يزالون على أن تكون عوائدهم نقوداً حاضرة. أما عن السلع الأخرى فلم يكن بينها غير القليل الذى يرغبون فى الحصول عليه من التجار الأجانب. إذ كان كل ما ينفقونه سنويا لا يزيد عن 40 أو 50 ألف جنيه استرلينى (أو فقط 5 بالمائة من كلفة الواردات سالفة الذكر التى يتعين دفع ثمنها نقداً) (ورد النص فى ماسترز 1988 – 147).

ومع هذا يكتب شاد هورى فيقول:

من الأمور موضع الجدال القول إن العالم الإسلامى (فى غرب آسيا) كان يعانى من عجز أبدى فى ميزانه التجارى. وثمة شكل قليل فى أن تجارته مع الهند وأرخبيل أندونيسيا والصين وازنته صادرات بفائض مالى مع الغرب المسيحى وآسيا الوسطى، ومع الدول – المدن فى شرق أفريقيا. وتجسد الميزان التجارى الملائم فى صورة خزانة مالية؛ وما لا يتم الاحتفاظ به داخل البلاد كمستودع للثروة يتدفق ثانية إلى الخارج جهة الشرق.

- **الهند والمحيط الهندى :**

يمكن أن نتخيل صورة قلادة تتشكل من موانئ- مدن هى أسواق تجارية تحيط بآسيا. (انظر الخريطة 2 – 4).

أهم هذه المدن – الموانئ كانت فى اتجاه حركة عقرب الساعة. عدن ثم بعدها موخا وهرمز وموانئ عديدة فى خليج كامباى (فى أوقات مختلفة ديو Diu وكامباى وسورات) ثم جوا وكاليكوت وكولومبو ومدارس وماسوليباتام وملقا وآسه. وجميعهم ارتفع شأنهم وانخفض خلال حقبتنا الراهنة. ولكن يتعين أن نذكر عدداً من الخصائص المشتركة. إذ نحلظ فيها جميعا الاختلاف الزائد عن الحد فى السكان، بما فى ذلك عادة ممثلون لجميع الطوائف الكبرى المشتغلة بالملاحة البحرية فى المحيط الهندى، وأحيانا من الخارج: الصينيون فى ملقا، والأوروبيون فى أكثرها... وعملت هذه المدن الموانئ جميعا مراكز لتبادل الشحنات البحرية. وبعضها لم يكن منافذ لمناطق داخلية منتجة مثل هرمز وملقا. ومن ثم كان تبادل الشحنات هو دورها الوحيد تقريبا، علاوة أحيانا على عملها كموانئ تصدير لتوصيل سلع واردة من أماكن أخرى. وتميزت جميع هذه المدن الموانئ سياسيا بتمتعها بقدر كبير، أو ضرورى، من الاستقلال الذاتى. وكان بعضها مستقلا تماما.

وتمثل شبه القارة الهندية ذاتها المركز الاقتصادى والجغرافى لهذا المحيط الهندى. وكان القطاع الأكبر منها متقدما للغاية، وله الهيمنة فى عالم صناعة النسيج قبل غزو المغول. بيد أن هذا الاحتلال المغولى دعم وحدة الهند وتحضرها وضاعف من صبغها بالصبغة التجارية. هذا على الرغم من الزعم بأن أمبراطورية المغول اعتمدت ماليا على الزراعة وعائداتها الضرائبية. وواقع الأمر أنه بحلول القرن السابع عشر أصبحت العواصم المغولية الرئيسية وهى أجرا Agra ودلهى ولاهور تضم كل منها قرابة نصف مليون نسمة. وهذا علاوة على أن بعض المدن الموانئ المذكورة آنفا زاد عدد سكان كل منها عن 200.000 نسمة وأصبح 15 بالمائة من السكان يعيشون فى الحضر داخل مدن تحضرت يزيد عدد سكان كل منها عن 5000 نسمة. وكانت نسبة التحضر هنا أعلى كثيرا منها فى الهند خلال القرن التاسع عشر، كما أنه يقزم وضع المدن المحصورة الخاضعة للسيطرة الأوروبية داخل آسيا وتضم 30.000 من السكان مثل ملقا البرتغالية وباتافيا الهولندية (ريد 1990 – 82). وتزايد إجمالى عدد السكان فى شبه القارة الهندية وأصبح أكثر من الضعف خلال قرنين ونصف إذ زاد العدد من 54 و79 مليون نسمة عام 1500 إلى ما بين 130 و200 مليون فى 1750 (انظر الجدولين 4- 1، 4- 2). وتذهب تقديرات أخرى إلى أن السكان ناهزوا 100 مليون عام 1500 وما بين 140 و150 مليون عام 1600 و185 مليون إلى 200 مليون عام 1800 (ريتشاردس 1996).

ونعود إلى الهند ويفسر لنا شادهورى أن "تجارة الهند عبر القوافل والبحر اتجهت فى مجموعها نحو الصادرات أكثر من إتجاهها إلى الواردات. واستقر ميزانها التجارى لصالحها فى المعادن الثمينة .... وسيطر على تجارة الهند مع الشرق الأوسط استيراد النفائس، وتوزانت صادراتها إلى جنوب شرق آسيا بالواردات من التوابل والعطور والسلع الصينية.... وكان هناك قدر

كبير من إعادة تصدير الفضة من شبه القارة فى إتجاه كل من جاوه وسومطرة ومالايا والصين... وجرى تصدير كميات ضخمة من المنسوجات القطنية إلى مانيلا ثم إرسالها بعد ذلك إلى أمريكا الأسبانية عن طريق تجارة سفن الغليون إلى أكابولكو وكانت العائدات أساسا من الفضة (شادهورى 1975 – 185).

وهكذا حظيت الهند بفائض ضخم فى ميزانها التجارى مع أوروبا ويقدر معقول مع غرب آسيا. واعتمد هذا فى الغالب على إنخفاض كلفة انتاج منسوجاتها الوطنية مما كان له دوره الفعال، علاوة على صادراتها من الفلفل الأسود. وكانت تتجه هذه السلع غربا إلى أفريقيا، وغرب آسيا ، وأوروبا، ثم تنتقل من هناك عبر المحيط الأطلسى إلى الكاريبى والأمريكتين. وصدرت الهند كذلك سلعا غذائية مثل الأرز والحبوب والزيت النباتى. واتجهت هذه الصادرات غربا (مثلما كان الحال منذ الألف الثالثة قبل الميلاد). (انظر فرانك 1993)، إلى الموانئ التجارية على الخليج الفارسى والبحر الأحمر (التى اعتمدت بدورها على مصر لتوفير إمدادات الحبوب)؛ واتجهت شرقا إلى ملقا وإلى أماكن أخرى فى جنوب شرق آسيا وتلقت الهند فى المقابل كميات ضخمة من الفضة وبعض الذهب من الغرب، الذى يصلها مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح أو عن طريق غرب آسيا وكذلك من غرب آسيا ذاتها. وسميت موخا (التى أعطت أسمها للبن اليمن) "خزانة دولة المغول"، إذ كانت مصدر الفضة. ونظراً لأن الهند كانت تنتج قدرا ضئيلا من الفضة فقد اعتادت استيراد الفضة أساسا لسك العملة أو لإعادة تصديرها، وكذلك استيراد الذهب لسك العملة (عملات الباجودا Pagoda Coins) ولصناعة الجواهر والاكتناز.

وصدرت الهند أيضا المنسوجات القطنية إلى جنوب شرق آسيا واستوردت منها التوابل. وجرى استخدام الطريقة ذاتها لمقايضة المنسوجات القطنية بالحرير والبورسلين وغيره من أنواع الخزف من الصين. ولكن يبدو أن الهند واجهت عجزاً فى ميزانها التجارى مع جنوب شرق آسيا، أو على الأقل أن الهند أعادت تصدير الفضة إلى هناك وبخاصة إلى الصين. غير أن القسط الأعظم من هذه التجارة كان فى أيدى الهنود المسلمين وعلى متن سفن شحَن هندية الصنع؛ وإن كان البعض الآخر فى أيدى عرب وتجار من جنوب شرق آسيا وجميعهم مسلمون أيضا. وكان يجرى شحن جزء ضئيل جداً، وإن تزايد فى القرن الثامن عشر، على سفن أوروبية مملوكة لهذه الدولة أو تلك ولكنها استخدمت قباطنة وملاحين وتجاراً أيضا آسيويين:

وكانت التجارة الداخلية تتحرك عبر المجارى المائية وفوق البر. وتناثرت على طول وحول سواحل الهند وفى كل مكان سفن صغيرة لنقل البضائع. وانتشرت فى كثير من أنحاء الهند لطرق المائية الداخلية الصالحة للملاحة، خاصة فى الجنوب. ونشأت صناعة الشحن بالسفن فى الشمال أيضا فى كثير من المقاطعات بما فى ذلك كشمير وتاتا Thatta ولاهور والله أباد وبيهار وأوريسا والبنغال. وتراوحت أعداد القوافل من عشرة آلاف إلى أربعين ألف حمل بضائع و/ أو حيوان من حيوانات حمل الأثقال لتتحرك معا فى وقت واحد براً، وأدت التجمعات المختلفة من كل ما ذكرناه آنفا إلى خلق شبكة طرق متقاطعة تربط شبه القارة ببعضها، بما تحمله من بضائع يجرى تبادلها عن طريق الشحن بالسفن إلى ومن مراكز التجارة البحرية البعيدة. وتبدو لنا العلاقة وكأنها لا تماثلية بين الأنشطة التجارية فوق البر وفىالبحر. ولم تكن للأنشطة البحرية فى أغلب الأوقات اثر كبير على الأنشطة البرية بينما العكس صحيح. (داس جوبتا وبيرسون 1987 – 5). ويمكن القول إن الغالبية العظمى من المدن والموانئ كانت فى

حالة تكافل عضوى مع طرق القوافل إلى ومن مساراتها وغاياتها الداخلية. ونجد أحيانا هذا التكافل مع أقاليم بعيدة عبر القارات خاصة فى آسيا الوسطى. ويرى شادهورى أن التجارة البرية داخل القارة والتجارة البحرية فى المحيط الهندى يمكن النظر إلى كل منها باعتباره صورة معبرة عن الآخر.

وظلت العاصمة البرية فيجايا ناجارا فى جنوب الهند محور التجارة إلى ومن جوا فى الغرب وكاليكوت فى الجنوب وماسوليبا تام وبوليكات على ساحل كوروما نديل فى الشرق. واعتمدت أكثر هذه المدن الموانئ، خاصة تلك المحرومة من أراضى منتجة فى الداخل على الواردات من السلع الغذائية. وتأتيها هذه السلع عبر مدن موانئ أخرى من مصدر يقع شمال أو جنوب الساحل ولكن غالبا ما يكون من موانئ لها طرقها للوصول السهل إلى مناطق إنتاج الأرز والحبوب والتى قد تبعد آلاف الأميال. علاوة على هذا فإن المدن الموانئ التى ذكرناها وفيجايا ناجارا كانت لها جميعا روابطها البرية التى تربطها بالشمال سواء إلى مراكز داخلية مثل حيدر أباد وبرهانبور وإلى الغرب حيث ميناء سورات الهندى (وأحيانا إلى كامباى) والتى كانت بدورها مراكز لتوزيع السلع إلى البنجاب وآسيا الوسطى (لمزيد من التفاصيل انظر سوبرا همانيام 1995). ولكن:

تجارة آسيا الوسطى لم تكن تملك مثل هذه الروابط المباشرة مع البحر، ومن ثم كان الاقليم كله يؤثر تأثيرا حيويا على حياة الشعوب الأقرب إلى مناطق هبوب الرياح الموسمية فى المحيط الهندى. وفى ضوء العلاقات المباشرة نجد تجارة قوافل آسيا الوسطى تجارة تكميلية مع التجارة البحرية العابرة لقارة أوراسيا.

وكانت هناك علاوة على ما سبق، التجارة بين الهند والصين عبر نيبال والتبت التى اطردت على مدى أكثر من ألف عام، وقامت البنغال وآسام بتصدير المنسوجات والأصباغ والتوابل والسكر وخام الجلود وغيرها من السلع إلى التبت لبيعها للتجار هناك الذين يحملونها بدورهم لبيعها فى الصين، ويتم السداد بسلع صينية مثل الشاى والذهب فى غالب الأحيان وناقشت بعض هذه الطرق فى آسيا الوسطى وتاريخ "طريق الحرير" فى فرانك 1992. وغطيت آسيا الوسطى فى فصل مستقل تال فى هذا الباب.

واشتغلت كذلك أقاليم هندية مختلفة بالتجارة وواجهت فائضا وعجزا فى ميزانها التجارى مع بعضها البعض. ودخلت أهم الأقاليم الساحلية (جوجارات، مالابار، كورومانديل، البنغال) فى عمليات إتجار متبادلة - مع سيلان. وخدمت بعضها البعض كمراكز تخزين وتوزيع السلع فى تجارة القوافل داخل القارة والتجارة عبر المحيط. وتنافست أيضا مع بعضها البعض "كمصدرين" إلى داخل الهند، حيث تداخلت مجالات التسويق الخاصة بهم. ولكن يمكن القول بوجه عام إن المنطقة الداخلية من البلاد حظيت بفائض فى التصدير مع الموانئ الساحلية. وتلقت بالمقابل سلعا مستوردة وعملات يجرى سكها من سبائك مستوردة (أو عملات يجرى صهرها) داخل أو قرب الموانئ، وشرعت الفضة فى التحرك شمالا داخل أقاليم يحكمها المغول، وتحرك الذهب جنوبا خاصة إلى مالابار وفيجايا ناجارا. وسوف ننظر فيما بعد وعن كثب إلى بعض الأقاليم الهندية الكبرى.

- **شمال الهند :**

نشط شمال الهند فى مجال التجارة بين الأقاليم وبين الأمم مع وسط وغرب آسيا كما لاحظنا من قبل، ويلخص هذا الوضع بى . آر. جروفر بقوله.

التجارة فى المنتجات الصناعية لأكثر من إقليم من أقاليم شمال الهند كانت مستقرة وراسخة تماما، فأكثر القرى... كانت تنتج ضروبا كثيرة من السلع التى تباع بالقطعة ... ويجرى تصدير المنتجات الصناعية للأقاليم التجارية فى أكثر من مقاطعة من مقاطعات الشمال إلى أماكن أخرى" (جروفر 1994- 235). ووضعنا قائمة بكثير من مفرداتها فى مفاتيح الخرائط.

- **جوجارات ومالابار :**

كان الساحل الغربى للهند المطل على المحيط الهندى وبحر العرب قاعدة للمدن الموانئ الكبرى التى تمثل مراكز للتجارة العابرة فى ديو وكامباى (ثم بعد ذلك سورات) فى جوجارات، وبالمثل ساحل مالابار بما فى ذلك المركز البرتغالى للتجارة العابرة فى جوا. وكانت هى الموانئ الكبرى الوسيطة للسفن المبحرة بقوة دفع الرياح الموسمية بمحاذاة الشاطئ من البحر الاحمر والخليج الفارسى؛ وكذلك لبعض السفن المبحرة على الطرق التى تدور حول أفريقيا والوافدة من أوروبا، وللشحن النهرى الإقليمى للسفن المتجهة إلى مصب نهر الإندوس والمتجهة شمالا إلى السند. وقامت كامباى وسورات ايضا بدور مركزى التحويل لنقل البضائع من البحر إلى تجارة القوافل البرية مع فارس والروسيا وآسيا الوسطى والبنجاب والمناطق الداخلية فى جنوب شرق الهند، وتزويد أغلبها بالأرز و/أو القمح. واحتفظ ميناءا جوجارات ومالابار بعلاقات تجارية مع كوروماندل والبنغال على الجانب الشرقى من شبه القارة الهندية، ومع جنوب شرق آسيا والصين

واليابان. وتخصصت الصناعة فيهما فى انتاج وتصدير المنسوجات إلى المغرب وإلى الشمال بخاصة. زد على هذا وارداتهما من الخيول والمعادن والسلع الاستهلاكية وغيرها (أنظر مفتاحى الخريطتين 2- 3 ، 2- 4) التى تستوردانها من هذه الجهات نفسها. وأمكن تغطية فائض ميزانهما التجارى مع هذه المناطق عن طريق تدفق الفضة. ومع هذا كان يجرى إعادة تصدير بعضها لتغطية عجز تجارة الاستيراد البحرية مع الشرق. وهكذا أصبحت جوجارات مستوردة لنفسها وللمناطق الداخلية من أراضيها وكذلك، وهو الأهم، مركزا للشحن العابر غربا إلى غرب آسيا، والبحر المتوسط وأوروبا ومن هناك إلى أفريقيا والأمريكتين. ومع هذا كان القسط الأكبر من التجارة فى أيدى الهنود، على الرغم من بقاء بعضها فى إيدى تجار عرب وفرس. ونجد حتى أواخر القرن الثامن عشر أن 12 بالمائة فقط من تجارة سورات بضائع أوروبية.

- كوروماندل :

اشتمل ساحل كوروماندل المواجه لخليج البنغال فى شرق الهند على كثير من المراكز المهمة للإنتاج والتصدير على الرغم من أن عشر انتاجها فقط كان مخصصا على الأرجح للتصدير. وأهم الصادرات المنسوجات القطنية التى تتجه شرقا إلى جنوب شرق الهند والصين. وتستورد منها كوروماندل التوابل والبورسلين والذهب. وكان هذا الميناء علاوة على ما سبق مركزاً للتجارة العابرة سواء للتجارة مع وبين أقاليم أخرى فى الهند أو فى العالم على اتساعه وسيطر الهنود على القسط الأكبر من هذه التجارة. ولكن الهولنديين ومن بعدهم أوروبيين آخرين استخدموا أيضا مواقع وموارد كوروماندل لعملياتهم الخاصة داخل الهند وفى العالم.

واتجهت التجارة الهندية "المحلية" لميناء كوروماندل إلى البنغال فى الشمال الشرقى بخاصة، لتستورد منها حبوب الطعام والحرير. واتجهت كذلك إلى جوجارات فى الشمال الغربى مثلما واتجهت بطبيعة الحال إلى الداخل. ولكن موقعها الجغرافى وتباين منتجاتها من منسوجات وفلفل وأصباغ وأرز وحديد وصلب والماس وغير ذلك من سلع كثيرة يصعب حصرها هنا (أنظر مفتاحى الخريطتين 2- 4، 2- 5 حيث توجد قائمة جزئية) علاوة على العبيد، كل هذا جعل من كوروماندل أكبر محطة على الطريق للتجارة الدولية، بل والتجارة فيما بين القارات سواء شرقا أم غربا. واستوردت أيضا سلعا استهلاكية ترفية عربية وفارسية وخيولا من الغرب للشحن العابر شرقا.

واستوردت كوروماندل من الشرق التوابل والأخشاب والفيلة والرصاص والزنك والقصدير وبخاصة النحاس والذهب وتخصص بعضها للشحن العابر إلى الغرب. وتعاملت فى التجارة المتجهة شرقا مع المنطقة القارية وجزر جنوب شرق آسيا وبخاصة أسه Aceh وملقا والصين واليابان وأيضا مع مانيلا ثم إلى أكابولكو (وطبعى مع سيلان المجاورة سواء كطرف تجارى أو محطة أخرى على الطريق) وفيما يتعلق بالتجارة المتجهة غربيا كانت كوروماندل أهم منطقة ليس فقط الشحن العابر، بل وأيضا لإعادة التزويد ومقايضة السلع والمعادن النفيسة للاتجار مع جزر المالديف. ويتجه من هناك النشاط التجارى – وبشكل مباشر- للاتجار مع افريقيا ومع المدن الموانئ المطلة على طول الخليج الفارسى والبحر الأحمر، ثم من هناك إلى البحر المتوسط و/ أو حول جنوب أفريقيا إلى أوروبا- وبعد ذلك عبر الأطلسى إلى الأمريكتين. وتاجرت كوروماندل أيضا مع جوا وكامباى / سورات سواء للاتجار داخل المنطقة الهندية أو كمحطتين على الطريق المؤدى إلى طرق التجارة العالمية. وطبعى أن عملت موانئ كوروماندل

كمراكز لتوزيع التجارة العابرة للتجارة الداخلية، ولكن فى تنافس مع موانئ أخرى على الساحل الهندى (أراساراتنام 1986).

- البنغال:

ظهر أن البنغال أكثر الأقاليم قاطبة انتاجية. إذ كانت البنغال تصدر القطن والمنسوجات الحريرة والأرز إلى غالبية الأقاليم الهندية الأخرى، واتجهت بعض السلع جنوبا إلى وعلى طول ساحل كوروماندل وسلع أخرَى إلى كامباى / سورات أو تواصل الطريق على الساحل الغربى وكذلك عبر البحار غربا إلى غرب آسيا وأوروبا، وشرقا إلى جنوب شرق آسيا والصين. وهكذا استوعبت البنغال الفضة والذهب من جميع الاتجاهات بما فى ذلك البر من التبت/ يونان/ بورما وعبر خليج البنغال من بورما. وزودت البنغال 20 بالمائة من الواردات الهندية و15 بالمائة من إجمالى واردات شركة الهند الشرقية الانجليزية فى عام 1670. وبلغت النسبة فى عام 1700 لكليهما 35 بالمائة. ولكنها وصلت إلى 80 بالمائة من الواردات الهندية و66 بالمائة من مجموع الواردات بحلول الأعوام 1738 – 1740. وبحلول الأعوام 1758- 1760، وعقب معركة بلاسى Plassey مباشرة بلغت الحصة الهندية لشركة الهند الشرقية الانجليزية 80 بالمائة. ثم انخفضت الحصة الإجمالية إلى 52 بالمائة بينما ارتفعت الحصة الصينية من صفر قبل قرن سابق إلى 12 بالمائة عام 1740 و 34 بالمائة بحلول عام 1760. ولكن كان جزء من صادرات البنغال آنذاك من الأفيون الذى أبدلته شركة الهند الشرقية الانجليزية ببعض الفضة ليكون وسيلتها للدفع والسداد مع الصين (اتمان 1981 – 51).

وثمة ملاحظة هامة يبديها شادهورى (1978 – 207) فى ضوء المجاعات المتواترة التى أصابت البنغال. وذلك أن البنغال وحتى مطلع القرن الثامن عشر كان بالإمكان الاعتماد عليها بشكل دائم كمورد للغذاء إذا ما

نقصت محاصيل بعض المناطق الأخرى. ملاحظة أخرى مهمة أبداها برلين (1983 – 53) بشأن "نقص أى دراسات إقليمية جادة فيما يختص بصناعة النسيج فى البنغال أو أى منطقة هندية أخرى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بينما نجد صفوفا فى التاريخ الأوروبى (راما سوامى 1980 وأخيرا شادهورى 1995 وهاتان الدراستان تبدوان استثناء).

- **جنوب شرق آسيا:**

أغفل المؤرخون تماما جنوب شرق آسيا إذ كانوا لا يأبهون لها، أو لا يولونها قدرا وافيا من الاهتمام قبل عام 1500، وبعد هذا التاريخ ركزوا اهتمامهم أساسا على الأنشطة الأوروبية هناك. لهذا قد يكون من المستحسن أن نلقى نظرة طويلة إلى الوراء، فى تاريخ جنوب شرق آسيا وعلاقاته بأجزاء أخرى من العالم. ويرجع تاريخ استئناس زراعة الأرز إلى حوالى 3000 ق. م والاكتشافات الأثرية للعصر البرونزى ابتداء من 1500 ق.م واكتشافات عصر الحديد من 500 ق.م (تاريخ 1992 – 185) كذلك يرجع تاريخ الروابط التجارية لجنوب شرق آسيا إلى عدة آلاف من السنين، ويوضح بيتر فرنسيس (1989 – 1991 – 40) تأسيسا على بحثه بشأن صناعة الحبوب (والتى تبقى فى السجلات الأثرية فى صورة أفضل من أشياء أخرى كثيرة) أن بلدة أريكاميدو Arikamidu فى الهند الشرقية كانت محطة تجارية هند - رومانية ولكن يغلب عليها طابع الشرق الأقصى أكثر من الطابع الغربى. كذلك تؤكد الوثائق والسجلات فى الصين فى عصر أسرة هان أهمية التجارة مع جنوب شرق آسيا خلال القرن الثامن الميلادى. وهناك شواهد أخرى تؤكد الشئ ذاته من القرن الثانى قبل الميلاد.

بحلول فجر الحقبة المسيحية امتدت هذه الطرق التجارية لتجمع معا نظم التبادل فى جنوب شرق آسيا التى كانت متفرقة فى السابق. وارتبطت جميعها فى صورة شبكة واسعة ممتدة من غرب أوروبا عن طريق

حوض البحر المتوسط، والخليج الفارسى والبحر الأحمر وصولا إلى الهند وجنوب شرق آسيا والصين... فيما سمى النظام العالمى". (جلوفر 1991)

كان إقليم جنوب شرق آسيا من أغنى اقاليم العالم وأهمها تجاريا. ومن الأمور ذات الدلالة أن أكثر المناطق تقدما من حيث الانتاج والتجارة فى جنوب شرق آسيا كان يقع على الجانب الشرقى من شبه الجزيرة حيث المنطقة المسماة باللغة الصينية فونان المطلقة على جنوب بحر الصين وليست على ضفة المحيط الهندى عند استموس أوف كرا Isthmus of Kra. ولكن من منظور الحضارة الصينية أو الهندية أو العربية أو الأوروبية، ناهيك عن المنظور المعبر عن المصالح البرتغالية والهولندية وغيرها من المصالح الأوروبية فإن جنوب شرق آسيا لم يكن ليعدو مجرد محطة على الطريق مأهولة بسكان ليس لهم اعتبار كبير. بل إننا نجد جانيت أبو لوغد (1989 – 282) لا تولى جنوب شرق أسيا ما يستحقه من اهتمام وتعامله وكأنه اكثر قليلا من منطقة تضم مراكز هامشية للتجارة العابرة بين الصين والهند.

غير أن الشواهد الأثرية والتاريخية تؤكد بما لا يدع أدنى شك أن إقليم جنوب شرق آسيا على اتساعه كان آهلا بسكان على درجة حضارية عالية وقدرة انتاجية كبيرة بفضل جداراتهم الخاصة قبل الميلاد وبعده بزمن طويل. ونشأت واندثرت مجتمعات واقتصادات وسياسات متطورة جدا سواء فوق البر الرئيسي أو فوق جزر جنوب شرق آسيا. وأهم هذه المجتمعات فييت Viet وشامبا Champa فى فيتنام وانجكور Angkor فى خمير كمبوديا Cambodia Khmer وبيجو Pegu فى بورما وأيوتهايا Ayutthaya فى سيام وسريفيجايا Srivijaya فى سومطرة وماجا باهيت Majapahit. وربطت بينهم جميعا علاقات اقتصادية وثقافية واسعة وكذلك مع الهند والصين. وانعقد لواء الهيمنة لمدينة سريفيجايا فى

سومطرة، وكذلك لحين من الوقت لعاصمتها بالمبانج Palembang على مساحات واسعة من الجزر ومن أراضى شبه الجزيرة ابتداء من القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر. واشتهرت جاوة بانها أغنى أراضى العالم خلال القرن الثالث عشر. وغزا المنغوليون جنوب شرق آسيا سعيا لاستغلال ثرواتها، غير أنهم أخفقوا. وبعد انهيار سيرفيجايا أضحت السيطرة لامبراطورية ماجاباهت الجاوية على كل منطقة وسط أندونيسيا تقريبا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. واشتدت المنافسة بينهما مع محاولة كل منهما احتكار الاقتصاد والتجارة فى جنوب بحر الصين. ونقرأ تلخيصا لذلك فى تاريخ كيمبريدج عن جنوب شرق آسيا:

أثنى الباحثون على إقليم جنوب شرق آسيا بوصفة أرضا وافرة الثراء. وحقق الإقليم تطورات ذات أهمية حاسمة لكل تاريخ العالم فيما قبل عام 1600. ويشهد بثروة جنوب شرق آسيا الكتاب والرحالة والملاحون والتجارة والرسميون من كل قارات نصف الكرة الشرقى. وبحلول الألفية الثانية للحقبة المسيحية أصبحت الغالبية العظمة واعية بقوة الإقليم ومكانته... وحتى عصر الصناعة فى القرن التاسع عشر كانت كل التجارة العالمية خاضعة بدرجة أو بأخرى لما يطرأ من انحسار أو تدفق للتوابل إلى داخل وخارج جنوب شرق آسيا... وفى المقابل نجد أن التاريخ القديم لجنوب شرق آسيا وأهميته الدولية لم يحظ بأى تقدير من العصر الراهن".

- تارلنج (1992 – 183) :

أسهم كذلك الموقع الجغرافى لجنوب شرق آسيا فى جعل المنطقة مفترق طرق طبيعى ومركز التقاء للتجارة العالمية، ناهيك عن الهجرة والتبادل الثقافى. وسبب ذلك أنها تقع بين الصين واليابان. وفى مطلع القرن الخامس عشر استخدم الشريط الضيق من شبه جزيرة الملايو عند استموس أوف كرا مركزا لنقل البضائع بين خليج البنغال وجنوب بحر

الصين (وتجرى دراسة الأن لانشاء خط أنابيب و/ أو حفر قناة). وحل محله طريق بحرى عبر مضايق ملقا وسنغافورة بين الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة. واستكمل هذا بدوره بطريق آخر يصل إلى بحر الصين ويدور حول سومطره ثم عبر مضيق سوندا Sunda الذى يفصلها عن جاوه (أنظر الخريطة 2- 5). واستخدمت عمليات شحن السفن وعلى مدى قرون مراكز نقل التجارة العابرة فى جنوب شرق آسيا باعتبارها مراكز تحويل حيَث يجرى نقل البضائع وإبدالها بغيرها من البضائع الواردة من الاتجاه الآخر.

وكانت موانئ التجارة الساحلية والمستوطنات النهرية وخلفياتها من الأراضى الزراعية متشابكة مع بعضها دائما. والملاحظ أن النظم الإدارية فى الأراضى الداخلية كانت تقوى او تذوى فى تجاوب مع صعود وانحطاط هذه العلاقات وكذلك مع التغيرات التى تطرأ على طرق التجارة.

بيد أننا إذا ما تأملنا بعمق وحرص العوامل الحاسمة بالنسبة لمطلع الحقبة الحديثة فى جنوب شرق آسيا سيبين لنا أن غالبيتها العظمى بدأت قبل وصول الأساطيل الأوروبية (ريد 1993 – 10) ولعل توسع "القرن السادس عشر الممتد" (1450 – 1640) والشهور فى أوروبا والأمريكتين، بدأ مبكراً عن التاريخ فى جنوب شرق آسيا (فى 1400) كرد على زيادة الطلب على التوابل والفلفل من شرق آسيا خاصة الصين وجنوب وغرب آسيا ثم بعد ذلك من أوروبا أيضا. واندمج عدة مئات من آلاف العمال فى حالة رواج الانتاج والتجارة التى امتدت حتى عام 1630 على الأقل باستثناء ثلاثة عقود من الهدوء بعد عام 1500. وبلغت واردات الفضة الأمريكية والمنسوجات الهندية ذروتها فيما بين عامى 1600 و 1640 بينما كانت منطقة جنوب شرق آسيا لا تزال طرفا تجاريا مكافئا للآخرين (ريد 1993 – 11، 17).

وجدير بالملاحظة أن ذروة الرواج التجارى فى جنوب شرق آسيا من 1580 إلى 1630 تتوافق مع كما تنتج عن، توسعات اقتصادية متزامنة فى اليابان والصين والهند وأوروبا وتوسعات فى طلبها أيضا. إذ كانت أنواع عديدة من التوابل شبه مقصورة على بعض الجزر، كما أن انتاج جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود أزاح جانبا الفلفل الأسود الهندى بسبب كلفة انتاجه التى كانت أقل من كلفة الفلفل الأسود الهندى بقيمة الثلث. ولكن كان القطن محصولا تجاريا أوسع انتشارا للبيع النقدى وللتصدير. كذلك فإن زراعة المحاصيل التجارية فى الريف ونشوء الحضر للاستثمار التجارى فيها يعنى ضمنا أن هناك وارادات بحرية ضخمة من السلع الغذائية (ريد 1993 – 7، 16) (وانظر ايضا تارلنج 1992 – 463). وعقب عام 1662 احتلت تونجكين Tongkin مركز السوق العالمية باعتبارها مصدرا رئيسيا للسيراميك.

وبحلول عام 1600 بلغ عدد سكان جنوب شرق آسيا 23 مليون (تارلنج 1992 – 363) أى ما بين خمس وربع مجموع سكان الصين. وراجت التجارة فميا بين بعضهم البعض وكذلك مع أنحاء أخرى فى العالم. وبلغ تعداد سكان ست مدن على الأقل من المدن المعتمدة على التجارة – تانج لونج فى فيتنام وأيوتهايا فى سيام، وأسية فى سومطرقن وبانتام وماترام فى جاوه وماكاسار فى سيليبس Celebes حوالى مائة الف شخص فى كل منها علاوة على عدد كبير من الزوار السنويين والموسميين. وضمت ملقا أيضا 100.000 نسمة غير أن هذا العدد انخفض إلى ما بين 25000 و 23000 بعد السيطرة البرتغالية. وهكذا يتضح أن جنوب شرق آسيا خلال هذه الفترة غلب عليه الطابع الحضرى بدرجة كبيرة سواء بالقياس إلى أنحاء أخرى كثيرة فى العالم بما فى ذلك أوروبا، وبالقياس إلى القرون التالية (تارلنج 1992 – 473، 475).

- **الأرخبيل والجزر:**

اشتمل تقسيم العمل ونمط التجارة فى اندونيسيا والمناطق المجاورة على ثلاثة محاور متداخلى هى تجارة المسافات القصيرة بين الجزر وشبه الجزيرة، والتجارة الإقليمية مع الهند والصين واليابان وجزر ريوكيو Ryukyu والتجارة العالمية مع غرب آسيا وأوروبا والأمريكتين. ولم تعتمد المحاور الثلاثة فقط على تبادل المنتجات الواردة من مسافات بعيدة بل وأيضا على القدرات الانتاجية وعمليات التصنيع داخل أندونيسيا وجنوب شرق آسيا. ويوجز أشن داس جوبتا الوضع خلال القرن الخامس عشر، مقتفيا أثر بى. شرييك Sehrieke (1955) ويقول:

كان هذا من الناحية الجوهرية نمطا لتبادل البضائع بين الشرق والغرب داخل الأرخبيل الأندونيسي مع أرز جاوة الذى يتم نقله إلى جميع الأماكن. ويتمثل الواقع الرئيسي للتجارة الأندونيسية فى أن منتجين أساسيين – هما الفلفل الأسود والتوابل- كانا يقعان عند طرفى الأرخبيل. إذ كان انتاج الفلفل الأسود فى سومطرة والملايو وغرب جاوة وبورنيو. ولم تكن التوابل والقرنفل وجوز الطيب والمس Mace (مستخرج من قشرة جوز الطيب- المترجم) منتجات متاحة إلا فى مجموعات الجزر الشرقية فى مولوكاس ويندداس. واشتملت منتجات جاوة على الأرز والسمك المملح وانواع مختلفة من المواد الغذائية، وكذلك بعض أنواع القطن والخيوط والمنسوجات ... ويقوم تجار جاوة وأصحاب سفن الينك (نوع من السفن الشراعية – المترجم) بنقل الأرز ومنتجات جاوة الأخرى إلى سومطرة حيث يبادلونها بالفلفل الأسود وغيره من السلع الأجنبية. ويتم بعد ذلك نقل الفلفل الأسود إلى جاوة ثم بعد ذلك إلى بالى Bali ومقايضته بألياف القطن من انتاج بالى التى كان الطلب عليها كبيراً فى جزر التوابل... ويبحر تجارة جاوة فى المرحلة الأخيرة إلى مولوكاس ويندداس

حاملين معهم الأرز وغيره من منتجات جاوة واقمشة بالى علاوة على المنسوجات الهندية والبورسلين والعملات المعدنية الصغيرة من الصين... إن القسمة التى ميزت التجارة الأندونيسية هى التشابك بين التجارة التى بين الجزر والتشابك مع التجارة العالمية .

- داس جوبتا (1978 – 243) :

ويوجز انطونى ريد التجارة الدولية لجنوب شرق آسيا فيقول:

نمط التبادل فى هذا العصر التجارى كان بالنسبة لجنوب شرق آسيا أن تستورد الأقمشة من الهند، والفضة من الأمريكتين واليابان والنحاس والحرير والخزف وغير ذلك من المصنوعات من الصين وذلك مقابل صادرات جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود والتوابل والأخشاب العطرية والراتنج وورنيش اللك ودروع السلاحف واللؤلؤ وجلد الغزال والسكر الذى يتم تصديره عن طريق فيتنام وكمبوديا (ريد 1993 – 23) .

وفى أواخر القرن السابع عشر كانت جاوة تصدر أيضا كميات مهمة من السكر إلى اليابان وسورات وفارس (حيث استطاعت أن تنتزع مكان سكر البنغال وتخرجه من هناك) ووصلت صادراتها إلى أوروبا . (أتمان 1981 – 41).

علاوة على هذا فإن العديد من موانئ جنوب شرق آسيا – مثل جزر ريوكيو آنذاك أو هونج كونج اليوم- أصبحت مراكز مهمة للسلع العابرة للتجارة بين الصين واليابان وأنحاء أخرى من أوراسيا والأمريكتين خاصة بعد أن فرضت الصين واليابان قيوداً على التجارة المباشرة ولكن دون القضاء عليها. بل إن مركز السلع العابرة المتواضع فى ميناء هوايان Hoi-an الفيتنامى يوضح الروابط بين الأسواق المتداخلة.

وجدت فيتنام نفسها نقطة اتصال للتدفق العالمى من المعادن النفيسة... جلبت السفن من اليابان كميات كبيرة من الفضة والنقود النحاسية. وكانت هذه السفن أبحرت أساسا لجلب الحرير والسكر والقلنبك (اسم خشب عطرى، والكلمة فارسية- المترجم) وجلد الغزال وجلد سمك الشفنين البحرى والخزف. وسيطر التجار اليابانيون على أسواق الحرير المحلى والسكر عن طريق دفع النقد المستورد مقدما. واعتاد التجار الصينيون التجمع أثناء "السوق" الممتدة أربعة أشهر للاتجار فى بضاعتهم من الحرير والنقود النحاسية والتوتناج Tutenage (معدن أبيض يتالف من نحاس ونيكل وزنك – قاموس النهضة- إسماعيل مظهر- المترجم) مقابل الفضة اليابانية وسلع جنوب شرق آسيا. وكان الفيتناميون يرحبون بكل هؤلاء... ويحصلون على عائد من عمليات التبادل التى تتم على أرضهم. وامتزج التجار البرتغاليون مع التجار الصينيين ... وجلبوا الفضة الأمريكية والفارسية عبر جوا كما جلبوا الفضة الأمريكية من مانيلا ، وجلبوا أيضا الفضة اليابانية. واتصل الهولنديون، ومعهم أيضا أعمالهم من الفضة الأمريكية بالتجار الصينيين فى هوايان....

- هوتيمور (Whitmore 1983 – 380، 388) :

وأقام اليابانيون أيضا مستعمرة تجارية عند المركز الإقليمى للتجارة العابرة فى أيوتهايا (قرب بانجكوك حالياً) فى سيام إلى أن تم ذبح أكثرهم وطرد الباقين عام 1632. والحقيقة أنه قبل هذا الحادث بسنوات قليلة كتب زائر برتغالى تقريرا ربما تضمن قدرا من المبالغات، إلا أنه يثبت ان من بين 400.000 اسرة مقيمة فى أيوتهايا كانت توجد 100.000 أسرة اجنبية من جميع الانحاء (لوريدو 1996- 24) وكانت المدينة مركزا لتجارة عابرة واسعة النطاق غير قاصرة على اليابان، وبطبيعة الحال أيضا ماكاو / كانتون؛ بل اشتملت أيضا على التجارة مع موانئ أرخبيل جنوب

شرق آسيا وباتانى Pattani على الساحل الشرقى لشبه جزيرة الملايو. علاوة على هذا احتفظت أيوتهايا بروابط برية مع ميرجوى/ تيناسيريم Mergui/ Tenasserim على الضفة الغربية لشبه الجزيرة لتتجه من هناك شمالا إلى بيجو فى بورما وغربا عبر الخليج إلى البنغال وكورومانديل وأنحاء أخرى فى الهند (انظر الخريطة 2- 5). ولاحظ توم بايريس TomePires الذى يرد ذكره كثيرا أن "أكثر من مائة سفينة من نوع الينك تبحر فى طريقها إلى الصين وايانام Ainam وليكوا Lequois وكمبوديا وشامبا... وسوندا وبالمبانج وجزر اخرى كوشنشينا Cochinchina وبورما وجانجوما (او شيا نجماى Chiangmai). وكانت سيام تتاجر من موقع ضفة تينا سيريم مع كل من باز Pase وبيدير Pedir وكيداه Kedah وبيجو والبنغال وجوجاراتى حيث كانت سفنهم تصل إلى موانيها كل عام" (ورد الاقتباس عند لوريد 1996 – 25، 26). ويلخص روى دافيلا لوريدو نفسه الوضع قائلا (1996)- 29): "كانت سيام بلغة الاقتصاد" نصف هامشية بالقياس إلى تجارة الصين ولكنها فى الوقت نفسه مركزا لإقليمها التجارى الخاص مع جميع بلدان خليج سيام الذين يعترفون بإقليمها الاقتصادى الخاص".

ولكن كانت ملقا هى المركز الرئيسي للتجارة العابرة. ولاحظ بايريس ان السيطرة عليها تعنى قبضة خانقة حول رقبة البندقية. تأسست ملقا عام 1403 مع اتساع القوة البحرية للصين فى عصر أسرة منج. ويدأ آنذاك جنج هى Zheng He (شنج هو) رحلاته السبع المشهورة (من 1405 إلى 1433) على رأس أسطول مؤلف من ثلاثمائة سفينة وعلى متنه 27.000 رجل إلى الهند والعربية بل وإلى شرق أفريقيا. ولكن غالبية سفن الشحن الصينية استخدمت ملقا نقطة تحويل؛ وإن كان هذا قد توقف فى عام 1433 عندما اتجهت الدولة الصينية إلى الداخل للتصدى لتهديدات

المغوليين. ومع هذا استمرت ملقا فى ازدهارها، واستهوت أكثر فأكثر تجار جوجارات الذين أتى منهم ألف شخص للحياة هناك علاوة على العديد من الآلاف الذين اعتادوا المجئ والرحيل كل عام للاتجار مع كامباى. وانضم إليهم هناك الأتراك والأرمن والفرس والأفارقة من التجار الذين استخدموا ملقا مركزا تجاريا للاتجار مع جنوب شرق آسيا وشرقها. وأصبحت أضخم سوق تجارية للتوابل التى ترسل اغلبها إلى الصين. غير أن ملقا خدمت ايضا كمركز توزيع للمنسوجات الهندية فى كل أنحاء جنوب شرق آسيا- وكذلك إلى الأمريكتين عبر مانيلا. وترد إليها امداداتها الغذائية من جاوة والهند.

وأدى استيلاء البرتغاليين على ملقا عام 1511 إلى نتائج بعيدة الأثر. إذ على الرغم من أن عدد البرتغاليين لم يتجاوز 600 مقيم هناك وبلغ معدلهم 200 فقط إلا أنهم سعوا من أجل احتكار تجارة ملقا ثم احتكار مراكز تجارية أخرى من خلالها ولكن خاب مسعاهم. ونجح البرتغاليون فعلا فى طرد عديد من المسلمين خارج ملقا إلى جوهور Johore فى الملايو وبرونى فى بورنو وبانتام فى جازة وأسيه بوجه خاص فى سومطره. وكانت جميع هذه المراكز تتنافس مع بعضها البعض للاستحواذ على تجارة ملقا.

وتمثلت إحدى نتائج هذه المنافسة فى فتح طريق تجارى بديل إلى جاوة وبحر الصين يدور حول الجانب الآخر من سومطرة. وافادت بانتام فى جاوة من هذا الطريق التجارة الذى كان يغذى تجارة الصين، كما اسهم بخاصة فى تطور أسية على الطرف الغربى الأقصى من سومطرة. وسرعان ما فرضت نفسها خلال القرن السادس عشر وجذبت إليها تجارة كل من جوجارات وكوروماندل والبنغال. وضعفت ملقا فى المقابل. وفى عام 1641 انتزعها الهولنديون من البرتغاليين بمساعدة جوهور المنافسة لملقا.

ولكن سرعان ما سعى الهولنديون إلى ترسيخ أقدامهم أكثر فى مناطق انتاج التوابل فى مولوكاس وفى جاوة حيث أقاموا قواعد قيادتهم المركزية فى باتافيا عام 1619. وحاول الهولنديون ، شأن البرتغاليين من قبل، احتكار انتاج تجارة التوابل. وضاعت جهودهم سدى. ورغبة منهم فى تثبيت أسعارها عمدوا مرارا إلى تدمير أشجار التوابل فى الجزر، ومخزون التوابل فى باتافيا بل وفى امستردام ذاتها. وهكذا نجد أن الحضور الأوروبى الأبعد مدى، والأقوى أثرا، والأعمق والأضخم فى آسيا كان دون شك فى جنوب شرق آسيا، أو على نحو أكثر دقة فى الملايو وأندونيسيا، وعلى الرغم من هذا اطرد الانتاج الطبيعى واتصلت التجارة الأصلية ولم ينجح أى من الأوروبيين فى محاولاتهم المتكررة للسيطرة عليهما، ناهيك عن احتكارهما.

ويذهب جى. سى. فان لور (1955 – 126) فى تقديره لتجارة جنوب شرق آسيا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى أنه كانت تحملها قرابة 480 سفينة من السفن الكبيرة ومتوسطة الحجم التى تزن حمولة كل منها ما بين 200 إلى 400 طن. وهناك ما بين 330 إلى 340 سفينة متوسطة الحجم كانت تعمل فى مجال التجارة داخل جزيرة أندونيسيا و115 سفينة اخرى تعمل فى مجال التجارة مع الصين والهند. ويقدر فى موضع آخر جملة حمولة السفن فى العام 1622 بما يلى: "50.000 طن سفن اندونيسية"، 18.000 طنا سفن صينية وسيامية و3000 طن سفن تتبع أسية و10.000 طن تتبع كورماندل و14.000 طن سفن هولندية (أى أقل من 15 بالمائة من إجمالى 95.000 طن) (فان لور 1955 – 235). ويذهب تقدير آخر غير مؤرخ إلى أن الحصيلة 98.000 طن من بينها 50.000 طن سفن اندونيسية، و48.000 طن سفن لجنسيات أخرى. ويحدد التقرير النسب المئوية التالية: 18 بالمائة الصين، 8 بالمائة سيام، 8 بالمائة اقصى الهند Far india و20 بالمائة شمال غرب الهند، و20 بالمائة

كورومانديل 0.6 بالمائة أسيه، و10 بالمائة أخرى للتجارة مع اليابان (فان لور 1955 – 212).

بل الملاحظ أنه حتى خلال القرن الثامن عشر كان القدر الأكبر من التوابل لا يزال يجرى تصديره إلى الصين، وظلت غالبيتها فى إيدى آسيوية. والجدير بالذكر أن هذه "الأيادى – والرؤوس فى جنوب شرق آسيا كانت تضم نساء كن يسافرن بانتظام على متن سفن التجارة ويشاركن فى أعمالَ تجارية ضخمة، وكذلك فى عقد صفقات أخرى للسوق المحلية والخارجية. ولكن المهم كان جزءاً كبيرا من تجارة الصين لم يكن فى إيدى تجار من جنوب شرق آسيا (ليسوا اوروبيين على وجه القطع واليقين) وإنما فى إيدى صينيين. وأطلقت آنذاك على مانيلا وباتافيا عبارة "المدن الاستعمارية الصينية (ويلز 1993 – 99، 100). ووفد صينيون كثيرون للإقامة كصناع وحرفيين وتجار والفوا ما يعرف الآن باسم المهجر الصينى عبر البحار فى جنوب شرق آسيا. وسولا ويزى Sula Wesi وسيليبيس ومولوكاس وكالا ماتونون – بورنيو وجاوه وسومطرة وسنغافورة وريو ومع الساحل الشرقى من شبه جزيرة الملايو وسيام وكوشين شينا وكمبوديا وتونجكين. وربط الطريق الساحلى الشرقى فوجيان المقابلة لتايوان بالفلبين وأندونيسيا. وربط الطريق الغربى جواندونج بشكل خاص على طول الساحل بالبر الرئيسى لجنوب شرق آسيا. ويشير إحصاء (غير مبين التاريخ وإن كانالمرجح أنه ليس قبل 1800 بزمن طويل) أنه تم حصر 222 سفينة من سفن الينك فى مرة واحدة، وأبحرت حوالى 10 من كل منها إلى الفلبين وبورنيو وسومطره وسنغافورة وكمبوديا. علاوة على هذا اقلعت سفن من الينك الأصغر حجما من جزيرة هينان. (هاماشينا 1994 – 99)

- **البر الرئيسي:**

هذا المسح الاستقصائى للتجارة بين جنوب شرق آسيا والأقاليم الأخرى أبرز لنا ميزة أقاليم الجزر أو الأرخبيل على الأقاليم القارية خاصة التجارة البرية فيها. وليس السبب هو أن الأولى كانت أكثر نشاطا أو أهمية من الثانية؛ بل لأن الشواهد أكثر وفرة. إذ نعرف أن التجارة البحرية تحظى باهتمام أكبر لدى الأوروبيين ومن احتفظوا بسجلات معاصرة. وتم العثور مؤخرا على آثار تاريخية، خاصة آثارا غارقة متمركزة هناك فى هذه الأقاليم. ومع هذا احتفظت كل من بورما وسيام وفيتنام بعلاقات تجارية بحرية بعيدة المدى، وعلاقات تجارية نهرية وبرية مع بعضها البعض ومع أرخبيل جنوب شرق آسيان وربما بعلاقات أهم مع الهند والصين (أنظر خريطة 2 - 5). ولكن هذه التجارة خلقت لنا سجلات أقل عدداً، أو لنقل على الأقل إن المؤرخين والعلماء فى القرنين التاسع عشر والعشرين لم يدرسوها دراسة وافية. ونظراً لأن القدر الأعظم من هذه السجلات ليس موضوعيا فى متناول يدى و/ أو غريبة عنى لغويا، فإننى سأقتصر هنا على الحديث عن الدراسة التحليلية والاستقصائية التى لا يزال يجريها الآن صن لاشين (1994) ولوريد و(1996) فى ضوء تقارير عنها.

يسجل صن (1994 أ) ثلاث فترات تتميز بنشاط تجارى خاص بين بورما والصين بعد الاستيلاء على يوان Yuan فى أواخر القرن الثالث عشر. والفترة الثانية فى أواخر القرن الرابع عشر ومطلع الخامس عشر (وهو ما يتطابق مع ملاحظاتنا عن التوسع الانتاجى والتجارى فى مناطق أخرى منذ حوالى 1400). والفترة الثالثة بدات مع نهاية القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن التجارة مع الصين أخذت أيضا صورة بعض البعثات الخراجية (والتى ندرسها فى الفصل الخاص عن الصين فيما بعد) إلا أن صن يؤكد أن الباحثين المعاصرين ومن جاءوا بعدهم كانوا واعين تماماً بحوافزهم

التجارية. ولقد كان أى توقف مؤقت فى بورما لهذه التجارة لأسباب سياسية أو مناخية يجعل "الناس يهرعون إلى الطرقات التماسا لضرورات الحياة اليومية". إذ كانت تستورد من الصين كميات كبيرة من الحرير والملح والحديد والأدوات المنزلية النحاسية، والأسلحة والبارود، وكذلك الأقمشة والساتان والقطيفة والأقمشة المقصبة والخيوط والسجاد والورق والفاكهة والشاى والعملات النقدية النحاسية. وفى المقابل تصدر بورما إلى الصين الكهرمان والياقوت وغيرهما من الأحجار الكريمة واليشب والعاج والسمك، وأعشاش الطير، وزعانف سمك القرش، والجكر (سكر نخيل غير مكرر أسمر اللون – المترجم) والكاد (مادة تستخرج من شجر السنط لأغراض الطب والصباغة والدباغة- المترجم) وبذرة الفوفل والتبغ وكذلك القطن الخام خلال القرن الثامن عشر على وجه اليقين وربما قبل ذلك.

وتسجل مصادر صن روايات عن قوافل كثيرة من حيوانات حمل الأثقال وقافلة تضم 30 مركبا على نهر إيراوادى وما بين 100 و150 سفينة تعمل بالتجارة فى رحلات جيئة وذهابا بين بورما والصين. وهكذا يمكن أن نقول فى ضوء القيمة المادية أن حجم تجارة بورما البحرية يعادل ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف تجارة القوافل البرية بها على الرغم من أهمية هذه أيضا، وكانت بعضها من الواردات المهربة وتضم معادن وأسلحة محظورة من بين صادرات الصين. وارتبطت هذه التاجرة بدورها بالعديد من أسواق التجارة فى بورما التى كانت على سبيل المثال فى عصر أسرة مونج مت Mong Mit تقام يوميا على مستوى صغير وكل خمسة أيام على مستوى كبير. يضاف إلى هذا أن مناجم بورما استهوت مقاولى الأعمال والتجار الصينيين وكذلك العمال الصينيين الذين بلغ عددهم عشرات الآلاف. وعمل هؤلاء فى انتاج المعادن للسوق المحلية وأيضا للتصدير إلى الصين. واتاح هذا لبورما أن تغطى مدفوعاتها وميزانها التجارى؛ إذ لولا هذا

لكان فى غير صالحها. وكان ميزانها التجارى ومدفوعاتها بدات، شأن تجارتها الداخلية، تتحول مرحليا إلى نظام نقدى Monetized من خلال العملات النحاسية، والعملات الصدفية، علاوة أيضا على الفضة وسك العملات الفضية.

وازدهرت بين فيتنام والصين علاقات مماثلة تجارية وهجرات وغير ذلك من علاقاتز واستوردت فيتنام الحرير والسكر والشاى والأقمشة والأحذية والجوارب والورق والأصباغ وزيت المصباح (الكيروسين) وجوزة الطيب وسكر النبات ومواد التطبيب وكذلك النقد النحاسى كما هى العادة. وصدرت فيتنام بدورها الأخشاب والبامبو والكبريت والعقاقير الطبية ، والاصباغ والملح والأرز والرصاص. وكان استخراج المناجم أكثر وأوسع نطاقا فى فيتنام عنه فى بورما، لذلك قدمت النحاس والرصاص وأيضا الزنك والفضة التى كان يجرى تصدير بعضها إلى الصين. وتفيد تقارير بأن عدد العاملين فى المناجم والحرفيين الصناعيين فى فيتنام بلغ عدة مئات الآلاف أكثرهم من الصينيين الذين خرجوا من بلادهم بسبب تزايد البطالة والفقر فى بلادهم واستهوتهم فرص العمل فى فيتنام وفى أماكن اخرى فى جنوب شرق آسيا (صن 1994).

وتستحق تجارة سيام اهتماما خاصا. إذ لم يكن القدر الأعظم منها متمركزاً فى السوق الصينية، بل كانت تحملها أيضا سفن الينك الصينية أو سفن شحن سيامية جميع العاملين على متنها من الصينيين. ولهذا كانت السلطات الصينية تعاملها باعتبارها تجارة "وطنية" (كوشمان 1993). وساد نمط التجارة العادى. إذ صدرت سيام سلعا عديدة أهمها الأرز والقطن والسكر والقصدير والأخشاب والمصنوعات الخشبية والفلفل الأسود ، والهيل "الحبهان"، وبعض السلع الترفية عالية القيمة مثل العاج وقرن حيوان وحيد القرن، وشجر البقم (شجر بقلى ينمو فى مناطق آسيا الحارة

ويعطى صبغة حمراء – المترجم). واللبان الجاوى، وجلد الغزال والنمور علاوة على الرصاص والفضة. ولعل القيمة الأساسية المضافة هى انتاج وتصدير السفن السيامية. ويفسر لنا جنيفير كوشمان (1993 – 78) قائلا "حرى الا ننظر إلى صادرات سيام كسلع ترفيه هامشية، بل باعتبارها سلعا انتاجية رئيسية بهدف الاستهلاك العام، وأيضا لصناعة السلع الاستهلاكية التى يمارسها الصينيون، إذ كانت صادرات الصين أولا وأساسا صناعات مَن نوع الخزف "السيراميك" والمنسوجات والمراوح والورق والكتب والسلع النحاسية من نحاس أصفر أو أحمر، والفواكه المحفوظة لغرض الاستهلاك العام فى سيام.

وأفادت موانئ سيام خاصة ميناء أيتهايا (على ضفة النهر شمال بانجوك) فى العمل كمراكز تسويق تجارية مهمة ما بين الشمال والجنوب وكذا الشرق والغرب لأغراض تبادل الشحن بين الأقاليم. ولكن، كما هو الحال فى مناطق أخرى فى جنوب شرق آسيا كانت هناك "صادرات" صينية مهمة غير تلك تصدرها الصين إلى سيام خاصة من فوجيان وهى البشر: العمال والصناع ومقاولى المشروعات والتجار (فيرافول Viraphol 1977 كوشمان 1993).

وخلاصة وضع جنوب شرق آسيا فى التجارة الدولية نجد أنها كانت تصدر التوابل والقصدير من انتاجها الخاص إلى أوروبان وغرب آسيا والهند وأعادت تصدير وارداتها من الهند إلى الصين عميلها الأساسى الذى استوعب ثمانية أمثال ما تستورده أوروبا. علاوة على هذا صدرت جنوب شرق آسيا منتجات الغابات والقطن والذهب من انتاجها الخاص إلى الهند والصين واليابان. وتلقت جنوب شرق آسيا الفضة من الهند، والتى كانت تعيد تصدير بعضها إلى الصين عن طريق ملقا. وهكذا تمتعت جنوب شرق آسيا

بفائض فى ميزانها التجارى مع الهند (وبالطبع مع غرب آسيا وأوروبا) ولكن عانى ميزانها التجارى عجزاً مع الصين.

ويوجز ريد النتائج الاقتصادية "المحلية" بالنسبة لجنوب شرق آسيا فيما يلى:

تميزت كل الفترة ما بين 1400 – 1630 بسرعة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد نقدى واستثمارى تجارى. وبلغت سرعة التحول أقصاها خلال الفترة من 1570 إلى 1630. واتجهت نسبة كبيرة من السكان، قياسا إلى كل معايير العصر، إلى الانتاج والتسويق لصالح الاقتصاد العالمى. وبدأوا فى الاعتماد على الواردات من مسافات قاصية من أجل الحصول على احتياجاتهم اليومية للاستهلاك مثل الأقمشة والخزف "السيراميك" والادوات المنزلية المعدنية وسك العملة. واستحوذت التجارة على نصيب كبير نسبيا (مرة أخرى بمقاييس العصر آنذاك) من الدخل القومى لجنوب شرق آسيا. وهيأت إمكانية لتحقيق درجة عالية من حركة التحضر ربما أعلى مما تحقق مرة ثانية قبيل القرن العشرينز وضمت هذه المدن مجتمعات نذرت نفسها تماما لمهنة التجارة والاستثمار فى التجارة. ونشأت مؤسسات لسندات رهن استخدام السفن والمشاركة فى الربح والاقتراض بفائدة. ويمكن القول إن الصين والهند واليابان فى عدد من المجالات الحاسمة كانت متقدمة اقتصاديا أكثر من بلدان جنوب شرق آسيا على الرغم من أن تقنياتها (بما فى ذلك المصارف التى كانت لا تزال جنينية) كانت معروفة لكثيرين من بلدان جنوب شرق آسيا (ريد 1993 – 129) .

ومع هذا كانت لمنطقة جنوب شرق آسيا نظاما ماليا له سوق نقدية متقدمة وموثوق بها، حيث يمكن اقتراض المال بمعدلات فائدة تقارب 2 بالمائة كل شهر وعلى نحو مماثل لما يجرى فى أوروبا آنذاك (ريد 1990 – 89، تارلنج 1992 – 479). (لقد كانت "الثورة الحقيقية" فى أوروبا، كما

افاد سيبولا (1976 – 211، 212) هى الانهيار الحاد الذى اصاب سعر الفائدة على النقد من جراء الزيادة الكبيرة فى واردات النقد الأمريكية.

وقدمت مانيلا الأسبانية فى الفليبين وفيتنام وتايوان وكذلك ماكاو البرتغالية على الساحل الجنوبى للصين إسهامات إنتاجية أكثر تواضعا بكثير من الإسهامات الانتاجية لبلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا. بيد أنهم اسهموا بأدوار مهمة كمراكز للتجارة العابرة وإعادة التصدير خاصة بالنسبة لتجارة الصين واليابان. وبلغ عدد المراكب الصينية التى تعمل بالتجارة مع مانيلا وحدها ما بين ثلاثين إلى خمسين فى العام الواحد. والملاحظ أن أكثر من 60 بالمائة من الواردات المكسيكية العابرة للمحيط الهادى من مانيلا ذات أصول صينية، واشتملت على زئبق صينى الذى كان المعروض منه فى حالة عجز دائم على الرغم من حيويته لأعمال استخراج الفضة من المناجم ولتكريرها من الشوائب فى الأمريكتين (التى عاد بعضها آنذاك إلى الصين). ورغبة فى ترويج هذه التجارة مع مطلع القرن السادس عشر استوعبت مانيلا أكثر من 27000 صينى (ويقول آخرون 30.000) اقاموا هناك. ولكنهم أصبحوا ضحايا مذابح عديدة يكفى أن حوالى 23.000 (والبعض يقول 25.000) لقوا مصرعهم فى مذبحة واحدة عام 1603 ومذبحة اخرى عام 1640 (يان Yan 1991 وكياسون Quiason 1991).

ونعرض فى الباب الثالث دور مراكز التسويق التجارى التى ذكرناها فى مجال نقل وتحويل الاموال.

- اليابان :

تقدم البحوث المعاصرة شواهد على حدوث تطورات اقتصادية مهمة فى اليابان منذ مطلع القرن الثالث عشر. وأوضح باحثون عديدون أن اليابان كانت غارقة فى شبكة التجارة الخارجية مع أطراف آخرين من آسيا منذ هذه الفترة الباكرة.... واصبحت التجارة مع الصين وكوريا جزءاً مهما فى الاقتصاد اليابانى... وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر نمت التجارة الخارجية بسرعة من حيث كثافتها ومشروعاتها التجارية التى امتدت إلى انحاء أخرى فى الشرق الأقصى حتى بلغت مضايق ملقا.

كانت كوريا واليابان وجزر ريوكيو الواقعة جنوب اليابان بخمسمائة ميل وقبالة ساحل الصين، فى الدائرة الأولى لنظام المركز/ الأطراف الخراجى للصين. ولكن كان اليابانيون أيضا هم المنافس الخطير المحتمل للصين والذين تعجلوا تحصيل أى مزايا تنافسية يقدرون على تجميعها خاصة عندما واجهت الصين "زمناً عصيباً" على نحو ما حدث مع المغول و/ أو فى الداخل. ويلاحظ ستيفن سندرسون أيضا أن اليابان فيما يبدو، كانت داخلة فى مهام تجارية قوية فى الشرق الأقصى فى نفس الفترة أساسا التى كانت فيها الصين، وهى تحت حكم أسرة سونج وفى أول عهد أسرة منج تنسحب من التجراة العالمية وآخذة فى الانهيار اقتصاديا. وهذه الاحداث كانت دون أدنى شك مترابطة. لقد نشأ فراغ اقتصادى كبير واسرعت اليابان بملئه. إذ استجمعت اليابان عزمها على الحركة فى الوقت الذى خارت فيه قوى الصين (ساندرسون – 1995 – 154).

وأصبحت اليابان بعد 1560 منتجاً ومصدراً رئيسياً للفضة ثم للنحاس لكل من الصين وجنوب شرق آسيا. وانتجت كذلك بعض الذهب وكميات كبيرة من الكبريت علاوة على سلع متنوعة مثل الكافور والحديد والسيوف وورنيش اللك والأثاث ومشروب الساكى والشاى ونوعا متميزا من

الأرز ، وهى سلع تصدرها إلى بلدان عديدة بعيدة حتى وصلت إلى الهند وغرب آسيا. وتلقت اليابان بالمقابل حريرا صينيا ومنسوجات قطنية هندية علاوة على سلسلة كاملة من سلع الانتاج والاستهلاك مثل الرصاص والقصدير والأخشاب والأصباغ والسكر والجلود والزئبق (المستخدم لصهر وتنقية الفضة) من كوريا والصين وجنوب شرق آسيا. ويشير ساتوشى ايكيدا (1996) إلى تناظر وضع اليابان وأوروبا مع آسيا وبخاصة الصين: إذ استورد الأوروبيون واليابانيون صناعات من آسيا وبخاصة الصين، وصروا الفضة لدفع الثمن. (وإن كانت اليابان تنتج حاجتها من الفضة فى الداخل بينما أوروبا تنهب الفضة من مستعمراتها الأمريكية). وحملت السفن الصينية القسط الأكبر من شحنات البضائع اليابانية. أما الجزء القليل منها فكانت تحمله أول الأمر سفن برتغالية ثم بعدها سفن هولندية كانت تحضر لجلب الفضة اليابانية والنحاس وغير ذلك من صادرات. وعمل التجار والسفن المتخذين من جزر ريوكيو قاعدة لهم كوسطاء تجاريين مع كل من الصين وجنوب شرق آسيا. واقامت اليابان أيضا مراكز لأعمال تجارة السيراميك فى الداخل وللتصدير قصد منافسة الصين. وانتهزت اليابان فرصة الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج، وكذا المقاومات السياسية الجارية آنذاك فى جنوب الصين. وخفضت اليابان بعد عام 1645 وارداتها من السيراميك من الصين بنسبة 80 بالمائة، وأصبحت اليابان بعد 1658 هى نفسها مصدراً مهما للأسواق آسيا والخليج الفارسى وأوروبا.

ويلاحظ ريد (1993) انه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حققت اليابان تقدما اقتصاديا جعلها ندا منافسا للبلدان الأوروبية المتقدمة.

كانت الفترة 1570 – 1630 بالنسبة لليابان لحظة فريدة ، إذ توحدت فيها البلاد، وعم الرخاء المدن وأضحت شبه نويات للتجارة الداخلية

المزدهرة. وبدأ استخراج كميات استثنائية من الفضة لتشكل أساسا لتجارة قوية مع جنوب شرق آسيا. وكانت سفن اليابان لا تزال ممنوعة من الاتجار مباشرة مع الصين. لهذا فإن تبادل الفضة اليابانية مقابل الحرير الصينى وغيره من السلع لابد وأن يتم فى موانئ جنوب شرق آسيا خاصة مانيلا وهوايان (والمعروفة لدى الغربيين باسم فيافو فيتنام الوسطى). وعلى مدى الفترة من 1604 – 1634 حصلت عشر سفن يابانية على ترخيص يسمح لها بالاتجار مع الجنوب خلال العام. وكان العدد الأكبر يبحر إلى فيتنام (124 سفينة على مدى 31 عاماً) والفلبين (56) وسيام (56). وتوقف فجأة هذا النشاط عام 1632 ... ولكن ظلت التجارة اليابانية مزدهرة طوال السنوات الباقية من القرن، ولكن فقط من خلال التجارة الخاضعة بإحكام لإدارة هولندية وصينية فى نجازاكى (تارلنج 1992 – 467، 468).

وعلى الرغم من هذا كله ذهبت التقديرات إلى أن صادرات اليابان بلغت 10 بالمائة من إجمالى دخلها القومى (هاو Howe 1996 – 40). وسجلت اليابان فيما بين عامى 1604 – 1635 – ابحار 355 سفينة بشكل رسمى إلى جنوب شرق آسيا حيث كان اليابانيون يسيطرون على تجارة سيام (كلين Klein 1989 – 76). وخلال هذه الفترة ذاتها تضاعفت واردات اليابان من الحرير الصينى أربع مرات وبلغت 400.000 كجم. بل حدث وبعد أزمة الصين الاقتصادية والسياسية فى منتصف القرن أن كانت تصل إلى ناجازاكى 200 سفينة كل عام خلال خمسينات القرن السابع عشر (هاو 1996 – 37 ، 24).

وتضاعف تعداد سكان اليابان من 16 مليون عام 1500 إلى ما بين 26، 32 مليون نسمة عام 1750 (انظر الجدولين 4- 1 ، 4- 2). ولكن نجد عند كرستوفر هاو 1996 ما يفيد أن النمو السكانى بلغ 0.08 بالمائة فى السنة، وأن تعداد السكان بلغ أكثر من الضعف إذ أصبح 31 مليون نسمة

فيما بين 1600 و 1720 فقط. ولكن الدراسة السكانية سالفة الذكر والتى قام بها معا سوزان هانلى وكوزا ياماموار (1977) تحدد تعداد السكان بحوالى 26 مليون نسمة عام 1721. وتكشف جميع المصادر بعد هذا عن ثبات المستوى السكانى فى اليابان.

ولكن نجد قدرا من المنازعة فى الرأى إزاء مسار التطور الاقتصادى اليابانى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. وصححتَ الأبحاث المعاصرة الرأى السابقة القائل إن "العزلة" أفضت إلى "ركود". وإذ على الرغم من ثبات المستوى السكانى فى اليابان (مع اطراد زيادته فى كثير من الأنحاء الأخرى من آسيا) فقد اطرد كذلك نمو الانتاج الزراعى وغيره فى اليابان. لذلك زاد نصيب الفرد من الدخل خلال القرن الثامن عشر حسبما تفيد أحدث الدراسات التى قام بها كل من هانلى وياماموار (1977) وهاو (1996).

ولا يزال هاو (1996) يؤيد الافتراض القائل إن تجارة اليابان الخارجية تدهورت خاصة عقب 1688 وظلت منخفضة على مدى القرن الثامن عشر. ولكن ايكيدا (1996) يستند إلى دراسات يابانية جديدة ومهمة توضح أن سياسة العزلة لم تتسبب فى خفض التجارة الخارجية على الاطلاق. إذ استمرت واردات الحرير الصينى، بل زادت فى الحقيقة حتى عام 1660 ولم تنته حتى عام 1770. علاوة على هذا نجد أن واردات الحرير عبر كوريا وجزر ريوكيو فاقت أحيانا الواردات عبر ناجازاكى. وظلت التجارة غير المرخص بها مع جنوب الصين بعيدة عن الهيمنة الرسمية. واطردت مظاهر الازدهار التجارى فيما بين اليابان وجنوب شرق آسيا بما فى ذلك بورما. وعلى نقيض الافتراضات السابقة يبدو أن صادرات الفضة، بما فى ذلك الفضة اليابانية استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر. وطبعى أن السفن الاجنبية وبخاصة الصينية استمرت فى رحلاتها إلى اليابان.

والخلاصة أن سكان اليابان زادوا سريعا ثم استقر تعدادهم ، كما وان اقتصادها اصطبغ بصبغة الاستثمار التجارى والتحول الحضرى على نطاق واسع على نحو ما تشهد به هذه المصادر وغيرها. (مثال ذلك تاريخ كيمبريدج لليابان إشراف – جون هول 1991). وسوف نستعرض النمو السكانى فى اليابان وبعض مؤسساتها فى الباب الرابعز ولكننى أود هنا فقط أن أشير إلى الانتشار الحضرى الكبير فى اليابان. إذ على مدى قرن ونصف بعد عام 1550 زاد عدد المدن التى تضم كل منها 100.000 نسمة من واحد إلى خمس مدن، وبحلول القرن الثامن عشر أصبح عدد سكان الحضر فى اليابان أكبر من مثيله فى الصين أو أوروبا المعاصرة لها. إذ بلغ عدد سكان كل من أوزاكا / كيوتو وإيدو (وليس طوكيو) ما لا يقل عن مليون نسمة، بلغ سكان إيدو 1.3 مليون نسمة (هاو 1996 – 55). وما إن قارب القرن الثامن عشر على نهايته حتى كان ما بين 15 إلى 20 بالمائة من السكان سكان حضر (هاو 1996- 55، وايضا 63)، وان ما بين 10 و13 بالمائة حسب تقدير ساندرسون (1995 – 151) يعيشون فى مدن كبرى يزيد سكانها عن 100.000 نسمة فى اليابان بينما لم تزد النسبة عن 2 بالمائة فى أوروبا (هول 1991 – 519). والحقيقة انه فى الوقت الذى كان سكان اليابان يمثلون 3 بالمائة فقط من سكان العالم، كان 8 بالمائة من سكانها يسكنون مدنا كبرى يزيد تعداد سكانها عن 100.000 نسمة. لهذا وتأسيسا على الشواهد والبراهين يتعين رفض الرأى القائل إن اليابان كانت فى عصر طوكوجاوا بل وقبله كانت "راكدة" و"منغلقة على نفسها" ناهيك عن وصفها بأنها كانت "اقطاعية". وبات لزاما فى الحقيقة مراجعة مجرد الفكرة الزاعمة أن وصول كومودور بيرى هو الذى "فتح" أبواب اليابان عام 1853؛ وان الاصلاح فى عصر الميجى عام 1868 أحدث قطيعة مفاجئة

فصلت اليابان عن ماضيها الممثل فى عصر طوكوجاوا. إن اليابان الحديثة شأنها شأن روما، لم تقم فى يوم وليلة بل ولا حتى فى قرن واحد.

- الصين:

شهدت الصين فى عصر أسرتى منج وكنج زيادات ضخمة فى الانتاج والاستهلاك والسكان. ولم تتوقف هذه الزيادات إلا لفترة قصيرة وقت انتقال السلطة من أسرة منج إلى أسرة كنج فى منتصف القرن السابع عشر. وعرضنا دراسة عن السكان فى الباب الخامس. ونكتفى هنا بدراسة بعض جوانب الانتاج والتجارة فى الصين وخاصة مكانتهما ودورهما فى الاقتصاد العالمى ككل. كانت الصين دون شك المنطقة الأكثر تقدما اقتصاديا فى العالم فى ظل حكم أسرة سونج فى القرنين الحادى عشر والثان عشر. ولكن يخرج عن نطاق بحثنا الآن بيان إلى أى مدى تغير هذا الوضع بسبب غزو المونغولين خلال أسرة يوان Yuan. وإنما المسألة التى يتعين علينا التصدى لها هو مكانة ودور الاقتصاد الصينى فى العالم أثناء حكم أسرتى منج وكنج من 1400 إلى 1800. وتتحدث شواهدنا التالية عن الفرض الذائع الذى يذهب إلى أن الصين كانت عالما اقتصاديا مستقلا بنفسه ولحسابها فقط خاصة بعد أن عكست أسرة منج اتجاه حركة التوسع البحرى فى القرن الخامس عشر. وبعد أن فرضت أسرة كنج قيوداً على التجارة البرية فى القرن السابع عشر.

حقا إن التوسع البحرى الصينى توقف تماما عام 1434 وبخاصة فى ظل حكم أسرة جنج هى Zheng He عقب عام 1403. وكان البحث عن الأسباب موضوع تأمل وتفكر كبيرين. ولكن التوسع الباكر ثم الانحسار ارتباطا يقينا بالعلاقات الصينية مع المونغول وغيرهم فى الشمال الشرقى للقارة، ونقل أسرة منج للعاصمة إلى بكين قرب الحدود بغية التحكم على نحو افضل فى تهديدات المونغول بعد أن تجددت. وتم شق قناة كبرى عام

1411 لتموين المخافر الحدودية النائية وبخاصة بكين باحتياجاتها من الأرز عن طريق مراكز الانتاج والتجمع السكانى على ضفاف وادى اليانجتسى. وأدى شق القناة إلى خفض الاعتماد السابق على الطريق البحرى الساحلى ومن ثم قل الاعتماد على الأسطول والتجارة البحرية. والجدير بالذكر أن النزاعات الاقتصادية السياسية ذات الأهمية بين التجارة البحرية الجنوبية والتوجيهات والمصالح القارية الشمالية تم حسمها بدرجة كبيرة لصالح الطرف الثانى. وتلازم مع هذا زيادة تحدى القرصنة والتهريب من جانب اليابانيين، بل وأيضا الصينيين فى البحر. وعزز هذا من قبضة أولئك الباحثين عن الثروة داخل البلاد، وأفضى إلى فرض مزيد من القيود على التجارة البحرية إلى أن تم رفع هذه القيود ثانية عام 1506 استجابة لمصالح الجنوب خاصة فى فوجيان. وحدث فى هذا الوقت بالذات عام 1571 أن تراجعت الصين عن مواجهة المونغول الآسيويين فى الداخل، وخفضت حجم جيشها بأكثر من الثلثين، وتحولت (ثانية) إلى سياسة التفاوض من أجل التهدئة مع البدو على حدودها الشمالية الغربية.

ومع هذا لم تتوقف التجارة البحرية فى الجنوب الشرقى. حقا ازدهرت آنذاك كثيرا التجارة غير المشروعة التى امتزجت بالقرصنة اليابانية (وكان أكثرهم صينيين فى الواقع). وتجاوز حجم هذه التجارة حجم التجارة الخراجية وقتها. (هول 1990 – 238) وشهدت التجارة من وإلى جنوب شرق الصين مظاهر رواج بسيطة تتجدد بين الحين والآخر. وانتعشت وازدهرت فيما بين 1570 وحوالى 1630 على اقل تقدير، وهو الوقت الذى عانت فيه الحالة المالية لأسرة منج من هبوط مفاجئ. (وهذا هو ما عرضنا له بالدراسة فى الباب الخامس).

الفصل الثالث
السكان و الانتاج و التجارة

- الصين فى الاقتصاد العالمى
- اسيا الوسطى
- روسيا و بلدان البلطيق
- موجز الاقتصاد العالمى القائم على المركزية الصينية

الفصل الثالث
السكان والانتاج والتجارة

تتباين التقديرات بشأن تعداد سكان الصين فى عهد أسرة منج. ويورد إحصاء 1393 الرقم 60 مليون، ولكن ربما كان الرقم الصحيح أعلى من هذا (بروك Brook 1998). ويرى وليام اتويل (1982) أن الرقم فى عام 1500 بلغ 100 مليون. ويعطى البعض الآخر هذا التقدير لتاريخ تال، بعد ذلك بقرن أى عام 1600. ولكن بالنسبة لهذا التاريخ يقول جون كنج فيربانك (1992 - 168) إن الرقم 150 مليون. ويرى تيموتى بروك (1998) أن من الممكن أن يكون الرقم 175 مليون. ويقدر هو بنج تى (1959) فى دراسة تتسم بالدقة والحذر عنوانها "دراسات عن سكان الصين" ان التعداد الحقيقى للسكان تجاوز العدد المسجل رسميا، وأن الرقم فى أربعينات القرن الثامن عشر تجاوز بنسبة 20 بالمائة على الأقل. (هو بنج تى 1959- 46) وتتفق جميع المصادر على أن السكان تضاعفوا أو ربما تجاوزوا الضعف خلال حكم أسرة منج وقتما توسع الاقتصاد الصينى بسرعة. وعقب أزمة منتصف القرن السابع عشر (التى نناقشها فى الباب الخامس) عاد ثانية نمو السكان وحركة التحضر والانتاج. وتوضح مجموعة التقديرات لتعداد السكان فى الجدول 4- 1 ما يلى 125 مليون عام 1500 (أدنى تقدير فى الجدول 4 – 2 هو 100) و270 مليون (أو 207 مليون) عام 1750، و345 مليون (أو 315 مليون) عام 1800. وهكذا يبين أن سكان الصين خلال هذه القرون الثلاث ربما بلغوا ثلاثة امثال، وهى نسبة أعلى كثيرا من مثيلتها فى أوروبا. ونشأت مدن كبرى (وإن كانت اقل مما كانت عليه فى زمن أسرة سونج قبل ذلك بخمسمائة عام) حيث كانت

مدينة نانجنج Nanjing مليون نسمة وبكين اكثر من 600.000 نسمة فى أواخر عهد أسرة منج فى مطلع القرن السابع عشر. وبحلول عام 1800 ضمت كانتونا (اسمها الآن جوانج جو Guangzho) وشقيقتها مدينة فوشان مليون ونصف مقيم (مرقس Marks 1997) وهو ما يعادل مجموع سكان الحضر فى كل غرب أوروبا.

وأطلقت حركة نمو الانتاج والسكان فى الصين واردات الفضة اليابانية والفضة الأمريكية الأسبانية. ودعم هذه الحركة أول الأمر إدخال نوع الأرز الذى ينضج مبكراً مما سمح بزراعة محصولين فى العام الواحد. ودعمها بعد ذلك التوسع فى الأراضى الزراعية والمحاصيل الغذائية عن طريق إدخال الأذرة والبطاطس وهما من أصل أمريكى يتميزان بالقدرة على النمو فى الأماكن غير الصالحة لزراعة الأرز. ولكن الملاحظ أنه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر واجهت السلطة الحاكمة، كما واجه الاقتصاد عدداً من المشكلات الوقتية. وربما ترجع هذه المشكلات جزئيا إلى الزيادة السكانية مثلما ترجع إلى أسباب مناخية (انظر الباب الخامس). وانخفض عدد السكان، كما هبط الانتاج، بل تدهور مؤقتا. ولكنهما استعادا عافيتهما ثانية مع نهاية القرن السابع عشر وتسارع نموهما على مدى القرن الثامن عشر حتى بلغ تعداد السكان 300 مليون نسمة بحلول عام 1800 اى ما يقرب من ثلاثة أمثال (ابيرهارد Eberhard 1977 – 274).

ويقدم لنا بن وونج Bin Wong موجزاً ملائما للتوسع الصينى الزراعى والتجارى والصناعى:

القسمات العام لزيادة الحاصلات التجارية والصناعات الحرفية الفنية والتجارة شائعة ومعروفة فى الأدبيات الصينية واليابانية... وأشهرها التوسع فى صناعات القطن والحرير فى الحوض الادنى لنهر اليانجستى قرب شنغهاى. وهاتان هما الصناعتان الحرفيتان الأساسيتان اللتان تنضافان

إلى الأرز وغيره من الحاصلات التجارية وأسهمت جميعها معا فى خلق الاقتصاد الصينى كأغنى اقتصاد فى الإقليم. ورغبة فى إطعام سكان هذه المنطقة تمت زراعة الأرز فى مقاطعات الحوض الأعلى وهى مقاطعات أنهوى وجيانجكسى وهوبى وبخاصة هونان وسيكوان فى اتجاه الحوض الادنى لنهر يانجستى. وعرفت بقاع من هذه المقاطعات محاصيل تجارية أخرى كما عرفت الحرف الفنية مثل القطن والأصباغ والتبغ والأوانى الفخارية والورق. وظهرت كتوسع للسوق التى تربط المزيد من الأسواق المحلية.

وبدا توسع السوق واضحا للغاية على نهر يانجتسى دون أن يكون قاصرا على هذه المنطقة. ففى جنوب وجنوب شرق الصين اتسع نطاق المحاصيل الزراعية التجارية والصناعات الفنية اليدوية لتشمل مساحات عديدة منها. وانتجت دلتا نهر بيرك فى جوا نجدونج قصب السكر والفاكهة والحرير والقطن والسلع الحديدية والزيوت من السمسم ومن شجر التانغ. وحفزت الروابط التجارية خلال القرن السابع عشر على انتاج المحاصيل الزراعية التجارية من الشاى والسكر على طول الساحل الجنوبى الشرقى (ودنج 1997).

وازدهرت لينجنان Lingnan اى جنوب الصين، وبخاصة جوا نجدونج وجوانجكسى وأيضا فوجيان. وحققت هذه المقاطعات نموا اقتصاديا بفضل التجارة الخارجية وبخاصة صادراتها من الحرير والبورسلين مقابل الفضة. ولعل أحد حكام المقاطعات كان مبالغت حين قال إن الف سفينة تجئ وتبحر من جوا نجدونج كل عام. غير أن قبطانا انجليزيا أشار إلى أن خمسة آلاف سفينة من نوع الينك والقوارب الصغيرة كانت راسية خارج ميناء جوانجزهو عام 1703 (مرقس 1996 – 62). ويحلل روبرت مرقس أثر هذه التجارة الخارجية على التجارة المحلية وعلى الاستثمار التجارى فى مجال الزراعة والبيئة خلال القرن السادس عشر على مدى القرن الثامن

عشر وفى القرن التاسع عشر. والجدير بالذكر أنه خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن السادس عشر زاد عدد أسواق المواد الغذائية بنسبة 75 بالمائة، أو بنسبة أسرع كثيرا من الزيادة السكانية فى جوانجدونج (مرقس 1996 – 61) ويوجز مرقس هذا قائلاً:

كان تحول الاقتصاد إلى استثمار تجارى قوة دافعة كبيرة لإعادة تشكيل الساحة. إذ لم يقتصر الأمر على أن لجأ المزارعون فى دلتا نهر بيرل إلى حفر حقول الأرز لإفساح مجال لبرك السمك وعمل سدود من شجر التوت (التى تتميز بانتاجيتها وقيمتها الاستثمارية التجارية علاوة على أنها، إلى حد ما، توفر دعما ايكولوجيا تبادليا وضروريا لإطعام دودة القز) إن حاجتهم إلى الغذاء تحولت بنسبة كبيرة من الأرض الزراعية فى بقية مقاطعة لنجنان إلى مناطق زراعة الأرز كمحصول وحيد موجه للتصدير. واستزرع الفلاحون فى دلتا نهر بيرل محاصيل غير غذائية، دافعين بزراعة وانتاج الأرز بعيدا إلى داخل وديان النهر. وبدا الفلاحون يعيشون على البطاطا والأذرة اللذين ينموان فى الأراض أكثر هامشية فى مناطق التلال ويشحنون الأرز الذى نما ونضج فى الحقول فى الحوض الأدنى لدلتا نهر بيرل.... ولكن النظام فى مجموعه قابل للإدامة بدون توفر المزيد والمزيد من المدخلات من الخارج (مرقس 1996 – 76) .

وعلى الرغم من هذا حدث عجز فى امدادات الأرز. إذ أن الزراعة التجارية، بما فيها قصب السكر وأيضا القطن لفترة محدودة، شغلت أكثر من نصف الأرض الزراعية فى جوانجدونج، التى تنتج فقط نصف محصول الأرز الذى تحتاج إليه فى مطلع القرن الثامن عشر. ولهذا بات لزاما استيراد كميات متزايدة من الأرز من أماكن أخرى بما فيها جنوب شرق آسيا. واستجابة لهذا قدمت الحكومة المركزية فى بكين المزيد والمزيد من الاعفاءات الجمركية كحوافز للنهوض بعمليات استصلاح مساحات أكبر

من الأرض الهامشية وتطهير منحدرات التلال لزراعتها . وأدى هذا إلى زيادة عملية إزالة أشجار الغابات، وتأكل التربة وغير ذلك من مظاهر تدمير البيئة.

1- الصين فى الاقتصاد العالمى:

عاملات مترابطان سبق ذكرهما عند مناقشتنا لأنماط التجارة وربما كانت لهما أكبر أهمية ودلالة للاقتصاد العالمى. أحدهما التفوق الاقتصادى العالمى للصين فى الانتاج والتصدير. إذ كانت الصين بدون منافس فى مجال الخزف؛ ولم يكن هناك غير عدد محدود جداً من المنافسين فى مجال الحرير الذى يمثل أكبر منتج تصديرى للصين. وكانت تصدرهما أساسا إلى عملائها الآخرين الآسيويين أولا، ثم من بعدهم للتجارة بين مانيلا والأمريكتين (فلين وجيرالديز 1996). العامل الهام الآخر والذى أكده أيضا دنيس فلين وأرتورو جيرالديز (1994، 1995) وضع الصين ودورها باعتبارها "وعاء التجميع" الأخير لانتاج العالم من الفضة. وطبعى أن كان العاملان مترابطين من حيث أن فائض التصدير الدائم للصين (حتى منتصف القرن التاسع عشر) كانت تتم تسويته أساس عن طريق السداد للأجانب بالفضة.

ولكن قوة جذب الصين ترجع إلى مصدر آخر: أن أسرة منج أقلعت عن عادة أسرة يوان قبلها، بل وأسرة سونج قديما فى الاعتماد جزئيا على النقد الورقى. وذلك أنه فى فترات الأزمة كان يساء استعمال طباعة هذا النقد مما يؤدى إلى نتائج تضخمية. وتوقفت أسرة منج عن الطباعة، كما توقفت بعد ذلك عن استخدام النقد الورقى، واعتمد على النقد النحاسى وسبائك الفضة. علاوة على هذا تم تحويل حصص متزايدة من الأقساط، ثم أخيرا كل الأقساط إلى ضريبة مفردة من الفضة عن كل عملية. ومن ثم زاد الطلب الصينى العام على الفضة، علاوة على عظم حجم وانتاجية الاقتصاد

الصينى. وادى هذا إلى فائض تصديرى تسبب فى حدوث طلب ضخم على الفضة فى العالم وزيادة سعرها.

لذلك نرى أن فلين وجيرالديز (1994) يبالغان تماما عندما يكتبان أنه "ما كان يمكن أن ينشأ نفس نمط "ثورة الأسعار" فى أوروبا والصين ولا فى الأمبراطورية الأسبانية (التى عاشت على مبيعاتها من الفضة) لولا تحول المجتمع الصينى إلى قاعدة للفضة فى مطلع الفترة الحديثة. والحقيقة أنه فيما عدا هذا استجاب إنتاج السلع بعامة على نحو ملائم تماما داخل الصين ذاتها بحيث أبقى التضخم تحت السيطرة هناك، وهو ما سوف أؤكده بالبرهان فى الباب الثالث.

لقد وصل البرتغاليون أولا، ثم من بعدهم الهولنديون، إلى موانئ شرق آسيا سعيا للربح من وراء التوسع الاقتصادى الصينى (واليابانى) عن طريق اقحام أنفسهم كوسطاء فى التجارة بين الصين وجيرانها. وطبعى أن أدخلوا هم وآخرون عدداً من المحاصيل الأمريكية المهمة إلى الصين. ونعرف أن بعض هذه المحاصيل، مثل الأرز والتبغ، أدت إلى زيادة الانتاج والاستهلاك الزراعة فى الصين.

ولنا أن نبحث الآن من أين وكيف تلاءم اقتصاد الصين الانتاجى الضخم مع الاقتصاد العالمى. سبق أن أشرنا إلى صادرات الصين من الحرير والبورسلين والزئبق ثم الشاى بعد عام 1600. ولكن كانت الصين أيضا مصدر الزنك والكبرو – نيكل (خليط من النحاس والنيكل- المترجم). وهذان كانا يستخدمان كأخلاط لسك النقود فى أماكن أخرى. ولاحظ المراقب المعاصر بوتيرو Botero أن "كمية الحرير المصدرة من لاصين لا يمكن تصديقها. إذ كان يتم تصدير ألف قنطار من الحرير سنويا إلى جزر الهند البرتغالية وإلى الفلبين وهى حمولة خمس عشرة سفينة. وكان يجرى شحن كمية لا يمكن تقديرها إلى اليابان...".

(ورد النص عند ادشد Adshead 1988 – 217)

وكانت الصين في عهد أسرة منج تتمتع باحتكار واقعي في مجال صناعة البورسلين وغيره من أنواع السيراميك (الذي لا يزال يسمى الصيني حتى يومنا هذا) في السوق العالمية: غير أن أكثر من 80 بالمائةمن صادرات السيراميك الصيني كانت تذهب إلى آسيا، بما في ذلك 20 بالمائة إلى اليابان، و16 بالمائة من حيث الحجم ولكن حوالي 50 بالمائة من القيمة إلى أوروبا وهي من السلع عالية الجودة. ولكن الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج خلق مناسبة لهبوط صادرات السيراميك بحوالي الثلثين بعد عام 1645 وباستثناء الفترة من 1645 – 1662 كانت أسرة جنج Zheng ومركزها فوجيان، والتي كانت لا تزال على ولائها لأسرة منج، لا تزال مسيطرة سيطرة كاملة على تجارة التصدير هذه التي هبطت كثيرا. واستمرت صادرات السيراميك المنخفضة على حالها حتى العام 1682 ثم استعادت نشاطها، ودخلت في هذه الأثناء اليابان السوق، ومن بعدها تونجكين الفيتنامية منذ عام 1662، كمصدرين رئيسيين (هو شويمي Ho Chuimei 1994، 36، 47). ونشير بإيجاز إلى أن تونجكين وفرت أيضا للهولنديين امدادات من الحرير ليحملوها إلى اليابان مقابل الفضة (كلين 1989 – 80). وشحنت الصين كذلك الحرير إلى باتافيا بغرض إعادة التصدير إلى اليابان بالإضافة إلى الحرير الذي يصلها من البنغال. واستوردت الصين في المقابل منسوجات قطنية من الهند (بعضها لإعادة التصدير) والتوابل وخشب الصندل وأنواعا أخرى من الأخشاب اللازمة لبناء السفن أو السفن ذاتها من جنوب شرق آسيا، والفضة من أماكن مختلفة. وانتجت الصين في الوقت نفسه كميات كبيرة من المنسوجات القطنية لاستعمالها الخاص علاوة على التصدير لأوروبا. ويقدر الجيزويت الذين زاروا شنغهاي في أواخر القرن السابع عشر أن شنغهاي وحدها بها 200.000

نساج قطن ، 600.000 عامل غزل يمدونهم بخيوط الغزل (هو شويمى 1959 - 201).

واقترح تاكيشى هاما شيتا (1988 - 1994) مؤخرا تفسيرا مهما لوجود اقتصاد عالمى أسيوى مستقل مركزه الصين. وعرض رأيه هذا فى مقالتين، الأولى عن "النظام التجارى الخراجى وآسيا الحديثة"؛ والثانية عن "اليابان والصين فى القرنين التاسع عشر والعشرين". ويدفع هاما شيتا للاعتراف بَ "التاريخ الأسيوى باعتباره تاريخ نظام موحد تميز بوجود علاقات داخلية تجارية خراجية / خراجية" internal tribute/ tribute trade relations مع الصين باعتبارها المركز... وأن هذا النظام كان كيانا عضويا موحدا له علاقات المركز/ الأطراف مع جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقى، ووسطها وشمالها الغربى... ومرتبط بالهند الملاصقة كساحة تجارية". ويركز هاما شيتا دراسته التحليلية على نظام "الخراج" الصينى القديم، الذى ظل باقيا حتى القرن التاسع عشر.

المثل الأعلى للمركزية الصينية لم يكن هماً يشغل الصين وحدها بل كان موضوعيا قاسما مشتركا فى كل أنحاء المنطقة الخراجية .. المناطق الخراجية التابعة والتى تضمها المنطقة الخاضعة ليهمنة الصين لها وجودها والتاريخ الخاص والمستمر... وهكذا أبقت كل هذه الأقطار على علاقات التبعية الخراجية لبعضها البعض والتى أضحت تشكل حلقات فى سلسلة متصلة. والقسمة الأساسية الأخرى للنظام والتى يتعين ألا تغيب عن الأنظار هى أنه قائم على الصفقات التجارية. إذ كان النظام الخراجى فى الحقيقة موازيا، أو متكافلا مع، شبكة العلاقات التجارية الاستثمارية. مثال ذلك أن التجارة بين سيام واليابان وجنوب الصين ظلت قائمة على أساس الأرباح من الأنشطة الخراجية حتى وإن كان القدر الأعظم من العمل التجارى غير الخراجى "لا يدر ربحا تعويضيا إلا نادرا.. وإن قصة الاختراق

التجارى الذى قام به التجار الصليبيون إلى داخل جنوب شرق آسيا وهجرة "الصينيون عبر البحار" إنما هى قصة تداخلت تاريخيا فى جديلة واحدة مع عملية بناء هذه الشبكة التجارية. ومن ثم فإن التوسع التجارى وشبكة التجارة الخراجية تطورا معا. لقد توسعت العلاقات التجارية فى شرق وجنوب شرق آسيا مع توسع العلاقات الخراجية. وجدير بالإشارة أنهذه التجارة الخراجية قامت بدور التجارة الوسيطة بين البلدان الأوروبية وأقطار شرق آسيا... وألفت العلاقات الخراجية فى الواقع شبكة من التجارة الخراجية لنمط متعدد الأطراف يستوعب سلعا من خارج الشبكة... صفوة القول إن جماع منطقة التجارة الخراجية والتجارة فيما بين الأقاليم كانت له قواعده الهيكلية الخاصة التى مارست سيطرة منظومية من خلال تداول الفضة ومع النظام الخراجى الصينى فى المركز. وإن هذا النظام الذى يشمل شرق وجنبو شرق آسيا ترابط مع المناطق التجارية المجاورة مثل الهند والأقاليم الإسلامية وأوروبا. (هاما شيتا 1994 – 94، 92، 97).

ولنا أن نلاحظ بوجه خاص أن هاما شيتا (1988 – 13) يقر بأن المشروع فى واقع الأمر، أن تنظر إلى التبادل الخراجى باعتباره معه تجارية.. تشتمل فى الواقع على كل من العلاقات الاستيعابية والتنافسية والتى تمتد وتتسع داخل شبكة تغطى منطقة كبيرة. وكان معروفاً الحقيقة أن تجار آسيا الوسطى اعتادوا تقديم وثائق تفويض زائفة تشهد "مبعوثون سياسيون سددوا "ضريبة" لتكون أشبه بورقة التوت من أجل نشاط تجارى رتيب. وأشاروا إلى هذا قبل قرون رحالة أوروبيون مثل الجيزويتى ماتيوريتشى. وهذا ما سلمت به وثائق أسرة منج (فليتشر 1968). ولجأ اليابانيون أيضا إلى صور من مظاهر الولاء كجزية ليحظوا بتجارة مربحة مع الصين، وأحيانا لاحتكار هذه التجارة إن أمكن. ويؤكد كتاب آخرون على أن التجار الصينيين الذين يتاجرون مع سيام، إنما كانت تحركهم دوافع استثمارية

تجارية خالصة سواء أكانت تجارة خراجية أم لا". (فيرافول 1977 – 8 وأيضا ص 140) ولاحظ كوشمان (1993) الشئ نفسه.

ويدفع هاماشيتا أيضا بأن هيكل السعر فى الصين هو الذى كان يحدد أساس مجموع التكوين التجارى الخراجى. وأن... منطقة التجارة الخراجية كانت تؤلف منطقة "فضة" واحدة متكاملة حيث تستخدم فيها الفضة وسيلة للتسوية التجارية للفائض التجارى الدائم فى الصين (هاماشيتا 1988 – 17).

وبيان هاماشيتا للنظام التجارى الخراجى فى الصين يطابق القوانين المؤسسية المطبقة فى ظل حكم أسرتى منج وكنج. إذ أنها ميزت ورتبت – بل وعدلت فى استجابة لتغيرات طرأت على الأوضاع– من تجمعات جغرافية "خراجية" وحددت لكل منها موانئ الدخول المسموح لها بها. وتضم هذه التجمعات سلسلة تبدأ من كوريا واليابان فى الشمال مرورا بأنحاء مختلفة فى جنوب شرق آسيا فى الجنوب والهند والشرق وتضم كذلك البرتغال وهولندا. وعلى الرغم من الفحوى الأيديولوجية فى النظر إلى المملكة الوسطى السماوية باعتبارها مركز الأرض فإن الصينيين كانوا أيضا واقعيين وعمليين بما فيه الكفاية للاعتراف بأن النشاط التجارى الاستثماري والمقابل المدفوع عنه هو الشكل الذى يحبون تسميته "الخراج" الذى يتعين على الآخرين سداده لهم.

وها هنا كانت المحاكم الصينية (وكذلك هاماشيتا الآن) واقعية تماما: كان على الآخرين فى الأغلب الأعم أن يدفعوا للصين ثمن الصادرات الجاهزة للتصدير والتى يقل ثمنها عن الكميات الضخمة من الفضة النادرة التى يتم شحنها إلى داخل الصين كل عام. وإذا كانت هذه المدفوعات سميت من زاوية أيديولوجية "الخراج" فإن هذا لا يغير من جوهر وظيفتها التى تعبر فى الحقيقة عن "الخراج" التجارى الذى يدفعه الآخرون فضة

ويدخل الأوروبيون فى عداد هؤلاء الآخرين الذين يتعين عليهم أن يدفعوا للصينيين الخراج حتى يتاجروا معهم. ورتبوا هذه "الخراجات" فى دوائر متحدة المركز حيث الصين هى المركز على نحو قد يبدو لنا أيديولوجيا بصورة مبالغ فيها. بيد أنها ، وهو الأصح، تعبر بدقة عن حقيقة أساسية : أن مجمل نظام التوازنات واختلال التوازنات التجارية المتعددة الاطراف عملت كقوة جذب جعلت من الصين "وعاء التجميع" الأخير لفضة العالم. وتدخل ضمن نظام التوازنات واختلالها هذا الأدوار الفرعية لكلٍ من الهند وجنوب شرق آسيا ذات الصلة بالتفوق الصناعى للصين. وإن هذه التسويات بواسطة سبائك الفضة للمعاملات التجارية (أوسمها "الخراج" إن شئت) وعلاقات المركز - الأطراف مع وبين كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا والهند وغرب آسيا وأوروبا ومستعمراتها الاقتصادية أدت دوراً أساسياً فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن الثامن عشر. ويسميها هاماشيتا "سلسلة متصلةمن علاقات الخراج التابعة بين هذه الأقاليم. ولعل الوضع المركزى للصين سمح لهيكل أسعارها الداخلى أن يكون له نفوذه المهم- والذى يستحق اهتماما أكبر مما تلقاه. هذا على الرغم من أنه يبدو لنا، وكما يزعم هاماشيتا، أن من المشكوك فيه أنه كان وحده قادراً على أن "يحدد" جميع الأسعار الأخرى فى آسيا، ناهيك عن الاقتصاد العالمى.

ومن ناحية أخرى كان هاماشيتا (1988 – 18) على حق إذ أصر على أن القيام بأى عمل تجارى مهما كان، لم يكن ليدع للأوروبيين خياراً أخر سوى المشاركة فى شبكة التجارة الخراجية "المؤسسة بالفعل... باعتبارها قاعدة جميع العلاقات فى الإقليم... وإقامة قاعدة عمل داخلها. ولكن هذا يعنى أننا أفضنا قليلا فى الحديث عن واقع التجارقمع الصين دون القاعدة السائدة فى كل أنحاء آسيا: إن الأوروبيين لم يكن لهم من خيار سوى أن يلحقوا عربتهم التجارية بالقطار الآسيوى الانتاجى الأضخم

بدرجة كبيرة، والذى كان يشق طريقه منطلقا على قضبان جاهزة وراسخة (أو على الأصح شبكة قوافل برية وبحرية). علاوة على هذا فإن "شبكة التجارة الخراجية" الصينية فى شرق وجنوب شرق آسيا كانت – وعلى مدى الفى عام قبل ذلك- جزءاً متكاملا مع هذه الشبكة الاقتصادية العالمية الأفرو- أوراسية الاوسع نطاقا. وكل ما فعله الأوروبيون هو أن يحشروا الأمريكتين فيها أيضا. ولكن، كما ذكرنا آنفا، ثمة شواهد على أن الصينيين أنفسهم فعلوا الشئ ذاته بدرجة ما- وبهدف محدد هو الحصول على وسيلة للسداد! قبل قرون من تاريخ إبحار كولومبوس. انظر على سبيل المثال هانز بريور Hans Breuer فى كتابه "كولومبوس كان صينيا 1972.

وتمثلت النتائج الاقتصادية والمالية "لتجارة الصين" فى أن الصين تمتعت بفائض ميزان تجارى مع كل الاطراف الاخرى، تأسيسا على انتاجها الصناعى الذى لا يقبل المنافسة، وصادراتها لهذه المنتجات من الحرير والبورسلين وغيره من أنواع السيراميك. لذلك فإن الصين التى كانت شأن الهند، تواجه عجزا فى الفضة ، أصبحت المستورد الرئيسى للفضة، واوفت بالقدر الأكبر من حاجتها إلى العملة بوارداتها من الفضة الأمريكية التى تصلها عبر أوروبا وغرب آسيا والهند وجنوب شرق آسيا على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا والتى تصلها مباشرة من أكابولكو. وتلقت الصين أيضا كميات ضخمة من الفضة والنحاس من اليابان وعن طريق تجارة القوافل البرية التى تأتى عبر آسيا الوسطى. (أنظر الباب الثالث).

واستوردت الصين مثلما صدرت الذهب. وكان الاستيراد والتصدير رهن تغير معدلات أسعار الذهب/ الفضة/ النحاس. والملاحظ بعامة انه على مدى القرون كانت الفضة تتجه شرقا (فيما عدا حركتها من اليابان وأكابولوكو فقد كانت تتجه غربا عبر مانيلا). وكان الذهب يتحرك

غربا (فيما عدا حركته من أفريقيا فكانت شرقا) سواء عبر الطرق البرية أو البحرية. وأكثر من هذا أن قدرا من الذهب المتجه شرقا وصل إلى أوروبا.

لهذا فإن النظام الدولى القائم على المركزية الصينية استوعب أيضاً سلعا من خارج الصين من الشبكة "الخراجية" التى تشمل شرق وجنوب شرق آسيا. معنى هذا أن هذه الشبكة ذاتها كانت جزءاً من نظام اقتصاد / عالمى وليست عالما منفصلا مستقلا بذاته كما تصور هاماشيتا. ولكن هاماشيتا كان على صواب من حيث جوهر الموضوع، وكذلك الصينيون أنفسهم من حيث منظورهم بشأن نظام دولى مركزى صينى... الذى يؤلف فى الواقع شبكة تجارة خراجية من نمط متعدد الاطراف يستوعب السلع (خاصة الفضة) من خارج الشبكة ... (هاماشيتا 1988 – 14) والخلاف قاصر فقط على المدى الذى وصل إليه هذا الاقتصاد الذى تمثل الصين مركزه.

ويفيد ايكيدا (1996) كثيرا من "نموذج" هاماشيتا عن شرق آسيا الذى تمثل الصين مركزه لمناهضة نزعة المركزية الأوروبية السائدة وليقدم منظورا يتلاءم مع البعث الجديد للصين اليوم. ويحصر ايكيدا جهده فى وصف اقتصاد عالمى ثان "صينى المركز" فى شرق وجنوب شرق آسيا وليس فى "اقتصاد عالمى أوروبى". ويتأمل ايكيدا مليا هذا "الاقتصاد العالمى" الأسيوى من حيث ماضيه وحاضره وربما مستقبله المجيد. ولكنه لا يزال عازفا أو عاجزا عن أن يرى أن كليهما والاقتصادات العالمية الإقليمية الأخرى كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد عالمى كوكبى واحد. ويمكن أن تكون لهذا الاقتصاد الكوكبى "مراكز" عديدة، ولكن إذا كان أى منها له هيمنة سابقة على المراكز الأخرى داخل النظام ككل؛ فإنه المركز الصينى (وليس الأوروبى). وقول بروك (1998) فى مقدمة دراسته عن الاقتصاد والمجتمع فى ظل أسرة منج: "كانت الصين، وليست أوروبا، هى مركز العالم".

وأشار مراقبون آخرون أيضا إلى احتمال إن كانت الصين فى موقع المركز بالنسبة للاقتصاد العالمى كله. إذ يقول فريدريك ووكمان (1968 – 4 ، 17) "وفقا لما ذهب إليه شونو Chaunu يمكن ان تكون الأزمة الصينية المحلية (القرن السابع عشر) ساعدت فعلا على التعجيل بالأزمة الكوكبية: "إن حالات صعود وهبوط التجارة مع القارة الصينية هى التى حددت حالات صعود وهبوط تجارة سفن الغليون ذاتها".... وهكذا كانت الإدارة الحاكمة الصينية وَالمجتمع الخاضع لحكمها قادرين على التعافى من أزمة القرن التاسع عشر بأسرع من أى قوة عظمى فى العالم". ويركز دنيس فلين على موضوع الفضة. وأدى به هذا إلى الإقرار بمركزية الصين على الأقل فى سوق الفضة العالمية. ولهذا يدافع فلين وجيرالديز (1995) عن "الحفاظ بموقع مركزى للصين"، ويمكن القول، مع التوسع، موقعها المركزى لنظامها الخراجى الشرق آسيوى فى التجارة العالمية للفضة، والذى ربما كان يضم خمس سكان العالم. ويذهب فلين وجيرالديز (1995 – 3،16) فى مكان آخر إلى القول بأننا "نرى الفضة قوة دفع حاسمة تشكل الأساس لظهور التجارة الكوكبية". لذلك فإننا ندفع بأن ظهور نظام نقدى ومالى جديد فى الصين فى عهد أسرة منج كان القوة الدافعة وراء تجارة كوكبية فى مطلع الفترة الحديثة... فى إطار اقتصاد عالمى مركزه الصين"، وكان هذا هو الحال إلى حد كبير، على وجه القطع واليقين. ولكن لا جوع وظمأ الصين– أو غيرها – إلى الفضة كان له آنذاك (ولا الآن) أن يترجم إلى طلب حقيقى ومؤثر على النضة أو النقود مالم يكن هناك (فى الماضى والآن) عرض حقيقى مؤثر ومكافئ وشيك، وعليه طلب من جانب القادرين على السداد فضة أو أى مال آخر. ولهذا بالمثل، وربما الأهم من ذلك أن الصين انتجت فعلا هذا العرض من السلع (وبعضها ذهب) بفضل الانتاجية العالية لصناعتها والقدرة العالية على المنافسة بسبب انخفاض الكلفة فى السوق العالمية.

وهكذا يمكن لنا، بل ينبغى علينا أن نطرح قضية أقوى كثيرا من تلك التى طرحها هاماشيتا: لقد كان النظام الاقتصادى العالمى كله قائما حرفيا على مركزية صينية. وهذا ما كان يعرفه كريستوفر كولومبوس ومن بعده كثيرون من الأوروبيين حتى آدم سميث. ولكن أوروبيي القرن التاسع عشر هم فقط الذين أعادوا، بالمعنى الحرفى للكلمة كتابة التاريخ من منظورهم الجديد المركزى الأوروبى. وكما لاحظ بروديل ابتكرت اوروبا المؤرخين، ثم احسنت استخدامهم وفاء لمصالحها الخاصة وليس وفاء للدقة التاريخية أو الموضوعية.

2- آسيا الوسطى

كتاب تاريخ كيمبريدج عن الإسلام أغفل إلى حد كبير ذكر تاريخ القطاع الأكبر من آسيا الوسطى الإسلامية خلال الفترة من 1400 وحتى 1800. وهكذا انعزلت آسيا الوسطى عن مطلع القرن السادس عشر... مما أدى بها إلى وضع هامشى فى تاريخ العالم. وأفضى اكتشاف الطريق البحرى الموصل إلى شرق آسيا إلى تناقص أهمية طريق الحرير... ومنذ فجر العصر الحديث أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخا محليا محدوداً. ويبرر لنا هذا أن نقنع بكتابة موجز تخطيطى سريع عنه خلال القرون التالية. (هولت ولامبتون ولويس 1970 – 471، 483).

وهذا الاغفال غير مقبول سواء من حيث المبدأ أو الواقع. وبداية نقول إن شعوب منطقة آسيا الإسلامية الوسطى والداخلية لم يكونوا على وجه القطع واليقين "على هامش تاريخ العالم". ويكفى سببا لهذا أن الأسرة التيمورية من سلالة تاميرلان Tamerlane الذى أقام عاصمة حكمه فى سمرقند. وهناك كذلك الدول ونظم الحكم الإسلامية الكبرى للعثمانيين فى تركيا وللصفويين فى فارس، وللمغول فى الهند، وهى دول ونظم أسسها وافدون من آسيا الوسطى. واعتبر المغول انفهسم من أبناء آسيا الوسطى

واستمروا فى جلب الكثيرين من رجال الإدارة العليا ومن المثقفين من هناك. (فولتز 1996 – 1997). علاوة على هذا فإن المنغوليين من داخل أراضى آسيا أقاموا أسرة يوان الصينية، والتى ورثت أسرة منج عنها الكثير من هيكلها الإدارى. وأزاح مانشوس أسرة منج، والمانشوس أيضا من أعماق آسيا.

وفيما يتعلق باقتصاد وتجارة قوافل وسط آسيا يشير روسابى (1990 – 352) إلى انهيارهما. ولكنه يلحظ استمرارهما فى مطلع القرن السابع عشر. ويضيف أن هناك "ندرة" فى المعلومات الدقيقة عن هذه التجارة. والواقع أن الشواهد ليست هى وحدها النادرة. ذلك أن الروس وأبناء آسيا الوسطى نظموا قسطا كبيرا من المعلومات أثناء العصر السوفيتى كما أوضح ايلى فينرمان Eli weinerman 1993 فى دراساته الاستقصائية. ولكن للاسف أن الشواهد يصعب تفسيرها نظرا لاستخدامها على نحو صحيح وخاطئ فى مساجلات تحركها دوافع أيديولوجية بما يتفق والمصالح السياسية السوفيتية. إذ كان من المقبول، رغبة فى إضفاء الشرعية على السلطة السوفيتية فى وسط آسيا، المقابلة بينها وبين الاسهامات القيصرية وبيان أنها أفضت إلى انحطاط آسيا الوسطى". وعندما تحدت النزعة القومية لآسيا الوسطى نظام حكم موسكو سعت موسكو إلى إبطال مفعول هذا التحدى. وهنا دفع السوفيت بأن الحكم القيصرى الروسى لم يكن شراً كله. ثم بدا تنظيم الشواهد بما يفيد أن الانحطاط الذى أصاب آسيا الوسطى فى القرن السابع عشر تم التغلب عليه وعكس اتجاهه خلال القرن الثامن عشر. وامتدت حلقات الجدال الذى استثار الروس وشعوب آسيا الوسطى ضد بعضهم البعض بشأن أيهما يرجع إليه الفضل فى "التعافى" من حالة الانحطاط وعما إذا كان الانحطاط الأسبق لم يكن سوى أسطورة اختلقها الروس أولا وأخيراً.

يضاف إلى هذا أن المساجلات بشأن انحطاط و/ أو تقدم آسيا الوسطى كانا دالة على الخلاف الدائم بخصوص "انماط الانتاج" و"الرأسمالية". هل يمكن "للنظام الراسمالى" أن ينشأ ويزدهر طبيعيا ومحليا فى آسيا الوسطى؟ ترى هل الاستعمار الروسى أدى إلى وأدها أم النهوض بها؟ كيف تخدم السلطة السوفيتية و/ أو الايويولوجية السوفيتية نزعة مناهضة الاستعمار و"اللارأسمالية" ثم الطريق الاشتراكى فى العالم "الثالث"- وفى آسيا الوسطى؟ ها هنا نجد صورة أخرى توضح لنا كيف تضللنا بالمعنى الحرفى تصنيفات مثل "نمط الانتاج". إنها كما أكدنا فى البابين 1 ، 7 تصرف انتباهنا عما يجرى فى الحقيقة والواقع. إن الأسباب السياسية / الأيديولوجية الحافزة والداعمة لهذه المساجلات التى لا تزال دائرة تجعل "الشواهد" التى تنظمها وتسوقها جميع الأطراف موضع شك عند استخدامنا لها على نحو أكثر "براءة". هذا على الرغم من أن القراء الروس ربما يكونون اقدر على فصل بعض الحب من بين أكداس القش. لهذا أجدنى مضطراً إلى أن ألجأ إلى مصادر أخرى.

ويلحظ روسابى، شأن نيلز ستينز جارد (1972) أن تجارة القوافل عبر القارات لم تحل محلها وبديلا عنها تجارة بحرية حول آسيا Circum- Asian maritime. وأحد اسباب ذلك أن الطريق البحرى حول افريقيا لم يؤد إلى خفض كلفة النقل. وسبب آخر أن هذه النفقات تمثل نسبة صغيرة من ثم البيع النهائى فى جميع الأحوال (مينارد 1991 – 249). لهذا كانت التجارة البرتغالية حول رأس الرجاء الصالح قصيرة الأجل وسرعان ما حلت محلها ثانية الطريق المارة عبر وسط وغرب آسيا. ويذهب ستينز جارد (1972 – 168) فى تقديره إلى أن الاستهلاك الأوروبى للسلع الآسيوية الواردة عبر القوافل كانت ضعف السلع الواردة بالسفن عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ويلحظ المؤلفان انحطاط التجارة المارة عبر وسط آسيا خلال القرن السابع عشر. ويعزو روسابى هذا الانحطاط إلى عاملين رئيسيين: الجفاف الشديد (العصر الجليدى القصير)، والانتفاضات السياسية بما فيها بوجه خاص الثورة التى أنهت حكم أسرة منج عام 1644 لتحل محلها أسرة ماتشوس. ومن بينها أيضا سقوط الامبراطورية التيمورية فى غرب آسيا الوسطى، علاوة على المشكلات مع حكم المغول فى شمال الهند. والملاحظ أن بعثان التجارة الخارجية الصينية إلى واحات حوض نهر تاريم انخفضت فى نهاية القرن السادس عشر، وانخفضت أكثر قبل 1640 خلال العقود الأخيرة من حكم أسرة منج عندما سعىطورفان بدوره إلى تأكيد سيطرته على طرق التجارة الشمالية فى حوض نهر تاريم. وتدهورت ثانية العلاقات بين المونغول وأسرة منج (روسابى 1975، 1990). ولكن ثمة دارس آخر يعزو بعض مظاهر الانحطاط على الأقل إلى مشكلات أبعد مسافة بين الصفويين على طول الطرف الآخر من الخط فى بلاد فارس (أدشيد 1988 – 196 – 167).

وكم هو يسير علينا قبول ملاحظة روسابى القائمة على أساس تجريبى والتى تقول إن "الافتراض العام بأن التجارة المحمولة بحراً حلت محل تجارة القوافل بحاجة إلى بيان يؤكده" (روسابى 1990 – 367). ولكن ما يثير الريبة أكثر هو زعمه فى الجملة التالية أن مظاهر الانحطاط فى القرن السابع عشر لابد وأنها ترجع إلى "الفوضى السياسية" التى أصابت غالبية المناطق الآسيوية التى تمر عبرها القوافل.... وإجمالاً فإن انهيار تجارة القوافل فى وسط آسيا لا يمكن أن نعزوه إلى اعتبارات اقتصادية فقط. ربما، ولكن لماذا لا تكون علاقة السبب – النتيجة فى الاتجاه الآخر أى الجفاف والانهيار الاقتصادى هما سبب الصراع السياسى؟ وصدق هذا بوجه عام فى مواضع وأزمنة أخرى، وهو ما يمكن أن يفسر لنا بطريقة أكثر

معقولية السبب فى أن "التجارة" فى اتجاه شمال غرب الصين انحطت بنسبة كبيرة (روسابى 1975 – 264). والملاحظ مع هذا أن المشكلات المناخية فى شرق وجنوب آسيا كانت شديدة القسوة بخاصة خلال العقد الرابع فقط من القرن السابع عشر. لقد كانت الفترتان الباكرة والمتأخرة من القرن السابع عشر فترتى توسع اقتصادى ملحوظ فى كل من الصين والهند. وهذا من شأنه أن يثير الشك فى الفرضية الخاصة بهذا "الانحطاط" فى وسط آسيا. وهذا هو الوضع طالما وأن التجارة عبر آسيا الوسطى انتعشت من جديد على مدى التوسع التجارى فى القرن الثامن عشر والثورة التجارية فى مناطق أخرى. ولحظ ستينز جارد (1972) أن التجارة آنذاك انتقلت إلى طريق يبعد أكثر فى اتجاه الشمال بين روسيا والصين.

وبالمثل يرفض أيضا فليتشر (1985) الحجة الزاعمة (أو الافتراض على الأصح) بأن التجارة العابرة للقارات حلت محلها التجارة البحرية. ولكنه يلحظ بالفعل حالة "تدهور اقتصادى بين البدو فى منغوليا الخارجية Outer Mongolia ابتداء من 1660. ويشير شأن ستينز جارد أيضا إلى أن التجار الروس أنشأوا طرقا تجارية بعيدة أكثر نحو الشمال لخدمة التزايد السكانى فى سيبريا. بدأ الروس منذ عام 1670 "يزيحون" تجار بخارى (ولم يكونوا جميعا من بخارى فقط) ويحلون محلهم أكثر فأكثر. وقد كان لهؤلاء فى السابق ركن على طرق المسافات الطويلة فى أعماق الجنوب عبر آسيا الوسطى. ويؤكد فليتشر على ثلاثة عوامل إضافية أخرى: الأول منها الانخفاض السكانى خلال القرن السابع عشر، والذى كان شائعا فى القطاع الاكبر فى أوراسيا (ويمثل الدور الرئيسى عند جاك جولد ستون (1991) فى دراسته التحليلية السكانية/ الهيكلية للأزمة بعد عام 1640 والتى نعرض لها بالدراسة فيما يلى). وعامل آخر هو مظاهر التقدم فى الثقافة العسكرية (أى المدفع) التى جعلت الحروب أكثر كلفة، ووضعت جماعات

البدو منذ ذلك الحين فى وضع غير موات مع الدول/ الأمبراطوريات الأكبر/ الأغنى كما راى هس Hess (1973).

عامل ثالث ذكره فليتشر هو أن التجارة الإقليمية الداخلية توسعت فى أنحاء عديدة ومتبادلة داخل أوراسيا. ولعل نزعة الانحصار الإقليمى هذه أضعفت دور السوق بالنسبة للتجارة عبر آسيا الوسطى. غير أن هذا لم يحرم أنحاء أى مناطق بذاتها فى آسيا الوسطى من وظائفها الاقتصادية كموردينَ وأسواق للمناطق المتاخمة لهم والآخذة فى النمو اقتصاديا وتجاريا. وسبق أن لاحظنا علاوة على هذا أن كلا من تجارتى التوابل والحرير ضاعفت عمليا من استخدامها لطرق تجارة القوافل عبر انحاء من آسيا الوسطى. وكانت هذه الطرق ملاصقة ومكملة لطرق التجارة فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر التى تصل بين آسيا وأوروبا. وبالمثل نجد أن التوسع المغولى صوب الجنوب عبر شبه القارة الهندية تسبب فى زيادة الطلب بكميات كبيرة على الخيل للأغراض العسكرية وغيرها. وأصبحت مناطق عديدة فى وسط آسيا هى المورد "الطبيعى" لذلك سواء فى الغرب على امتداد بلاد فارس أو فى الشرق الأقصى حيث التبت ويونان. وسبق أن أشار رحالة من أمثال ماركو بولو وابن بطوطة إلى هذه الأقاليم فى آسيا الوسطى التى تبيع الخيل بأرباح مجزية جداً فى الهند جنوبا. وهذا ما ذهب إليه جون ريتشاردس (1983) فى دراسته التحليلية عن القرن الثالث عشر والرابع عشر. ولكن تجارة الخيل استمرت بعد ذلك. وتفيد تقارير أن آسيا الوسطى كانت تصدر فى مطلع القرن السابع عشر 100.000 من الخيل كل عام من بينها 12.000 لاصطبلات المغول وحدها. (بورتون 1993 – 28).

واطردت بالمثل التجارة الإقليمية بطريقتها القلب القديمة بين المغول والصين. هذا على الرغم من أن أسرة منج، على ما يبدو، استطاعت أن تصد التهديد العسكرى الخطير الأخير للمغول. واضطرت أسرة منج، لكى تحقق هذا الانجاز، إلى أن تتجه باهتمامها صوب الشمال- بل وإلى أن تنتقل عاصمتها إلى بكين- وأن تضحى بالكثير من الفرص التجارية البحرية فى الجنوب بعد أن أوقفت إرسال المزيد من البعثات التجارية على نحو ما حدث بالنسبة لبعثة جنج هى Zheng He عام 1433 ونجد عرضا تحليليا قدمه ايزنبيك طوجان Isenbike togan (1990) لهذه الأقلمة Regionalization وللوسائل الجديدة ولكلفة الحروب.

"هدف ورقة البحث هذه هو تقديم المزيد من البيان بشأن تدهور طرق الحرير عن طريق إقامة الدليل على أن التجارة والتجار لم يكفوا عن أداء الدور (خلال القرن السابع عشر). وأن الرأى على العكس إذ ألغيت التكوينات الرسمية التابعة للدولة والتى كانت تقوم بدور الوسطاء على طول طرق الحرير. ويرجع إلغاؤها إلى توسع الأمبراطوريات المستقرة فى مطلع العصر الحديث. ولقد حانت اللحظة آنذاك (1698) التى التقت فيها بشكل أثنتان من هذه الامبراطوريات وهما الامبراطورية الصينية والامبراطورية الروسية... وادى هذا إلى أن فقد الوسطاء دورهم. نتيجة لذلك أصبح التجار، وهم فى هذه الحالة التجار المسلمون (التجاريون) العاملون فى طرق الحرير، تجارا للأمبراطوريتين اللتين كانتا مشغولتين بالتجارة الداخلية داخل الأمبراطوريتين أكثر من انشغالهما بالتجارة عبر القارة كما كان الحال فى السابق. (طوجان 1990 – 2).

ولكن وكما يفيد أدشيد (1993 – 179) فإن هذه التطورات تعنى أيضاً أن التدهور الذى أصاب فى القرن السابع عشر تجارة القوافل عبر آسيا الوسطى من الشرق إلى الغرب، أكملتها، إن لم تكن حلت بديلا عنها

تجارات إقليمية بين الشمال والجنوب. ولهذا فإن "آسيا الوسطى لم تتدهور". (أدشيد 1993 – 200). ويسرد روسابى (1975 – 135، 165) قائمة بالواردات الصينية من آسيا الوسطى مثل الخيل والجمال والماشية والفراء والسيوف واليشب والجنسنج وغيره من الأعشاب الطبية، علاوة على الذهب والفضة. ويورد قائمة بالصادرات الصينية من المنسوجات والأقمشة والعقاقير والشاى والورق والبورسلين. وأضيف إليها مع نهاية القرن الخامس عشر قدر من الفضة بدلا من الصادرات سالفة الذكر من أوراق النقد التى أصبح بالإمكان استخدامها للشراء فقط داخل الصين.

وواصلت التجارة بين الروسيا ووسط آسيا ازدهارها، بل زادت خلال القرن الثامن عشر. أولا كانت القوافل من وسط آسيا تحمل بعض الذهب والفضة لتسوية حساب مشترياتها من الصادرات الروسية. ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر أصبح التبادل أكثر توازنا بعد أن صدرت آسيا مزيدا من الأقطان والمنسوجات إلى الروسيا. ثم تحول الميزان التجارى لصالح آسيا الوسطى، واضطرت الروسيا إلى تصدير المعادن النفيسة إلى أهالى وسط آسيا ثم بعدها إلى الصين (أتمان 1981 – 112- 124). واتساقا مع هذا كان القيصر تلو الآخر يصدر المراسيم التى تحظر تصدير المعادن النفيسة والعملات. وبداية من منتصف القرن السابع عشر، وكذلك الحال خلال القرن الثامن عشر سعت دولة الروسيا إلى احتجاز العمل التجارة لرعاياها وتستبعد المنافسة التجارية وغيرها لبلدان آسيا الوسطى (برتون 1993).

ويورد برتون التجارة على أيدى غير التجاريين ضمن دراسته الاقتصادية (1993) عن تجارة بخارى من 1559 إلى 1718 – وتعرض خرائطه ونصوص دراسته طرقاً تجارية وأعمالا تجارية أساسية – ومن ثم تقسيما للعمل- بشأن سلع تتعلق بالطعام والكساء والاستعمالات اليومية (وهى كثيرة جداً بحيث يتعذر سردها هنا). ولكن يجدر بنا أن نخص

بالذكر هنا تجارة جلب العبيد من جميع الأنحاء (بما فى ذلك ألمانيا وشرق أوروبا ولكن بوجه خاص غير المسيحيين من الغرب وغير المسلمين الهنود من الجنوب. هذا علاوة على تجارة الخيل والماشية وخام الجلود والجلود، والفراء والألياف والمنسوجات من جميع الأنواع، والأصباغ والمعادن والسلع المعدنية وبخاصة الأسلحة الصغيرة، والبورسلين وأنواع الخزف الأخرى، وجميع أنواع الأغذية بما فى ذلك الحبوب والسكر والفاكهة وبخاصة الراوند والعقاقير الطبية والشاى والتبغ والأحجار النفيسة وبالطبع المعادن النفيسة والعملات. وربطت الطرق التجارية بين المراكز التجارية فى آسيا الوسطى مثل خيفا Khiva وبخارى والبلخ وسمرقند وكابول وكثير غيرها. واتجهت الطرق التجارية شمالا عبر استراخان وأونبرج إلى موسكو ثم امتداداً من هناك إلى شرق وغرب أوروبا. واتجهت غربا إلى بلاد فارس والمشرق والأناضول و/أو عبر طريق البحر الأسود إلى استنبول والبحر المتوسط. واتجهت جنوبا إلى الهند، وشرقاً على امتداد طريق الحرير القديم إلى الصين ثم فى الاتجاه الشمالى الشرقى إلى سيبريا ثم إلى الصين. ويخلص بيرتون (1993 – 84) من هذا إلى أنه "على مدى الفترة موضوع البحث واصلت (آسيا الوسطى) نشاطها التجارة بغض النظر عن الأخطار والمصاعب. وحملوا أنواعا عديدة ومتباينة من السلع، وتميزوا بقدرتهم على التلاؤم مع الظروف المتغيرة. وواصلوا التجارة مع موسكو وسيبيريا حتى بعد العوائق والقيود التى فرضها القياصرة.

وعقب التقدم الروسى السريع فى سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر كانت المنافسة الصينية – الروسية حول تجارة آسيا الوسطى وسيبريا وحول الأراضى والسلطة السياسية تشتد وتتعاظم حينا، وتخبو وتذوى حينا آخر. وبدا أن الروس أكثر تصميما على التجارة (بعيدة المدى)، والصينيين أكر انشغالا بالسيطرة السياسية التى تقدم لهم

تجارة وخراجا اقليميا ومحليا. وبعد عقد اتفاق متبادل بينهما أمنت التجارة الروسية. غير أن الروسيا تخلت عن السلطة السياسية فى الإقليم للصين عام 1689 بناء على معاهدة نرشنسك Nerchinsk إلى ان فقدت الصين سيطرتها ثانية فى 1858 – 186 (ولم تستعدها إلا فى منتصف القرن العشرين). وكسب المونغول الغربيون السيطرة على الواحات على امتداد الفرع الشمالى لطريق الحرير عبر حوض نهر تاريم (الذى كانت سيطرة الصين عليه متقطعة حينا وحينا منذ عصر أسرة الهان. ونشب صراع تنافس آخر من أجل هذه المنطقة الحيوية إلى أن استطاع أخيرا نظام أسرة كنج أن يضم إلى الصين منطقة شنجيانج أوجور Xinjiang Ugur ذات الأغلبية المسلمة الآن (عاد اهتمام هؤلاء المسلمين بالاستقلال بعد انفصال جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية المسلمة).

3- روسيا وبلدان البلطيق

احتلت روسيا وبلدان البلطيق فى هيكل التجارة والمدفوعات الدولية مواقع مماثلة لمواقع العثمانيين والفرس فى غرب آسيا. معنى هذا أن روسيا وبلدان البلطيق لم تكف عن تصدير المزيد من الفراء وكذلك الأخشاب والقنب والحبوب وغيرها من السلع فى اتجاه غرب أوروبا. وتجاوزت صادراتها هذه ما استوردته من منسوجات أو مصنوعات أخرى. وتتم تسوية الميزان التجارة الموانى لها بالمعادن النفيسة المجلوبة أساسا من الأمريكتين. وهذا هو عين النمط الذى تميزت به تجارة روسيا – البلطيق، وتجارة البلطيق- شمال غرب أوروبا (التى اشتملت على صادرات سويدية مهمة من النحاس والحديد ثم أخيرا الأخشاب).

وكان بحر البلطيق واحداً من ثلاثة طرق تجارية كبرى تربط الشرق والغرب. والطريقان الآخران أحدهما الطريق البحرى فى اقصى الشمال عبر المحيط القطبى الشمالى، والثانى الطريق البرى عبر وسط-

شرق أوروبا. ولكن الطرق التجارية بين الشمال – الجنوب كانت تمر أيضا عبر الروسيا خاصة على طول الأنهار الكبرى إلى داخل الأمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وأصبحت استراخان فى دلتا نهر الفولجا عند بحر قزوين مركزا تجاريا دوليا مهما. وخطط الروس لشق قناة تصل نهرى الفولجا- والرون ولكن لم تنفذ. وكان الهدف تطوير هذه التجارة واستبعاد المسلمين. وصدرت روسيا فى اتجاه الجنوب أساسا الفراء والجلود والساتان والقطن والأصباغ بأنواعها المختلفة. ومال الميزان التجارة بشدة لغير صالح روسيا؛ ومن ثم اضطرت لتسوية حساباتها إلى إعادة تصدير بعض الفضة وبعض الذهب الذى اكتسبته من فائض تجارتها مع البلطيق وأوروبا.

ورغبة من القيصر فى النهوض بالتجارة المحلية، والتميز فى المنافسة فى مجال التجارة الدولية، شمل التجار برعايته وسمح لهم بإدارة ذاتية محلية. وأوفد أيضا القناصلة إلى أوروبا وآسيا. والتمس بطبيعة الحال تأسيس وضع مهم للروسيا فى تجارة البلطيق. وأقام مدينة سانت بطرسبرج (نسبة إلى القديس بطرس وليس إلى القيصر). وبنى طريقا يصل إليها عبر المستنقعات ابتداء من موسكو على الرغم من المعارضة السياسية الشرسة من داخل موسكو. ولم تكن هذه سوى تدابير قليلة من بين تدابير أخرى كثيرة استهدفت أن تحل التجارة الخاضعة لسيطرة الروسيا عبر البلطيق محل التجارة الخاضعة للأجانب عن طريق اركانجيل Archangel. (وادى هذا إلى تدهول أركانجل بنسبة 90 بالمائة) وسعى القيصر بطرس أيضا، وإن أخفق، من أجل بناء شبكة قنوات نهرية تربط البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض وبحر قزوين. علاوة على هذا فإن "كل هذا التأكيد على تجارة البلطيق من شأنه أن يحجب تطور تجارة موسكو مع الشرق.... وهى التجارة التى كان لكل من تركيا وفارس وخانات آسيا الوسطى والصين دور

هام فيها، ناهيك عن مصلحة بطرس فى الإفادة بالتجارة الهندية المزدهرة. (أوليفا 1969 – 129). ونشأت مستوطنات دائمة لأكثر من 300 تاجر هندى فى استراخان، ومستوطنات أصغر حجماً فى موسكو ونارفا وغيرهما وتم تصدير المنسوجات الهندية إلى سيبيريا ثم يجرى إرسالها من هناك إلى كاشجار Kashgar التى أصبحت مدينة صينية اليوم (باريندس 1997 – الباب 1).

ومَع نهاية حكم بطرس الاكبر كان هناك على الأقل 200 مشروع صناعى كبير فى منطقة موسكو منها 69 فى مجال التعدين و46 متعلقة بالمنسوجات والجلود، و17 للبارود. وزاد انتاج خام الحديد عن ما تنتجه انجلترا، بل تجاوز ما انتجته كل أوروبا بحلول عام 1785 (أوليفا 1969 – 124). وحققت سياسات بطرس الاقتصادية فائضا فى مجمل الميزان التجارى وصل إلى 0.8 مليون روبل بين صادرات بلغت 2.4 مليون وواردات قيمتها 1.6 مليون روبل عام 1725. (أوليفا 1969 – 130)

علاوة على هذا فإنه مع توسع الروسيا السريع داخل وفى كل أنحاء سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أصحت صادرات الفراء من سيبيريا تشكل أكثر فأكثر عنصرا تكميبيا لصادرات روسيا الأوروبية. لذلك تدفق المال فى اتجاه الشرق إلى مسافات بعيدة كما ساعد على فتح أبواب سيبيريا. وأصبح الروس، عند الطرف الشرقى من سيبيريا وأوراسيا علماء مهمين للحرير ثم الشاى من الصين. وسعت حكومات القياصرة للحصول على ميزات تجارية للدولة الروسية وللتجار داخل التجارة الإقليمية لشرق الروسيا وآسيا الوسطى والصين.

اشرنا فيما سبق إلى أن التجارة عبر القارية فى أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر تحولت عن الطرق فى اقصى الجنوب عبر آسيا الوسطى إلى طرق فى أقصى الشمال عبر الروسيا. وحدث هذا التحول

جزئيا، قرين أو عقب أن رسخت الروسيا أقدامها فى سيبيريا . وحدث من ناحية أخرى، وكنتيجة للحدث نفسه، أن زادت التجارة عبر الحدود والتجارة الصينية الروسية. نذكر من ناحية ثالثة أن الحكام الروس منذ إيفان الرهيب فى منتصف القرن السادس عشر وهم يحاولون نقل أو جذب طريق الحرير ليمر عبر الأراضى الروسية (أنيزيموف 1993 – 255). وحصل تجار بخار، سواء الظاعنين أم المقيمين فى سيبيريا، على امتيازات وحماية فى بداية الأمر. ولكنهم خضعوا للمزيد والمزيد من التقييدات ثم الحظر فى نهاية الأمر بعد أن التمس التجار الروس والحوا من أجل أن تفرض حكومتهم قيودا على هذه المنافسة الأجنبية ولكى تلغيها أخيرا . وتزايدت هذه الالتماسات وألحت بشكل خاص فى منتصف القرن السابع عشر أثناء الأزمة النقدية والتجارية. (التى نناقشها فى الباب الخامس – وانظر أيضا برتون 1993- 54) وعادوا إلى الظهور مرة أخرى مع نهاية القرن السابع عشر خلال حكم بطرس الأكبر .

واحتجزت السوق للروس، وتزايدت عمليات إلغاء التجاريين بعد أن وقع بطرس الأكبر معاهدة نرشينسك الصينية الروسية عام 1689 . إذ قضت المعاهدة بمنح امتيازات سياسية صينية مقابل امتيازات روسية للتجارة فى سيبيريا، والتجارة مع الصين. وتدفقت المعادن النفيسة فى كلا الاتجاهين فى الوقت نفسه هذا على الرغم من أن غالبية السبائك بعد ذلك اتجهت غربا، والعملات اتجهت شرقا (أتمان 1981 – 114 ، 24) . ولكن بطرس الأكبر حظر تصدير المعادن النفيسة أو أى سلع أخرى غير السلع الروسية (بيرتون 1993 – 76 ، 81).

وطد بطرس الأكبر عزمه على حماية وتوسيع التجارة الروسية فى الشرق وإلى الجنوب. وكتب يوما إلى سفيره لدى الفرس (رواها كتاب أنيزيموف 1993- 255) ... "..هل يمكنك اصطناع عقبة ما أمام تجارة

سميرنا Smyrna وحلب... اين ومتى؟ وراودته علاوة على هذا افكار وثيقة الصلة: الحرب ضد الفرس عام 1722 (لينتهز فرصة ضعفها مؤقتا بسبب مشكلات القصر الصفوى) ثم الحرب ضد تركيا عام 1723. وسبق ان سعى إلى مشاركة تركيا تقسيم الأراضى الفارسية والطرق التجارية وكل هذا لأسباب تجارية. وعندما استولى على باكو على بحر قزوين أسكرته النشوة وشرب نخب خطوة على طريق الاسكندر الأكبر" – فى طريقه إلى الهند (أنيزيموف 1993 – 259).

وتمثلت قوة الجذب فى ثروات الهند وتجارتها. وأصبحت المسألة هاجسا يلح على بطرس الأكبر أن يجد طريقا مائيا. فكر فى واحد تلو الآخر عن طريق بحر قزوين ونهر أوكسوس Oxus وغيرهما. وبحث فى تحويل مجارى الأنهار وإقامة قنوات تصل فيما بينها. وأكثر من هذا أنه اشتبك فى مغامرات عبر المحيط عن طريق مدغشقر. وبعث بأحد سفرائه عن طريق مدغشقر فى بعثة مشئومة إلى الهند حاملا تعليمات بالتعامل مع المغول، وأن يعمل بكل الوسائل... ليستهويه لكى يسمح بالتجارة عبر الروسيا: (الرواية فى كتاب انيزيموف 1993 – 262). ويروى سفيره أرتيمي فولينسكى الذى بعث به إلى بلاد فارس: "طبقا لمخططات جلالته لم ينصب اهتمامه على بلاد فارس وحدها. إذ لو أن الأمور نجحت بالنسبة لنا فى فارس، وامتد به العمر المجيد، لحاول بطبيعة الحال الوصول إلى الهند، بل إنه أضمر نوايا بالنسبة لدولة الصين والتى شرفنى جلالته... بالاستماع إليها بنفسى منه". (أنيزيموف 1993 – 263). علاوة على هذا أرسل القيصر الملاح الدانمركى فيتوس جوناسن بهرنج (الذى سمى المضيق والبحر على اسمه) ليلتمس معبراً يصل ما بين أقصى شرق الروسيا والأمريكتين. ولكن جميع هذه السياسات التجارية والأمبريالية التى تهدف إلى الإفادة من ثروات آسيا كان لزاما أن تنتظر إلى حين توفر قدر من الحسم الكافى

لطموحات القيصر إزاء البلطيق وأوروبا. وكان قد اقام مدينة سانت بطرسبرج كخطوة على الطريق بين أمور أخرى لتحقق طموحاته. ولا تزال روسيا اليوم ممزقة، وربما تمزقها المصالح المتصارعة بين الشرق والغرب.

4- موجز الاقتصاد العالمى القائم على المركزية الصينية

اثبت هذا الباب بما لا يدع مجالا لشك يقبله عقل أنه كان هناك حقيقة تقسيما للعمل ونظاما تجاريا باتساع العالم محيطا بالكوكب.

وربط هذا النظام الأراضى الداخلية الزراعية وأراضى الأطراف بالمراكز الحضرية الإقليمية والمحلية الخاصة بكل منها، وبمينائها البحرى و/ أو مدنها التجارية الرئيسية فى الداخل. وتطورت هذه بدورها واحتفظت بعلاقات اقتصادية دولية فى قالب منظومى عالمى وفيما بين الأقاليم وبين المقاطعات المحلية. وتميزت بأنها علاقات كثيفة بعيدة المدى والأثر.

ونجد هذا أكثر وضوحا من خلال التجار والتجارة، وفى ما ترتب على نشاطهما من مظاهر اختلال فى الميزان التجارى. ولكن تعكس العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بتقسيم العمل على مستوى الكوكب مظاهر تكامل وتنافس واسعة النطاق فيما بين الاقاليم وما بين القطاعات. ويعكس هذا كله بدوره الثقل النسبى – أو المطلق فى الحقيقة – والهيمنة الاقتصادية الآسيوية بعامة وللصين بخاصة. والملاحظ أن هذه التجارة الكوكبية متعددة الاطراف والقائمة على مركزية صينية توسعت نتيجة ما صبه الأوروبيون من مال امريكى. وهذا فى الحقيقة هو الذى أتاح للأوروبيين الفرصة لكى يضاعفوا من مشاركتهم فى الاقتصاد الكوكبى الذى ظل حتى ذلك الحين، بل وخلال القرن الثامن عشر، خاضعا لهيمنة آسيا فى الانتاج والمنافسة والتجارة . ويعكس النمط الكوكبى لموازين التجارة ولتدفقات النقود التقسيم الدولى للعمل والانتاجية القطاعية النسبية والتنافسية الإقليمية فى الاقتصاد العالمى.

الفصل الرابع

واقعنا الاقتصادى العربى

- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد فى البلدان العربية.
- هيكل الاقتصاد ودلالاتة.
- هيمنة النفط وليراداتة على الاقتصاد العربية.
- الادخار والاستثمار والديون الخارجية.
- الاستشارات العربية فى الخارج أستمرار نزيف الاموال العربية.

الفصل الرابع

واقعنا الاقتصادي العربى

يشكل الاقتصاد الرافعة الرئيسية للقوة الشاملة لاى بلد ، سواء لانه أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية المتثلة فى تمتع أبناء هذا البلد بمستويات معيشية كريمة ، أو لانه هو الذى يمكن أى دولة من تمويل بناء قوتها العسكرية والسياسية فى الداخل والخارج ، فضلا عن أن حالة الاقتصادومدى تخلفه أو تقدمه ، هى التى تحدد قدرته على توظيف الموارد وعناصر الانتاج المتاحة للامة والعائد من هذا التوظيف لهذه العناصر وبالذات العمل ورأس المال . وسوف يتناول هذا القسم ، واقع الاقتصادات العربية وحدود انفتاحها أو أندماجها فى الاقتصاد العالمى ، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائها ، والاليات الممكنة لاصلاح هذه الاقتصادات وفتح آفاق التقدم أمامها لضمان قدرتها على تحقيق النمو الذاتى المتواصل .

- واقع الاقتصادات العربية

يتمثل واقع الاقتصادات العربية فى حجم الناتج الذى تحققه هذه الاقتصادات ومتوسط نصيب الفرد منه ، وهيكل هذه الاقتصادات ودلالاته فيما يتعلق بتقدم أو تخلف هذه الاقتصادات ، ويتمثل أيضاً فى الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج المتاحة لهذه الاقتصادات ، كما يتمثل فى مستوى الانتاجية فى الاقتصاد ، وفى معدلات الادخار والاستثمار وأنماط توزيع الدخل ودلالاتها وآثارها على حركة الاقتصادات العربية وتطورها .

1- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية :

شهد الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية طفرة حقيقة فى عام 2004 ، بسبب الارتفاع الهائل لاسعار النفط الذى يشكل قطاع استخراجه وانتاجه وتكريره وتصنيعه ، جانبا مهما من الاقتصادات العربية ، فضلا عن أنه يمثل السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات العربية ، وهو المصدر الرئيسى لايرادات الدول العربية من النقد الاجنبى . وقد أرتفع متوسط سعر برميل النفط الى نحو 35.6 دولار فى العشرة أشهر الاولى من عام 2004، (1) وتشير التقديرات الى أن متوسط سعر برميل النفط قد بلغ أكثر من 36 دولار فى عام 2004 فى مجمله ، ونتيجة لذلك فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ، من المرجح أن يكون قد حقق مستوى قياسياً فى عام 2004. فقد ارتفع الناتج المحلى الاجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى الى 421 مليار دولار عام 2004 ، مقارنة بنحو 341.3 مليار دولار عام 2003 . (2) وبالرغم من أن البيانات الخاصة بعام 2004 ، غير متوفرة لباقى البلدان العربية الأن المكانة المهمة التى يحتلها النفط فى أقتصادات الجزائر وليبيا والعراق ومصر وسورية واليمن والسودان وتونس اضافة الى بلدان الخليج ، تعنى أن ارتفاع أسعار النفط قد ساهم فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية المذكورة ، كما سنوضح فى موضع لاحق عندما نتعرض لتقديرات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو الحقيقة للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية عام 2004 . وعلى أى الاحوال فأننا سوف نستخدم البيانات خاصة بالناتج المحلى الاجمالى للدول العربية فى عام 2003، فى تحيلنا لحجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية .

وبالنظر الى جدول 1 ، نجد أن الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة باستثناء العراق والصومال ، قد بلغ نحو 667.5 مليار دولار فى عام 2003 ، بما شكل نحو 1.94 ٪ من الناتج العالمى فى العام المذكور ، وبما يقل عن الناتج المحلى الاجمالى لاسبانيا الذى بلغ 698 مليار دولار شكلت أكثر من 2٪ من الناتج العالمى فى العام المذكور . وأذا أخذنا بالبيان (غير الصحيح) الخاص بالناتج المحلى الاجمالى العراقى المذكور فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد (2003) والبالغ 81.5 مليار دولار فى عام 2002 ، فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية يرتفع الى 749 مليار دولار فى عام 2003 ، بافتراض ثبات الناتج العراقى فى عام 2003، على ما كان عليه فى عام 2002 ، وتصبح حصة هذا الناتج العربى نحو 2.17 ٪ من الناتج العالمى فى العام نفسه . وأذا كان الناتج المحلى الاجمالى لدول الخليج وحدها قد زاد بنحو 80 مليار دولار فى عام 2004 ، بالمقارنة مع مستواه عام 2003 ، فانه ويأخذ معدلات النمو الحقيقة لباقى الاقتصادات العربية والمذكورة فى الجدول الخاص بهذا المؤشر فى الاعتبار ، فان الناتج المحلى الاجمالى العربى قد تجاوز 850 مليار دولار على الاقل فى عام 2004 . لكنه حتى عند هذا المستوى ، يظل فى حصته من الاجمالى العالمى ، أقل كثيراً من الحصة العربية من مساحة وسكان العالم ، حيث بلغت مساحة الوطن العربى نحو 13.8 مليون كيلو متر مربع ، تشكل نحو 5.1 ٪ من مساحة اليابسة ، وبلغت حصة الوطن العربى من سكان العالم نحو 4.8 ٪ فى عام 2003 .

والاهم من كل ذلك أن الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية لا يتناسب مطلقاً مع الحصة العربية الكبيرة من أجمالى الموارد الطبيعية فى العالم ، فالعرب يملكون نحو 653.3 مليار برميل من الاحتياطيات

النفطية وهو ما يوازى نحو 61.1 ٪ من اجمالى الاحتياطات العالمية ويملكون نحو 51863 مليار متر مكعب من الغاز اى ما يوازى نحو 341 مليار برميل من النفط (برميل النفط يساوى 152 متر مكعب من الغاز) وهى توازى نحو 30٪ من الاحتياطيات العالمية من الغاز. (3) واذا قدرنا قيمة هذه الاحتياطات بدولارات عام 2004 وعلى أساس سعر برميل النفط خلاله والذى بلغ أكثر من 36 دولاراً ، فانها تساوى نحو 35802 مليار دولار ، أى ما يوازى نحو 45.1 ٪ من قيمة الاحتياطات العالمية من النفط والغاز بدولارات عام 2004 .

وهذه الحصة الكبيرة تؤكد على أن الطبيعية كانت بالغة الكرم مع البلدان العربية ، ومنحتها ما يمكنها من تمويل تطورها الاقتصادى وتحسين نوعية حياة شعوبها ومستويات معيشتها وهو ما لم يتحقق بسبب الاعتماد الخامل على أيراد الثروات الناضبة ويسبب تدهور قيمتى العلم والعمل الحاسمتين لاى تقدم ، وتردى مستوى كفاءة الادارة وأنتشار الفساد فى ظل غياب الديمو قراطية الكاملة ، القادرة وحدها على أيجاد رقابة شعبية ونظامية فعالة ومانعة للفساد .

ويضم الوطن العربى ، خليطا من الدول التى تقع فى مستويات الدخل المختلفة وفقا لتصنيف البنك الدولى ، فهناك دول منتجة ومصدرة للنفط وخفيفة السكان وغنية ، يرتبط ثراؤها بريع ثروتها النفطية التى ستنضب آجلا أو عاجلا ، وهى تقع ضمن دول الدخل المرتفع التى يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن 9386 دولار سنوياً ، مثل قطر والامارات والكويت ، وأن كانت الامارات تتميز بأن هناك مسعى لتنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاع الخدمات المالية والتجارية و السياحية فى امارة

دبى بالذات ، وتطوير قطاع الصناعة فى امارتى الشارقة وابو ظبى . أما مملكة البحرين وهى تدخل أيضاً ضمن دول الدخل المرتفع ، فانها تعتمد على قطاعى الخدمات والصناعة التحويلية الى جانب أعتمادها الاقل من باقى دول الخليج على قطاع أستخراج النفط . وهناك دول مصدرة للنفط لكن كتلتها السكانية الاكبر وضعف الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية فيها ، وخروج فوائضها النفطية للخارج بدلا من توظيفها فى الداخل تجعلها حتى عام 2003 ، تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل السعودية وليبيا ، لكن المماكة العربية السعودية التى بلغ ناتجها المحلى الاجمالى نحو 249 مليار دولار عام 2004 ، يعنى أن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ نحو 11 الف دولار ، بما يعنى دخولها ضمن مرتفعة الدخل ، والمرجح أن تكون ليبيا قد دخلت بدورها ضمن هذه الدول فى عام 2004 .

وهناك دولة حديثة العهد بالنفط نسبياً مثل عمان ، تقع ضمن دول لدخل المتوسط المرتفع التى يتراوح متوسط نصيب الفرد فيها بين 3036 دولار 9385 دولار سنوياً ، ومن المرجح أن تكون قد تحولت الى دولة مرتفعة الدخل فى عام 2004 .

لكن الدول العربية المعتمدة بصورة أساسية على أنتاج وتصدير النفط، تتسم بالتذبذب الشديد فى ناتجها وفى نصيب الفرد منه ، فقد كانت ليبيا وكل دول خليج بأستثناء ، عمان ، تقع ضمن دول الدخل المرتفع فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين عندما كانت أسعار النفط تتصاعد بشكل سريع ، لكن الناتج ومتوسط نصيب

الفرد منه فى هذه البلدان تعرض لترجع طويل الاجل مع تذبذب واضح تبعا لحركة أسعار النفط من عام 1986 وحتى نهاية القرن العشرين ، قبل أن يبدأ دورة من النهوض السريع المتذبذب أيضاً تبعاً لحركة أسعار النفط . ومشكلة هذه البلدان أنها لم تستخدم ثرواتها النفطية فى تمويل بناء اقتصادات جمعية متطورة قادرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط ، وأنما وظفتها بالاساس فى أستيراد كل السلع الاستهلاكية والمعمرة التى تستهلكها الدول الغنية ، وفى بناهية أساسية متطورة وفى تطوير قطاع الخدمات بالاعتماد فى كل ذلك على عمالة أجنبية بالاساس حيث أكتفى قسم مهم من المواطنين بما يمكن تسميته بريع المواطنة الذى يقدم فى صورة تحويلات أجتماعية مباشرة، أو فى صورة دعم الخدمات ، مما قلل من الفعالية الاقتصادية للسكان ، أو بمعنىآخر قلل الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية

ويأتى لبنان ، ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع وفقا لتصنيف البنك الدولى ، وهو يعتمد بصورة أساسية على قطاع الخدمات وتحويلات مواطنيه العاملين فى الخارج.

وتدخل الجزائر والاردن ومصر وسورية والمغرب وتونس وجيبوتى وفلسطين المحتلة عام 1967 ، فى أطار دول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بين 766 دولار ، 3035دولار فى العامطبقاً لتصنيف البنك الدولى . وتأتى باقى الدول العربية وهى موريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن ضمن دول الدخل المنخفض .

ويصنف الوطن العربى فى مجموعة على أنه منطقة تنتمى لدول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط دخل الفرد بين 766 دولاراً 3035 دولاراً سنوياً ، مقارنة بتصنيف العالم فى مجموعة، على انه متوسط مرتفع الدخل ، اى يتراوح متوسط من الدخل فيه بين 3036 دولاراً و 9385 دولاراً سنوياً . وحتى لو أخذنا بالناتج المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية ومتوسط الفرد منه فان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحسوب بهذه الطريقة فى البلدان العربية لا يزيد على 61 ٪ من نظيره العالمى كما هو واضح من جدول 1 وهذا الامر يعنى أن الوطن العربى فى مجموعه يعد من المناطق الاكثر فقراً فى العالم ، وذلك على الرغم من الموارد الهائلة التى يملكها من النفط والغاز والحراريات وخامات الاسمدة والاراضى الزراعية والفلزات وغيرها من الموارد الطبيعية وذلك ببساطة لان هذه الموارد الطبيعية الضخمة لاتفضى الى تحقيق الثراء من تلقاء نفسها ،وأنما يتم توليد الدخل وتجاوز الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الثراء من خلال عملية أجتماعية تقوم على تنظيم أجتماعى - أقتصادى قادر على أستنهاض طاقات الامة وتنظيمها لانالتطور يتحقق بالاساس من خلال العمل البشرى ،والتقدم والتقنى ، وكفاءة الادارة الاقتصادية وسعة خيالها وشفافيتها ، ووجود نظام

عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف عام	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لسعر الصرف	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لتعادل القوى الشرائية	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لتعادل القوى	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك

		2003 بالمليار دولار	عام 2003 بالدولار	بالمليار دولار	الشرائية بالدولار	الدولى
مصر	67.6	94	1390	266	3940	متوسط منخفض
الجزائر	21.8	60	1890	189	5940	متوسط منخفض
جيبوتى	0.7	0.643	910	1.6	2200	متوسط منخفض
ليبيا	5.6	32.2	5366	00	00	متوسط مرتفع
موريتانيا	2.7	1	430	5	2010	منخفض
المغرب	30.1	40	1320	119	3950	متوسط منخفض
الصومال	9.6	00	00	00	00	منخفض
السودان	33.6	15.4	460	63.2	1880	منخفض
تونس	9.90	22	2240	68	6840	متوسط منخفض
البحرين	0.712	7.6	11260	11.3	16170	مرتفع
العراق	24.7	00	00	00	00	00
الأردن	5.3	10	1850	23	4290	متوسط منخفض
الكويت	2.4	38	16340	42	17870	مرتفع
لبنان	4.5	18	4040	22	4840	متوسط مرتفع
عمان	2.6	19.9	7830	33	13000	متوسط مرتفع
قطر	0.6	17.5	29166	00	00	مرتفع

السعودية	22.5	187	8530	281	12850	متوسط مرتفع
سورية	17.4	20	1160	6079	3430	متوسط منخفض
الإمارات	4	71.3	20371	16	21040	مرتفع
اليمن	19.2	10	520	1.06	820	منخفض
جزر القمر	0.6	0.3	450	00	1760	منخفض
الضفة وغزة	3.4	3.7	1110	12979	00	متوسط منخفض
اجمالى الوطن العربى	299.5	667.5	2429	51314	5008	متوسط منخفض
العالم	6272	34491	5500	3641	8180	متوسط مرتفع
اليابان	127.2	4390	34510	1640	28620	مرتفع
فرنسا	59.7	1523	24770	905	27460	مرتفع
اسبانيا	41.1	698	16990	859	22020	مرتفع
كوريا ج	47.9	576	12020	6435	17930	مرتفع
الصين	1288.4	1417	1100		4990	متوسط منخفض

ديموقراطى كامل يحتر مخيارات البشر للنظام الاقتصادى الذى يريدونه ويوفر آليات فعالة لمنع الفساد مكافحته وأجتثاثه اذا حدث .

2- هيكل الاقتصاد ودلالته

يشكل هيكل الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ، تعبيرا دقيقاعن

مستوى تطور الاقتصادات العربية سواء الفقيرة أو الغنية منها . وبالنظر الى جدول 2 ، نجد ان قطاع الزراعة والصيد والغابات ، قد ساهم بنحو 11.3٪ المحلى الاجمالى للدول العربية مجتمعة عام 2002 ، مقارنة بنحو 4 ٪ على الصعيد العالمى . كما ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنحو 23.4٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ، مقارنةبنحو 10٪ على الصعيد العالمى . وبالمقابل ، ساهمتالصناعة التحويلية بما فيها التشييد والكهرباء والمياه والغازبنحو 18.2٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى ، مقارنة بنحو 19٪ على الصعيد العالمى ، ونحو 32٪ فى دول آسيا والمحيط الهادى ، ونحو 35٪ فى الصين ، ونحو 37٪ فى كوبا ، ونحو 34٪ فى تايلاند ، ونحو 31٪ فى ماليزيا .كما ساهم قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعيةبنحو 47.1٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى ، مقارنة بنحو 68٪ على الصعيد العالمى ، ونحو 71٪ فى الدول الغنية ، ونحو 46٪ فى الدول الفقيرة ونحو57٪ فى دول الدخل المتوسط ونحو 38٪ فى دول الدخل المتوسط ونحو 38٪ فى دول آسيا والمحيط الهادىء .

وبالنظر الى جدول 2 ، نجد أن حصة الناتج الزراعى البالغة نحو 11.3٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى فى عام 2002 ، تعد مرتفعة للغاية بالمقارنة بحصة الناتج الزراعى البالغة نحو 4٪ فقط من الناتج العالمى فى العام نفسه . ويعود ارتفاع حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى العربى الى ضخامة حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من السودان وسورية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ولبنان وتونس ، وهى دول مازال القطاع الزراعى يمثل جانبا كبيرا من اقتصاداتها ، فضلا عن انه يستوعب نسبة كبيرة من العمالة الموجودة بها .

وتصل مساهمة هذا القطاع الى ذروتها فى السودان والصومال وموريتانيا ، كتعبير عن تردى مستوى التصنيع فى تلك البلدان الى أدنى درجاته بالمقارنة بباقى الدول العربية ، مع فقرها الشديد وأفتقادها لاسس أو مقومات التحول لمركز أقليمى أو دولى لبعض الخدمات ، وهو ما يحول دون وجود قطاعات خدمية كبيرة أو متطورة فيها . ورغم هذا المستوى المرتفع نسبياً لاسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحلىالاجمالى العربى ، الا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان أستيرادا للسلع الغذائية ، وهناك عجز فى التجارة الخارجية الزراعية العربية يقدر بنحو 15 مليار دولار على الاقل ، مما يشير الى حاجة هذا القطاع للتطوير ورفع الفعالية حتى يكون قادرا على تحقيق التوازن فى التجارة الخارجية العربية فى مجال السلع الزراعية . ويتركز العجز التجارى الزراعى العربى فى مجال الحبوب التى تعتبر أهم السلع الاستراتيجية فى المجال الزراعى ، مما يشر الى أن الانتاج الزراعى العربى ليس موجها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالاساس بقدر ما يمضى التركيب المحصولى فيه مسارات رسمت فى عهود سابقة يمتد بعضها للعهد الاستعمارى ، أو ينطلق البعض الاخر من عدم أدراك أهمية رفع مستوى الاكتفاء من بعض السلع الاستراتيجية مثل الحبوب .

أما بالنسبة لمستوى التصنيع فى البلدان العربية ، فان المساهمة الاجمالية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية والبالغة نحو 41.6٪ من ذلك الناتج فى عام 2002 ، تعد مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمى البالغ نحو 29٪ فى العام نفسه ، لكنها ليست كذلك أذا قورنت بالمعدلات بالغة الارتفاع فى الصين (51 ٪)، وماليزيا (47٪) على سبيل المثال . لكن الاهم من ذلك هو أن هذه المساهمة المرتفعة لقطاع

الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى العربى ، قادمة أساسامن الصناعات الاستخراجية الاولية وبالذات أستخراج النفط ، وهذه الصناعة الاستخراجية لا تعبر عن تقدم اقتصادى وتقنى حقيقيين ، بقدر ما تعبر عن توافر ثروات طبيعية فى البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز اللذين يوجد عليهما طلب عالمى متزايد ، علما بأن هذه الصناعات الاستخراجية العربية تقوم شركات أجنبية فى الكثير من الاحيان ، أو حتى شركات محلية شكلياً تقوم على العمالة الاجنبية فى غالبية الاحيان. وسوف نتعرض بشكل تفصيلى لمكانة ودور النفط فى الاقتصادات العربية فى موضع لا حق ،نظراً لاهميته الحاسمة لهذه الاقتصادات فى الوقت الراهن ولسنوات طويلة قادمة.

أما الصناعة التحويلية الاكثر تعبيرا عن تقدم الاقتصاد وقدرته على النمو الذاتى المتوصل ،فا أسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى العربى لم يتجاوز 18.2٪ من ذلك الناتج فى عام 2002 ، مقارنة بنحو 19٪ فى المتوسط العالمى ، ونحو 17٪ فى الدول الفقيرة ، ونحو 21٪ فى الدول متوسطة الدخل ، ونحو 19٪ فى الدول الغنية ، ونحو 32٪ فى دول شرق آسيا والباسيفيكى السريعة النمو والتطور ، ونحو 35٪ فى الصين ونحو 31٪ فى ماليزيا ، كما هو واضح من جدول 2 . وبالتالى فان حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية ، تعد متدنية بالدول التى تسعى للتحول لدول صناعية ناهضة أو متقدمة ، تحقق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة .

ولان الاقتصادات العربية التى يصنف بعضها على أنها اقتصادات ناميةوالبعض الاخر على أنها اقتصادات متخلفة ، هى فى وضع أقتصادى يفرض عليها السعى لتحقيق التطور الصناعى كأساس ومعيار للتقدم فان حصة الصناعة التحويلية فى البلدان العربية ، هى مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعى .

ولا يصح فى هذا الصدد أن تقارن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، بالحصة المناظرة فى الدول الصناعية المتقدمة ، سواء بسببالفروق المذهلة فى مستويات تطور الصناعة لدى الطرفين ، أو لان أنخفاض حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة ، ناتج بالاساس من أن تلك الدول المتقدمة والغنية والتى تحقق مستويات معيشيةبالغة الارتفاع ،والتى حققت تطورا صناعيا وتقنيا يعد الاعلى فى العالم ، معنية بتطوير الخدمات المتنوعة كتعبير عن الرفاهية التى يتمتع بها سكانها ، فضلا عن أن تدنى القيمة الاجتماعية والسوقية للسلع المختلفة ، بالمقارنة مع القيم المناضرة للخدمات فى الدول المتقدمة ، كتعبيرعن أرتفاع قيمة العمل البشرى الماهر وقيمة التقنيات الحديثة المستخدمة فى تقديم الخدمات بكثافة أعلى يساهم فى رفع حصة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى على حساب القطاعات السلعية فى الدول المتقدمة كما هو واضح من الجدول 2 .

	الزراعة		اجمالى الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002
مصر	19%	17%	29%	33%	18%	19%	52%	50%
الجزائر	11%	10%	48%	51%	11%	8%	40%	37%
الاردن	8%	2%	28%	26%	15%	16%	64%	72%
الكويت	1%	0.5%	52%	53.2%	12%	11.9%	47%	46.3%
لبنان	00	12%	00	21%	00	10%	00	67%
موريتانيا	30%	21%	29%	29%	10%	9%	42%	50%
المغرب	18%	16%	32%	30%	18%	17%	50%	54%
عمان	3%	2.1%	58%	537%	4%	11.4%	39%	44.2%
السعودية	6%	5%	49%	51%	9%	10%	45%	44%
الصومال	65%	00	00	00	5%	00	00	00
السودان	00	39%	00	18%	00	9%	00	43%
سورية	28%	23%	24%	28%	20%	25%	48%	49%
تونس	16%	10%	30%	29%	17%	19%	54%	60%
الامارات	2%	3.7%	64%	50.9%	8%	22.9%	35%	45.5%
الضفة وغزة	00	6%	00	13%	00	11%	00	80%
اليمن	24%	15%	27%	40%	9%	5%	49%	44%
البحرين	00	0.7%	00	44.4%	00	18.6%	00	54.9%
ليبيا	00	6.5%	00	62.7%	00	12.6%	00	30.8%

قطر	00	٪0.4	00	٪70	00	10.7 ٪	00	29.6 ٪
العراق	00	00	00	00	00	00	00	00
جيبوتي	00	٪3.5	00	15.1 ٪	00	14.5 ٪	00	81.2 ٪
جزر القمر	00	00	00	00	00	00	00	00
الوطن العربي	00	11.3 ٪	00	41.6 ٪	00	18.2 ٪	00	47.1 ٪
العالم	٪5	٪4	٪34	٪29	٪22	٪19	٪60	٪68
الدول الغنية	٪3	٪2	٪33	٪27	٪22	٪19	٪64	٪71
الدول الفقيرة	٪29	٪24	٪30	٪30	٪17	٪17	٪41	٪46
الدول متوسطة الدخل	٪14	٪9	٪39	٪34	٪24	٪21	٪47	٪57
شرق اسيا والبلسيفسكس	٪24	٪15	٪40	٪47	٪29	٪32	٪37	٪38
الصين	٪27	٪15	٪42	٪51	٪33	٪35	٪31	٪34
ماليزيا	٪15	٪9	٪42	٪47	٪24	٪31	٪43	٪44

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فانه اسهم بنحو 47.1٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية عام 2002، مقارنة بنحو 68٪ فى المتوسط العالمى ، 71٪ فى الدول الغنية ، ونحو 46٪ فى الدول الفقيرة ، ونحو 57٪ فى الدول متوسطة الدخل ، ونحو 38٪ فى الدول سريعة النمو فى شرق آسيا والمحيط الهادى ، ونحو 34٪ فى الصين ، ونحو 44٪ فى ماليزيا وبالرغم من أنخفاض اسهام قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى العربى بالمقارنة مع المتوسط العالمى ومع الدول متوسطة الدخل التى تقع الدول العربية ضمنها الا أن الاهم من حصة هذا القطاع ، هو نوعية الخدمات وفهاليتها فى تحقيق التطور الاجتماعى والاقتصادى والصحى والتعليمى . ومن الضرورى الاشارة الى أن ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الاجمالى العربى ، يضغط على حصص القطاعات الاخرى ، بحيث نجد أن اسهام قطاع الخدمات يظل منخفضا عن المستويات المتحققة فى الدول متوسطة الدخل ،حتى فى الدول العربية المصدرة للنفط والغنية والتى تهتم بقطاع الخدمات لتقديم خدمات مدعومة لمواطنيها كنوع من ريع المواطنة وكتعبير عن أرتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية ، وذلك ببساطة بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية على أقتصادات تلك البلدان .

لكن هيكل الناتج فى قطاع الخدمات فى الدول العربية يعكس عدم تطور هذا القطاع الذى تهيمن عليه التجارةوالمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والخدمات الحكومية ،بينما يتضاءل اسهام قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذى يسهم بنحو 6.3٪ فقط فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية .

3- أهمية النفط وايراداته على الاقتصادات العربية

أشرنا فى موضع سابق الى حجم وقيمة الاحتياطات العربية من النفط والغاز، ونسبتهما من الاجمالى العالمى . وتأتى المملكة العربية السعودية ومن بعدها العراق والامارات والكويت وليبيا ، فى صدارة الدول العربية صاحبة الاحتياطات النفطية ، حيث بلغ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول المذكورة بالترتيب نحو 262.8، 115 ، 97.8 ، 96.5 ، 36 مليار برميل فى عام 2002 ، وتحتل السعودية والعراق والامارات والكويت المراكز الاربعة الاولى فى ترتيب الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة فى العالم .

وخلال عام 2004 حطمت أسعار النفط ، الذى يشكل الجانب الاعظم من الصادرات العربية كل أرقامها القياسية السابقة ، ووصلت فى خريف العام المذكور الى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين فى البلدان المصدرة للنفط ، وأكثر المتشائمين فى البلدان المستوردة ، بعد أن بلغت حاجز الـ 55 دولار للبرميل من النفط الامريكى ، وأكثر من 50 دولار للبرميل من مزيج برنت ، وقرابة الخمسين دولار للبرميل من سلة خامات أوبك . وكان سعر برميل النفط قد بلغ نحو 35.6 دولار فى المتوسط فى العشرة أشهر الاولى من عام 2004 ، ومن المرجح أن يكون قد سجل ما يزيد على 36 دولاراً فى المتوسط خلال عام 2004 بأكمله .

ورغم أن هناك الكثير من الاسباب التى تساق لتبرير الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى عام 2004 وبالذات فى خريفه ، مثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جنب مهم من الصادرات النفطية العراقية للاسواق

وعرقلة الاضراباتالعمالية فى نيجيريا لتدفق جزء من الصادرات النيجيرية التى تقارب نحو 2 مليون برميل يومياً ، والمشاكل التى يتعرض بها قطاع النفط فى روسيا بسبب تعثر شركة "يوكوس " العملاقة والمشاكل التى يتعرض لها قطاع النفط فى النرويج ، والمخاوف التى يثيرها التوتر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وأيران حول برنامجها النووى ، من احتمال أن يؤدى الى أى عقوبات نفطية ضد ايران السوق العالمية من نحو 3.5 مليونبرميل فى اليوم ، والاعمال الارهابية التى حدثت فى السعودية الا أن كل هذه الاسباب من المفترض أن تأثيرها يتحقق من خلال أحداث أنخفاض فى عرض النفط عن الطلب عليه ،وهو مالم يحدث فى الواقع حيث يزيد العرض العالمى من النفط عن الطلب عليه فعلى سبيل المثال تجاوزت أسعار الخام الامريكى حاجز الاربعين دولار للبرميل فى شهر يونيو من عام 2004 ،فى حين كان العرض العالمى للنفط يزيد عن الطلب عليه بمقدار 2.7 مليون برميل فى اليوم . وما زال الفارق بين العرض العالمى (الاكبر)، والطلب العالمى الاقل) يقارب المليون ونصف المليون برميل يومياً . ويجد الارتفاع القياسى لاسعار النفطمبرراته الحقيقة فى أعمال المضاربة التى تستفيد منها الشركات النفطية التى تحقق أرباحاً كبيرة مع ارتفاع خاصة الشركات التى تملك آبارا نفطية ، أو لها حصة من خلال عقود التنقيب والانتاج والمشاركة مع دول منتجة للنفط ، أو تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطى .

وقد أدى النمو الاقتصادى العالمى السريع بما يترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط الى ايجاد مناخ ملائم لارتفاع الاسعار . وتشيرتقديرات صندوق النقد الدولى الى أن معدل النمو الحقيقى للناتج العالمى سيبلغ5٪

فى العام 2004 ، مقارنة بنحو 3.9 ٪ عام 2003 ، ونحو 3٪ عام 2002 ونحو 2.4 ٪ عام 2001 . ويعد المعدل المقدر لنمو الاقتصاد العالمى عام 2004 هو اعلى مستوى له منذ أكثر من ربعقرن . ساعدت هذه التقديراتالمتفائلة بشأن النمو الاقتصادى العالمى على أيجاد مخاوف بشأن احتمال زيادة الطلب عن الطاقة الانتاجية العالمية من النفط ، مماسهل مهمة المضاربين وشركات النفط لاستخدام هذا الوضع كمبرر لاشعال أسعار النفط ، وتحقيق أرباح استثنائية لهذه الشركات وهؤلاء المضاربين .وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى أنت جهود بناء الطاقات الانتاجية فى العقدين الاخيرين كانت محدودة للغاية وساهمت فى الوضع الراهن الذى لا يزيد فيه أجمالى الطاقات الانتاجية والاحتياطية سوى بنسبة محدودة عن الطلب العالمى الذى يمكن أن يتزايد سريعا ، وهذا التقصير تتحمله الشركات العالمية التى تنتمى للدول المستوردة الكبرى ،وتتحمله أيضا غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا اللتين كانتا تتعرضان لظروف أستثنائية متمثلة فى الحصار الدولى لهما .

ومن ناحية أخرى ، ساهمت السياسة التوسعية والعدوانية لادارة الرئيس الامريكى بوش الابن فى أرتفاع الاسعار ، فبعد ان اظهرت عزماً قوياً فى الضغط على منتجى النفط بعد أحداث سبتمبر 2001 ، من أجل تعطيل آلية الحفاظ على الاسعار . كما قامت بحملتها الاستعمارية لغزو العراق للسيطرة على النفط العراقى وتوظيفه لتحقيق الاستراتيجية النفطية الامريكية ضمن جملة أهدافها من ذلك الغزو، فانها واجهت مقاومة وطنية عراقية جبارة استهدفت قطاع النفط بعملياتها لمنع السيطرة

الامريكية عليه ،مما ساهم فى اضطراب الاحوال فى سوق النفط وارتفاع أسعاره لمستويات قياسية لم تبلغها من قبل على الاطلاق . والغريب أنالادارة الامريكية كان يمكنها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على أن العرض العالمى اليومى من النفط يزيد على الطلب عليه بما يتراوح بين 2 ، 2.7 مليون برميل فى اليوم ، لبث الثقة فى الاسواقولمنع المضاربين والشركات من العبث بأسعار النفط وبمصالح الاقتصاد الامريكى بصفة عامة ، وكان يمكنها توظيف مخزوناتها للضغط على الاسعار ، ولكن الادارة الامريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك، وأكتفى رئيس المستشارين الاقتصادين فى البيت الابيض جريجورى مانيكو بالقول أن عهد النفط الرخيص قد أنقضى وأن أسعار النفط الراهنة لا تشكل تهديدا يذكر.

وتبدو السياسة النفطية الراهنة للادارة الامريكية والتى لا تبذل جهدا حقيقيا لتخفيض أسعار النفط ، سياسة شديدة الانحياز للشركات النفطية الامريكية على حساب باقى الاقتصاد الامريكى وشركاته ، خاصة وأن العديد من أركان الادارة الامريكية قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشينى (هاليبورتون) ، وكوندليزاراريس ، (شيفرون) وبوش الابن (هاكين أينرجى كوربوريشن) .

وأيا كانت الاسباب التى تقف وراء أرتفاع أسعار النفط ،فان المهم هو أن الدول العربية المصدرة له ، قد بلغ حجم أنتاجها اليومى نحو 21.7 مليون برميل يوميا فى الربع الاول من عام 2004 ،وارتفع الى أكثر من 23 مليونيوميا فى الربع الثانى من العام المذكور ، وتستهلك الدول العربية نحو 4.1 مليون برميل من أنتاجها النفطى يوميا ، وبالتالى فان

حجم صادراتها النفطية الصافية يبلغ نحو 19 مليون برميل يوميا ،وهذا يعنى أن أرتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط ، يؤدى الى زيادة الايرادات العربية من تصدير النفط بنحو 7 مليارات دولار فى العام وهذا يعنى أن الدول العربية التى حققت زيادة فى أيراداتها النفطية بلغت نحو 25 مليار دولار فى عام 2003 ، بالمقارنة مع عام 2002 ، سوف تحقق فى عام 2004 ، زيادة تبلغ أضعاف ما حققته فى عام 2003 ، خاصة وأن انتاجها وصادراتها النفطية قد ارتفعا كثيراً فى نفس الوقت الذى أرتفع فيه سعر برميل النفط بنحو 8دولارات فى المتوسط فى عام 2004 بالمقارنةمع سعره عام 2003.

ومن الضرورى أن يتم توجيه هذه الاموال للاستثمار الصناعى والزراعى والخدمى فى البلدان العربية المصدرة للنفط وفى البلدان العربية المستقبلة للاستثمارات للمساهمة فى تعظيم قدرة الاقتصادات العربية . أما أذا تسربت هذه الاموال الى الاسواق الاجنبية للاستثمار فى الاسهم والسندات والودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وغيرها من أسواق الاستثمار ، فان الطفرة النفطية الراهنة سوف تؤدى الى أيجاد حفنة من الاثرياء الجدد ، دون أن تؤدى الى تغيير قدرات الاقتصادات العربية وناتجها ومستوى تطورها على خلق فرص العمل وعلى رفع الحد الادنى لمستويات المعيشة فى البلدان العربية.

4- الادخار والاستثمار والديوزن الخارجية

تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدلات ادخار مرتفعة للغاية تزيد كثيراً عن المتوسط العالمى ، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل خاد للغاية ايضاً ، وهى تتحرك بصورة طردية بالتوازى مع حركة اسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديرة . وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو 40٪ ، 37٪ ، 34٪ ، 26٪ فى كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب فى عام 2002 ، مقارنة بنحو 20٪ فى المتوسط العالمي فى العام المذكور.

لكن معدل تكوين راس المال الثابت فى هذه الدول كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيها ، أى معدل الاستثمار الحقيقى ، يتساوى بالكاد مع نظيره فى المتوسط العالمى او يقل عنه كثيراً فى بعض الحالات وقد بلغ هذا المعدل فى كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب نحو 20٪ ،13٪ ، 14٪، 9٪ فى عام 2002 ، مقارنة بنخو 20٪ فى المتوسط العالمى ، ونحو 32٪ فى البلدان السريعة النمو فى شرق أسيا والمخيط الهادى فى العام المذكور ، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات فى بعض هذه البلدان خصوصاً عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المخدودة ، ويعكس ايضاً ان جانباً مهماً من مدخرات تلك البدان يتسرب الى الخارج سواء فى صورة استثنمارات مباشرة ، او فى الاقتصاد الرمزى اة اسواق رأس المال وأسواق العملات . كما ان ضعف الحزافز السوقية والمالية للاستثمار ، والانغلاق الاجتماعى ، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار فى الدول العربية المصدرة للنفط.

وعلى العكس من الدول العربية المصدرة للنفط التى تحقق معدلات ادخار مرتفعة ، فان حجم الاستهلاك المحلى ، يفوق الناتج المحلى ، يفوق الناتج المحلى الإجمالى فى كل من لبنان ، والضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالى فانه ليس هناك أية مدخرات محلية ، بل إن جانباً من الاستهلاك المحلي يتم تمويله من خلال التحويلات والمنح والقروض الخارجية . وقد بلغ معدل الادخار المحلى نحو 9٪ فى لبنان ، ونحو 31٪ فى الضفة الغربية وقطاعغزة عام 2002 . ويعد الأردن بدوره من اقل البلدان العربية ومن اقل بلدان العالم عموماً فيما يتعلق بمعدل الادخار ، حيث بلغ معدل الادخار المحلي فيه نحو 3٪ فقط فى عام 2002 ، ولكن تحويلات الاردنيين من الخارج الى بلادهم ، ترفع معدل الادخار القومى حيث بلغ نحو 24.4٪عام 2001 ، وهو معدل يزيد بشكل طفيف عن متوسط معدل الادخار العالمي وفى ظل المستوى المعتدل لمعدل الادخار القومي الأردنى ، فانه قريب من التوازن مع معدل تكوين رأس المال الثابت الذى بلغ نحو 26٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 2001.

ويعد نعدل الادخار المحلى فى مصر متدنيا للغاية ، حيث بلغ نخو 10٪ ، مقارنة بنحو 23٪ فى المتوسط العالمي فى عام 2002 وبالرغم من ان المصريين العاملين فى الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمصر، إلا أن معدل الادخار القومى لم يتجاوز نحو 15.4٪ فى العام نفسه . وبالنسبة لإجمالى تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى ، فانه لم يتجاوز 17٪ فى عام 2002 وفقاً لبيانات البنك الدولة . وتعد معدلات الادخار والاستثمار فى مصر ، اقل بكثير من ان تشكل اساساً لتحقيق اى تقدم اقتصادى ملموس.

وبالنسبة لمعدل الادخار المحلي فى المغرب والسودان وموريتانيا وتونس واليمن ، فقد بلغ فى هذه الدول بالترتيب ، نحو 18٪ ، 21٪ ، 2٪ ، 21٪ 16٪ فى عام 2002 ، أما معدل الادخار القومى فيها فقد بلغ نحو 27.7٪ 7.6٪ ، 25.9٪ ، 24.6٪ ، 32.3٪ فى عام 2001 ، وبلغ تكوين راس المال الثابت كنسبة من الناتج النحلي الإجمالى فى هذه الدول بالترتيب ، نحو 23٪ ، 20٪ ، 31٪ ، 25٪ ، 17٪ فى عام 2002 ، وهذا يعنى أن المغرب واليمن يمكنهما تمويل الاستثمارات المحلية دون حاجة للمنح او القروض الاجنبية ، ولهذا كان منطقياً ان تتراجع الديون الخارجية المغربية من نحو 25 مليار دولار عام 1990 الى نحو 18.6 مليا دولار عام 2002 . أما تونس وموريتانيا والسودان ، فانها تحتاج للمنح او القروض لاستكمال تمويل الاستثمارات المحلية فيها فى ظل عجز مدخراتها المخلية او القومية عن تمويل اجمالى تكوين راس المال الثابت فيها .

وتحقق سورية معدلا جيداً للدخار المخلى ، بلغ نحو 30٪ عام 2002 ، وهو أعلى معدل للادخار فى الدول العربية غير النفطية . وقد بلغ معدل الادخار القومى فى سورية نحو 28.5٪ فى عام 2001 فى حين بلغ معدل تكوين راس المال الثابت فيها نخو 22٪ فى عام 2002 ، بما يعنى أن لديها فائض من المدخرات التى لم يتم توظيفها ، أو تم توظيفها فى الخارج وهو مايعنى أيضاً أن معدل الادخار السورى الراهن ، يتيح امكانية رفع معدل الاستثمار المحلى لرفع معدل النمو الاقتصادى . بالاعتماد على المدخرات المحلية ، دون خاجة للاقتراض من الخارج ، وهو أمر مرهون بتحسين مناخ الاستثمار بعناصره السياسية والاقتصادية ، ومرهون ايضاً بمستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية السورية فى هذا الصدد.

معدلات الادخار والاستثمار فى البلدان الغربية

الدولة	معدل الادخار المخلي					تكوين راس المال كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى				
	1990	1999	2000	2001	2002	1990	1999	2000	20001	2002
مصر	٪16	٪14	٪17	٪10	٪10	٪29	٪23	٪24	٪15	٪17
الجزائر	٪27	٪32	٪44	٪41	٪40	٪29	٪27	٪24	٪26	٪31
العراق	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الاردن	٪1	٪3	-٪6	٪1	٪3	٪32	٪21	٪20	٪26	٪23
الكويت	٪4	٪22	٪37	٪26	٪18	٪18	٪12	٪11	٪9	٪9
لبنان	-٪64	-٪13	-٪7	-٪12	-٪9	٪18	٪28	٪18	٪19	٪18
ليبيا	٪27	00	00	٪33	٪26	٪19	00	00	٪13	٪14
موريتانيا	٪5	٪7	٪15	٪14	٪2	٪20	٪18	٪30	٪27	٪31
المغرب	٪19	٪20	٪18	٪19	٪18	٪25	٪24	٪24	٪25	٪23
عمان	٪35	00	00	00	٪34	٪13	00	00	00	٪13
السعودية	٪30	٪31	٪40	٪36	٪37	٪20	٪19	٪16	٪19	٪20
السودان	00	00	٪15	٪15	٪21	00	00	٪14	٪18	٪20
سورية	٪16	٪18	٪24	٪29	٪30	٪15	٪29	٪21	٪21	٪22
الإمارات	٪45	00	00	00	00	٪20	00	00	00	00
تونس	٪25	٪24	٪24	٪23	٪21	٪32	٪27	٪27	٪28	٪25

اليمن	٪4	٪12	٪28	٪21	٪16	٪15	٪19	٪19	٪20	٪17
الضفة الغربية	00	-٪19	-٪24	-٪24	-٪31	00	٪39	٪33	٪33	٪4
الصومال	-٪12	00	00	00	00	00	00	00	00	00
العالم	٪24	٪25	٪23	٪24	٪20	٪24	٪23	٪22	٪22	٪20
ماليزيا	-٪34	٪47	٪47	٪47	٪42	٪32	٪22	٪26	٪29	٪24
الصين	٪38	٪40	٪40	٪40	٪43	٪35	٪37	٪37	٪38	٪40

الديون الخارجية للدول العربية المدينة ونسبتها للناتج ومعدلات خدمتها كنسبة من الناتج ومن صادرات السلع والخدمات

	قيمة الديون الخارجية عام 1990 بالمليار دولار	قيمة الديون الخارجية عام 2002 بالمليار دولار	نسبة الديون الخارجية للدخل القمى عام 2002	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى للدخل القومى عام 2002	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى لخصيلة صادرات السلع والخدمات
الجزائر	28.2	22.8	٪42	٪7	00
مصر	33	30.8	٪28	٪2	٪10.60
الاردن	8.3	8.1	٪84	٪5.2	٪10.1
لبنان	1.8	17.1	٪102	٪9.5	٪51.8
موريتانيا	2.1	2.3	٪66	٪5.8	00

المغرب	24.5	18.6	٪51	٪8.5	٪23.9
عمان	2.7	4.6	٪23	٪4.40	00
السودان	14.8	16.4	٪136	٪0.0	٪0.0
سورية	17.3	21.5	٪114	٪0.8	٪1.9
تونس	7.69	12.6	٪65	٪6.8	٪14.1
اليمن	6.4	5.3	٪40	٪1.5	٪3.5
الصومال	2.4	2.5	٪2109.2	00	٪28.7
جيبوتى	00	0.42	٪70.8	--	٪7.9
الاجمالى العربى	149.2	163	٪46.9	00	٪15.4

وللعلم فان معدل الادخار الذي يحدد ما تقتطعه اى امة من دخلها الآتى من أجل استخدامه فى تمويل الاستثمارات التى تضيف طاقات جديدة للجهاز الانتاجى وتستوعب عاملين جدد فى هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية ، يعد محدداً مهما وحاسماً للنمو ولرفع مستوى التشغيل فى اى اقتصاد .

وتعتبر الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار ، سبباً اساسياً فى الاستدانة المحلية والخارجية لبعض الدول العربية التى يقل فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار ، هذا فضلاً عن ان العجز فى الموازين التجارية والجارية لبعض الدول يعد السبب الرئيسللاستدانه الخارجية . وقد بلغت قيمة ديون الدول العربية المقترضة نحو 163 مليار دولار فى عام 2002 وهى لا تشمل الديون الخارجية الضخمة والتعويضات الهائلة المستحقة على العراق.

وإذا نحينا العراق جانباً ، فان مصر والجزائر وسوريا والمغرب ولبنان والسدوان وتونس والاردن ، تتصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج ، حيث بلغت قيمة الديونية الخارجية لهذه الدول المذكورة بالترتيب نحو 30.8 ، 22.8 ، 21.5 ، 17.1 ، 18.6 ، 16.4 ، 12.6 ، 8.1 مليار دولار فى عام 2002 . وان كانت المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بقوة منذ أرتفاع اسعار النفط عام 2000 وحتى الان ، وهى مرشخة للمزيد من التراجع على ضوء ارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار فيها فى الوقت الراهن . ومن ناحية اخرى تعد الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، السبب الرئيسي ايضاً فى خروج الاموال والاستثمارات العربية للخارج من البلدان العربية التى يزيد فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار . ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة ، تتفاوت التقديرات بشأنها بين تريليون دولار وما يزيد على ضعف هذا الرقم ويرى أمين عام الغرف التجارية السعودية ، ان قسمة هذه الاستثمارات تصل الى 1400 مليار دولار ومنها 700 مليار دولار تعود للسعودية وحدها . ولكن كل هذه التقديرات هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لان الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان اخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأخيان يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق. خاصة فى ظل تمتع الكثير من حائزيها لجنسيات اخرى الى جانب جنسياتهم العربية.

لكن استعادة قسم من هذه الاموال او حتى عائادتها السنوية ووقف النزيف الجديد للأموال من البدان العربية الى الخارج ، للااستقطاب هذه الأموال القديمة والجديدة للاستثمار المباشر فى البلدان العربية لرفع

وتطوير طاقة الجهاز الانتاجى فيها وزيادة قدرتها على استيعاب قوة العمل وزيادة الناتج المحلي للبلدان العربية بمعدلات سريعة تتكفل برفع مستويات المعيشة والمعالجة التدريجية للفقر، تعد مهمة تستحق ان توضع فى مرتبة متقدمة فى جدول الأولويات الاقتصادية للبلدان العربية . واذا كان تحسين مناخ الاستثمار فى البدان العربية لجعله جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية، يمكن ان يتحقق من خلال تبسيط إجراءات الأعمال وضمان الشفافية والمساواة بين رجال الأعمال أيا كان حجم أعمالهم، إنهاء التحيزات القائمة فى مجتمعات الأعمال العربية بناء على مستويات النفوذ الساسي، وصياغة علاقة مفتوحة ومرنة بين السلطة السياسية ومجتمعات الأعمال بكل مستوياتها، وضمان استقرار التشريعات والبيئة الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشرى فى الأجهزة الحكومية المشرفة على منح التراخيص المختلفة وعلى الأعمال والملكيات العامة، ومن خلال ضبط الأسواق العربية عبر ضبط المواصفات القياسية وفرض احترام حقوق الملكية الفكرية . إذا كان هذا التحسين ممكنا، فان الإطار السياسي الذى يمكن أن يضمن هذا التحسين الحاسم لمناخ الاستثمار، هو إجراء اصلاحات سياسية شاملة لتحويل النظم السياسية العربية الى نظم ديمقراطية كاملة تضمن تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة فى المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامةى كالية حاسمة لمكافحة الجمود والفساد، وذلك من خلال تحديد فترتين فقط كحد اقصى لحكم اى رئيس وتحويل النظم الملكية والأميرية المطلقة الى ملكيات دستورية تضمن أن يكون الحكم للشعب ونوابه، وتضمن أن يكون الانتخاب الحر المباشر بدلا من الاستفتاءات

الفاسدة ، هو اساس انتخاب الرئيس ونواب البرلمان ، وتضمن اطلاق حق تشكيل الأحزاب باستثناء الأحزاب الدينية التى تهدد بتمزيق التماسك الاجتماعى لأى امة والتى ينتهى بها الحال إذا وصلت للسلطة الى اقامة نظام حكم شمولى يصادر الحريات ويكفر الخصوم السياسيين ويستبعدهم من الحياة السياسية كما هو الحال فى ايران ، وتضمن هذه الاصلاحات ايضاً ان يتم تعديل الدستور وإزالة القوانين المقيدة للحريات كما تضمن اجمالاً احترام حقوق وحريات الإنسان.

5- الاستثمارات العربية فى الخارج . استمرار نزيف الأموال العربية :

يمتلك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة فى الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها كما أشرنا أنفاً . لكن التقديرات بشأن تلك الاستثمارات ، هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأحيان، يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق.

وعلى أى الأحوال فان الاستثمارات العربية فى الخارج تتنوع بين استثمارات مباشرة فى مختلف قطاعات الاقتصاد ، وبين الودائع المصرفية والاستثمارات غير المباشرة فى الاسهم والسندات . وتتوطن هذه الأموال العربية فى المراكز المالية الرئيسية فى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، حيث توفرت لها فرص متنوعة للاستثمار السهل الذى يديره مديرون تنفيذيون ، بدلاً من العمل على بناء استثمارات فى بلدانهم أو فى المنطقة العربية عموماً بما يتطلبه ذلك من جهد ومتابعة ومكافحة لتحسين المناخ الاقتصادى والاستثمارى

ومستوى الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية فى البدان العربية كأسس مهمة لانطلاق الأعمال الخاصة .

لكن هذا الاستثمار السهل فى الخارج يبقى تحت رحمة التغيرات فى مواقف البلدان الأخرى وفى أحوالها الاقتصادية ، بينما الاستثمار فى البلدان الأصلية للمستثمرين العرب او فى الوطن العربى عامة ، كان من شأنه ان يحدث تغيرات هائلة فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسي للبلدان العربية بصورة كانت ستؤدى فى الأجل الطويل الى احداث تغييرات فى الاتجاه المرغوب من قبل المستثمرين الحقيقيين بتحسين الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية .

وقد شكلت الاموال العربية المهاجرة للخارج وللغرب بصورة اساسية موضوعاً رئيسياً للجدل والصراع منذ احداث 11 سبتمبر وماتلاها من تصاعد النزعات العنصرية فى الغرب ضد الاسلام والمسلمين والتى انعكست فى تعاملات تمييزية ضدهم وضد اموالهم واستثماراتهم فى الولايات المتحدة الامريكية بالذات تحت دعاوى محاصرة التمويل المالي للجماعات الاصولية والتى شملت الإجراءات الخاصة بها ، مراقبة أموال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية.

كذلك فإن الولايات المتحدة قامت فى اعقاب تلك الأحداث بإصدار قانون تشديد مكافحة غسيل الأموال الذى وضع الأموال العربية بالذات ، تحت مراقبة مكثفة وتمييزتة تشكل مصدراً للإزعاج وللمخاوف للمستثمرين العرب . كذلك فان عدد من الامريكيين لدعاوى تعويض تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار ضد عدد من رجال الاعمال السعوديين وضمنهم

بعض الأمراء من الاسرة المالكة بدعوى مسئوليتهم الضمنية عن أحداث 11 سبتمبر بسبب تمويلهم لبعض الجمعيات الخيرية الاسلامية ، قد اثار الكثير من المخاوف لدى كل المستثمرين العرب فى الولايات المتحدة بأن تكون أموالهم هدفاً لمثل هذه الدعوى التى تشكل نوعاً من الاستهداف العنصرى.

كما ان التراجع التاريخى لسعر الفائدة على الدولار الامريكي الذى انحدر فى عام 2003 لادنى مستوى له منذ نصف قرن تقريباً مسجلاً نحو 1.06٪ قبل ان يبدأ فى الارتفاع ليبلغ نحو 2.35٪ فى نهاية عام 2004 ، قد جعل الاستثمارات العربية فى الودائع المصرفية الدولارية فى الولايات المتحدة نفسها تعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فى الوقت الراهن لدعم الصادرات الامريكية ولزيادة جاذبية الأصول والأسهم والسندات الامريكية للمستثمرين الأوربيين واليابانيين ، ولدفع الدول المصدرة للنفط التى تتلقى عائدات صادراتها بالدولار الى تكثيف الاستيراد من الولايات المتحدة . وقد تراجع سعر صرف الدولار الامريكي من نحو 1.11 ، يورو فى يناير 2002 ، الى نحو 0.95 يورو فى يناير 2003 ، الى نحو 0.8 يورو يناير 2004 ، قبل ان ينحدر الى نحو 0.74 يورو فى نهاية عام 2004 .

كذلك فان الخسائر الكبيرة التى منيت بها الشركات الامريكية والتى جعلت من المستحيل على البعض منها ، أن تخفى وضعها المالى الحرج.

قد أدت فى تداعياتها المختلفة الى الكشف عن عمليات فساد كبرى تورطت فيها بعض الشركات العملاقة العاملة فى مجال التقنيات الجديدة بالذات . وظهر خلال هذه العمليات ان هناك تواطؤ بين المديرين التنفيذيين

لتلك الشركات وبين شركات المحاسبة التى تراقبهم ، للتحايل على حملة الأسهم ونهب اموالهم ، وهو الامر الذى خلق ازمة حقيقية فى آليات عمل النظام الراسمالى الامريكي برمته ، وفى البورصة الامريكية على نحو خاص حيث تراجعت أسعار الاسهم بصورة هائلة ، جعلت الكثيرين من المستثمرين الأجانب فى تلك البورصة يعيدون حساباتهم المتعلقة بالاستمرار فيها هرباً من بورصة متخبطة وتعيش واحدة من أسوأ لحظاتها بسبب الفساد الذى يسيطر على إدارات بعض شركاتها الكبرى.

وعلى ضوء كل هذه التطورات حدثت بعض عمليات السحب للأموال العربية من الولايات المتحدة ، فضلاً عن تراجع التدفقات الاستثمارية العربية الجديدة الى الولايات المتحدة بما ساهم فى تخفيض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها من نحو 314 مليار دولار عام 2000 الى نحو 159.5 مليار دولار عام 2001 الى نحو 62.9 مليار دولار فى عام 2002 ، قبل أن تنحدر الى نحو 29.8 مليار دولار عام 2003 .

وتفاوت التقديرات بشأن حجم الاموال العربية المسحوبة من الولايات المتحدة ، حيث أشارت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية المتخصصة فى الاقتصاد والمال فى شهر اغسطس من عام 2002 الى ان ما يتراوح بين 100 و 200 مليار دولار من الأموال العربية قد تم سحبها من الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر ، وفى نوفمبر من نفس العام اشارت صحيفة فرنسية اسبوعية هي "لوجورنال دوديمانش" الى ان ما يزيد على 400 مليار دولار من الاموال السعودية والخليجية المشتثمرة فى الولايات المتحدة قد سحب منها بسبب المخاوف من قيام إدارة بوش باصدار

قانون جديد يزيد من صعوبة سحب الاموال العربية من الولايات المتحدة الامريكية ويجمدها لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصة بشبكة القاعدة ومصادر تمويلها . وكان قرار الإدارة الامريكية بتجميد اموال 150 من رجال الأعمال العرب منذ أحداث 11 سبتمبر قد اثار الهلع بين الكثيرين من رجال الأعمال العرب بصفة عامة. ورغم المبالغة فى التقديرات الصحفية الفرنسية والبريطانية لحجم الأموال السعودية والعربية عموماً التى تم سحبها من الولايات المتحدة ، إلا أن هناك عمليات سحب كبيرة فى النهاية ولها ما يبررها على الصعيد الاقتصادى (تراجع الفائدة على الدولار وانتشار الفساد والتحايل على حملة الاسهم فى بعض الشركات المريكية الكبرى) وعلى الصعيد السياسى أيضاً (تزايد النزاعات العنصرية والتمييزية ضد العرب وأموالهم).

وكان كبار رجال الأعمال العرب الذين يستثمرون اموالهم فى الولايات المتحدة قد حرصوا فى البداية على التأكيد على ابقاء اموالهم فيها وعلى اظهار تاييدهم المعنوى للولايات المتحدة ، الا ان تتابع المواقف والتصريحات العنصرية المعادية للعرب والمعاملة التمييزية ضدهم وضد أموالهم فى الغرب وبالذات فى الولايات المتحدة ، دفعت البعض الى التحذير من ان ذلك سيصيب المستثمرين العرب وبالذات السعوديين بالفزع ويدفعهم لبيع استثماراتهم فى الولايات المتحدة .

وبالرغم من ان عودة الأموال العربية المهاجرة للغرب ، هو مطلب عربى دائم ، فان الاعتبارات الاقتصادية تتطلب العمل على تحقيق هذا المطلب بشكل كفء حتى لا تخرج الأموال العربية بخسائر من تلك

الأسواق، ويتطلب ايضاً من الحكومات العربية ان تعمل على تحسين مناخ الاستثمار فى البلدان العربية وبالذات مكافحة الفساد وتحسين مستوى الشفافية وتسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالأعمال وتطوير واصلاح النظام الاقتصادى والسياسي ، حتى تصبح هذه الدول قادرة على استيعاب الاستثمارات العربية التى احجمت عن الخروج الى المهجر الغربى او تلك التى تريد العودة منه ، وذلك حتى لا تخرج الأموال العربية من مهجر امريكي الى مهجر اوربى او اسيوي جديد وتضيع فرصة كبيرة لتنمية الاقتصادات العربية من خلال استعادة الأموال المهاجرة ووقف تيار نزيف الأموال الجديدة.

الفصل الخامس

مؤشرات أداء الاقتصادات العربية

- النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- المنطقة العربية من أكثر المناطق التى تعانى من البطالة.

الفصل الخامس

مؤشرات أداء الاقتصادية العربية

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء اى اقتصاد اكثر المعايير موضوعية فى الحكم على كفاءة إدارة هذا القتصاد والفعالية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع ، خاصة إذا أخذت هذه المؤشرات فى آجال متوسطة أو طويلة فى إطار الظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع المحلى والبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية .

1- النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس :

يمثل النفط واسعاره وايرادات الصادرات العربية منه ، عاملاً حاسماً فى تحديد اتجاهات النمو فى غالبية الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسى على الناتج فى هذا القطاع وإيرادات الصادرات منه ، بينما يحتل القطاع الزراعى وناتجه مكانة مهمة وحاسمة فى تحديد اتجاه النمو فى بلدان عربية أخرى بشكل فيها هذا القطاع قسماً مهماً من اقتصادها كما اشرنا لدى استعرضنا لهياكل الاقتصاديات العربية.

والغريب أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار النفط لأعلى مستوياتها على الاطلاق فى عام 2004 وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات اويك فى العشرة اشهر الأولى من العام المذكور نحو 35.6 دولار ومن المرجح أن يكون قد بلغ نحو 36 دولاراً فى العام المذكور بأكمله ، فان

تقديرات صندوق النقد الدولى ، تشير الى ان معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجزائر وليبيا والسعودية والكويت والإمارات والبحرين بالترتيب ، قد تراجعت الى 4.5٪ ، 5.4٪ ، 3.6٪ ، 2.8٪ ، 3.6٪ 5.50٪ فى عام 2004 ، بالمقارنة مع تلك المتحققة فى عام 2003 والبالغة نحو 6.8٪ ، 9.8٪ ، 7.2٪ ، 10.1٪ ، 7٪ ، 5.7٪ للدول المذكورة على الترتيب وهذه التقديرات الخاصة بالنمو فى عام 2004، غير منطقية وتقل على الارجح عن المعدلات المتحققة فى تلك الدول فى العام المذكور ، ومن المرجح أن تتم مراجعتها عندما تعلن البيانات الفعلية عن معدل النمو الحقيقى فى البلدان المشار اليها . وتشير التوقعات الخليجية الى ان الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع الى 421 مليار دولار عام 2004 ، بزيادة نسبتها 23.8٪ عن قيمته عام 2003 ، كما اشرنا فى موضع سابق ، وحتى لو خضضنا معدل التضخم من هذا النمو فان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس سيظل مرتفعاً ويتراوح مستوى 10٪ على الارجح ، وهو ما يزيد عن معدلات النمو المتحققة فى البلدان الخليجية فى عام 2003 . لكن النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى للدول الخليجية هو نمو شديد التذبذب وتابع بصورة اساسية لحركة اسعار النفط ، لذا فان حدوث اى تراجع فى تلك الاسعار كفيل بإدخال اقتصاديات تلك الدول الى هوة الركود ، خاصة وأنها لا تستخدم فوائضها النفطية فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة كما ينبغى ، بل تتسرب تلك الاموال للخارج فى صورة استيراد لسلع استهلاكية ترفيهية او استثمارات مباشرة وغير مباشرة تتوطن فى الخارج ولا تعود ثانية لبلدانها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى ان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وجيبوتى وعمان وقطر ، قد ارتفع فى عام 2004 ، بالمقارنة مع مستواه فى عام 2003 واذا كان النفط والغاز يقوم بدور مهم فى الاقتصاد فى مصر وسورية ، فان اقتصاد كل من عمان وقطر يقوم اساساً على النفط والغاز ، وبالتالى فان ارتفاع اسعار النفط والغاز فى عام 2004 قد ساهم بصورة كبيرة فى ارتفاع معدلات النمو فى الدول الاربع . كما ساهمت التوقعات الايجابية التى رافقت تغيير حكومة الدكتور عاطف عبيد فى مصر فى يوليو من عام 2004 ، فى احداث تحسين محدود للنمو الاقتصادى فى مصر ، لكن استمرار تحسن النمو يعتمد على كفاءة اجراءات واداء الحكومة وقدرتها على معالجة العوامل الرئيسية المعوقة للنمو الاقتصادى فى مصر وعلى راسها الفساد ، والإجراءات البيروقراطية المعقدة للاعمال.

وبالمقابل تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى المغرب الذى يعد بلداً مستورداً للنفط وبالتالى فانه عانى من ارتفاع اسعار النفط فى عام 2004 ، بما اثر سلبياً على معدل نموه الاقتصادى ، كما ان استمرار احتلال القطاع الزراعى المغربى لمكانة مهمة فى الاقتصاد المغربي واسهامه بحصة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى المغربى ، يجعل التغيرات فى الطقس وفى الناتج الزراعى المغربى ، عاملاً مهما فى التاثير على معدل النمو فى ذلك البلد العربى الكبير ، خاصة وأن الزراعة المغربية هي زراعة مطرية بالأساس تتأثر بتغيرات الطقس بشدة ، حيث لا تتجاوز الزراعات المروية نحو 14٪ من الاراضى المرزوعة بالمحاصيل المتغيرة والدائمة فى المغرب فى عام 2001.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية من عام 2000 حتى توقعات عام 2005

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	٪5.1	٪3.5	٪3.2	٪3.1	٪3.7	٪4.5
الجزائر	٪2.1	٪2.6	٪4	٪6.8	٪4.5	٪4.40
المغرب	٪1	٪6.3	٪3.2	٪5.50	٪3	٪4
تونس	٪4.7	٪4.9	٪1.7	٪5.6	٪5.6	٪5
ليبيا	٪0.7	٪1	2.75	٪9.8	٪5.4	٪4.8
جيبوتى	٪0.7	٪1.9	٪2.6	٪3.5	٪4.1	٪4.6
جزر القمر	٪2.4	٪2.3	٪2.3	٪2.1	٪1.8	٪3.5
موريتانيا	٪5.2	٪4	٪3.30	٪4.9	٪4.6	٪5.2
السودان	٪6.9	٪6.1	٪6	٪6	٪6.60	٪7.6
البحرين	٪5.3	٪4.5	٪5.1	٪5.7	٪5.50	٪5.3
الكويت	٪1.9	٪0.6	٪0.4 -	٪10.1	٪2.8	٪2.3
عمان	٪5.50	٪7.5	٪1.7	٪1.4	٪2.5	٪3.6
قطر	٪9.1	٪4.5	٪7.3	٪3.30	٪9.3	٪5
الإمارات	٪12.3	٪3.5	٪1.9	٪7	٪3.6	٪4.5
السعودية	٪4.9	٪0.5	٪0.1	٪7.2	٪3.6	٪3.9
اليمن	٪4.40	٪4.6	٪3.9	٪3.2	٪2.7	1.75
لبنان	٪0.5 -	٪2	٪2	٪3	٪5	٪4.5
سورية	٪0.6	٪3.8	٪4.2	٪2.6	٪3.6	٪4
الاردن	٪4.1	٪4.2	٪5	٪3.2	٪5.50	٪5.50

كما تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى اليمن وموريتانيا وجزر القمر فى عام 2004 ، بالمقارنة مع مستواه عام 2003 بينما ثبت معدل النمو فى تونس عند مستوى جيد .

ويمكن القول اجمالا ان التحسن القوة لاسعار النفط فى عام 2004 ، قد أدى على الارجح الى ارتفاع معدل النمو الحقيقي لاجمالى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة ، فى ظل حقيقة أن الناتج النحلى الاجمالى للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وهى دول مجلس التعاون الخليجي الست والجزائر وليبيا والعراق، يشكل نحو 69.6٪ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية.

2- ارتفاع معدلات التضخم :

شهد العام 2004 ، ارتفاعاً عاماً لمعدلات التضخم فى غالبية بلدان العالم فى ظل ارتفاع معدل النمو الاقتصادى العالمي فى العام المذكور لاعلى مستوى له منذ ربع قرن على الاقل ، بما يعنيه ذلك تحرك سريع للطلب قد يسبق فى الكثير من الاحيان تطور العرض العالمي من السلع والخدمات . وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط والغاز ايضاً فى تحرك معدلات التضخم لاعلى نظراً لان تكلفة الطاقة تشكل قسماً من تكلفة انتاج السلع والخدمات ، وبالتالى فان ارتفاع تكلفة الطاقة يؤدى الى رفع اسعار السلع المنتجة من خلالها ، خاصة بالنسبة للسلع التى يعتمد انتاجها بشكل كثيف على الطاقة مثل الألومنيوم . وقد شهدت معدلات التضخم فى البلدان العربية ، ارتفاعاً عاما فى عام 2004 ، بالمقارنة مع المعدلات السائدة فى عام 2003 . وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض معدل التضخم فى

جزر القمر والسودان ، وثبات المعدل فى سورية وجيبوتى.

لكن حركة معدل التضخم لاعلى فى البلدان العربية ، تظل محدودة ، حيث مازالت معدلات التضخم فى غالبية البلدان العربية منخفضة بصفة عامة ولا تقارن بالمعدلات المرتفعة التى سادت العديد من البلدان العربية خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات فى القرن العشرين.

ويعتبر حساب معدل التضخم من اكثر الحسابات التى تتعرض للتلاعب فى الدول العربية وفى الدول النامية والاقل نمواً وفي النظم غير الديمقراطية والتى تتسم بضعف الشفافية عموماً ، وذلك من خلال تحديد السلة السلعية والخدمية التى يتم احتساب التضخم على اساسها ، لترجيح وزن السلع والخدمات التى تتسم حركة اسعارها بالبطء ، بحيث يأتى معدل التضخم اقل كثيراً من الواقع، لاعطاء انطباع عام بأن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية ، فعالة فى السيطرة عليه.

معدل ارتفاع اسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)

فى البلدان العربية من عام 2000 الى توقعات عام 2005

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	٪2.8	٪2.4	٪2.4	٪3.2	٪5.2	٪5.7
السودان	٪8	٪4.9	٪8.3	٪7.70	٪6.5	٪6
الجزائر	٪0.3	٪4.2	٪1.4	٪2.6	٪5.4	٪4.6
المغرب	٪1.9	٪0.6	٪2.8	٪1.2	٪2	٪2
ليبيا	- ٪2.9	- ٪8.80	- ٪9.8	- ٪2.1	٪2.1	٪3
تونس	٪3	٪1.9	٪2.8	٪2.8	٪3.4	٪2.7
جيبوتى	٪2.4	٪1.8	٪0.6	٪2	٪2	٪2

موريتانيا	٪3.30	٪4.7	٪3.9	٪5.50	٪7	٪3.8
البحرين	٪3.6 -	٪1.2 -	٪0.5 -	٪0.6	٪1	٪1.2
الاردن	٪0.7	٪1.8	٪1.8	٪2.3	٪3.5	٪1.8
الكويت	٪1.8	٪1.7	٪1.4	٪1.2	٪1.7	٪1.6
لبنان	٪0.4 -	٪0.4 -	٪1.8	٪1.3	٪3	٪2
عمان	٪1.2 -	٪1.10 -	٪0.6 -	٪0.4 -	٪1	٪0.7
قطر	٪1.7	٪1.4	٪1	٪2.3	٪3.5	٪3
السعودية	٪0.6 -	٪0.8 -	٪0.6 -	٪0.5	٪2.5	٪0.8
سورية	٪3.9 -	٪3	٪0.6	٪5	٪5	٪4.5
الامارات	٪1.4	٪2.8	٪3.1	٪2.8	٪3.4	٪2.1
اليمن	٪10.9	٪11.9	٪12.2	٪10.8	٪15.3	٪15.2
جزر القمر	٪4.5	٪5.9	3.30	٪4.5	٪3.5	٪3.5

ورغم ان معدلات التضخم فى البلدان العربية للبيانات الرسمية العربية ، تعد منخفضة او معتدلة باستثناء اليمن ، الا ان الكثير من هذه البيانات لا يعبر عن حركة الاسعار الفعلية فى الواقع . لكن لو اخذنا بهذه البيانات الرسمية ، فانه يمكن القول أن معدلات التضخم فى البلدان العربية تعتر معقولة فى الوقت الراهن . ومن الضرورة الإشارة الى ان ارتفاع معدل زيادة اسعار المستهلكين اى مؤشر معدل التضخم ، يؤدى الى اعادة توزيع الدخل لصالح الاثرياء على خساب اصحاب الدخول الثابته من العمال والموظفين واصحاب المعاشات لذا فان وجود التضخم المرتفع فى حد ذاته ، يعد مسببا لزيادة الاختلال فة توزيع الدخل فى البلدان العربية التى تعانى من سوء توزيع الدخل بالذات فى البلدان التى لا تعلن اى بيانات عن توزيع الدخل فيها كماهو الحال فى بلدان الخليج ، فضلاً عن سوء التوزيع القائم والمعلن للدخل فى البدان التى تقدم بيانات رسمية عن توزيع الدخل

فيها ، ختى ولو كانت تلك البيانات الرسمية غير دقيقة.

3- المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم التى تعانى من البطالة :

تعد المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم المابة بالبطالة بكا انواعها، من البطالة السافرة والاحتكاكية والفنية والمقنعة الى البطالة الاختيارية . وتشير بيانات الجامعة العربية الى ان عدد العاطلين فى البلدان العربية قد بلغ نحو 15 مليون عاطل ، بما رفع معدل البطالة فى اجمالى الدول العربية الى 15٪ من قوة العمل المحتملة فى تلك البلدان . وهذا المعدل المرتفع للبطالة فى البلدان العربية ، يشكل إهدار لطاقة عنصر العمل من جهة ويشكل من جهة اخرى ، تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى ويوفر ارضاً خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائى ، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لاخد عناصر الانتاج ، ولكنها تعطيل لاهم عناصر الانتاج واكثرها فعالية ، فضلاً عن ان طبيعة الانسانية تجعل لتعطله ابعاداً سياسية واجتماعية ، وليس مجرد البعد الاقتصادى فقط ، الذى تعد معالجته اسهل كثيراً من معالجة الابعاد السياسية والاجتماعية للتعطيل .

ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لاعانة العاطلين من قبل الالدولة فان التعطل يعنى انحدار المتعطلين الى هوة الفقر المدقع ، ويعنى ايضاً زيادة معدل الإعالة . حيث لا يكون امام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم بما يعنيه ذلك من تزايد الاضرابات الاسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت فى احداث الكثير من الشروخ فى البنية المتماسكة تقليديا للأسرة العربية.

وبعد ارتفاع معدل البطالة فى البلدان العربية ، تجسيداً لضعف معدل الاستثمار فى هذه البلدان ، بالنظر الى ان الاستثمارات الجديدة والتوسعات فى الاستثمارات القائمة هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة فى اى اقتصاد . كما يعتبر ارتفاع معدل البطالة فى الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية ، او لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادى .

ويلجأ بعض الحكومات العربية وعلى رأسها مصر ، الى القاء المسئولية عن ضعف أدائها الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة فيها ، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوى عليه من زيادة قوة العمل ، رغم ان الزيادة فى عدد السكان وقوة العمل فى تلك البلدان معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة فى البلدان التى تدخل ضمن نفس الفئة الداخلية التى تقع فيها هذه البلدان .

وبدلاً من ان تنظر هذه البلدان العربية الى عنصر العمل كعنصر انتاجى مهم يمكن توظيفه بشكل فعال فى انتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلى من خلال استثمارات جديدة تستوعبه ، فانها تبرر فشلها فى تحقيق ذلك بشماعه ارتفاع معدلات النمو السكانية تلك المعدلات التى تتراجع تلقائياً بالتوازى مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم وليس بسبب الصراخ والشكوى من ارتفاعها .

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى المأخوذة من البيانات الحكومية العربية ، فان معدل البطالة فى الجزائر قد بلغ نحو 38٪ من قوة العمل الجزائرية عام 2002 . وبلغ معدل البطالة فى المغرب نحو 19.5٪ فى عام 2001. كما بلغ معدل البطالة فى مصر ، فى نهاية عام 2003 ، نحو 10.4٪ وفقاً للبيانات الحكومية المصرية . وهو معدل يبدو اقل نصف المعدل الحقيقي وفقاً للكثير من الدراسات المستقلة . ويشير تقرير"مناخ الاستثمار فى الدول العربية 2003" ، الصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى أن معدل البطالة قد بلغ نحو 14.7٪ ، 13.9٪ ، 5.5٪ ، 3.6٪ فى تونس والاردن والبحرين والكويت بالترتيب فى عام 2003 ، بناء على البيانات حكومية فى البلدان المذكورة . كما بلغ معدل البطالة فى متوسط الفترة من عام 1995 الى عدم 2001 نحو 17.2٪ ، 17٪ ، 11.7٪ ، 11.5٪ ، 6.5٪ فى عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.

وقد سجلت اعلى مستويات البطالة عربياً وعالمياً ، فى البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبى وهما فلسطين والعراق ، فى ظل الهجمات الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى اواخر سبتمبر عام 2000 ، وفي ظل التدمير الامريكي الهمجى والاجرامى للبنية الاقتصادية للعراق وللدولة العراقية واجهزتها ، خلال عملية الغزو والاحتلال الاستعمارى الامريكي — البريطانى لهذا البلد العربى الكبير . وقد بلغ معدل البطالة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، نحو 81٪ من قوة العمل فيها عام 2002 ، حسب بيانات الجامعة العربية . بينما تشير التقديرات الى ان معدل البطالة فى العراق يدور حول مايقترب من ثلثى قوة العمل العراقية .

ويمكن القول إجمالاً ، أن ارتفاع معدلات البطالة فى البلدان العربية يشكل اهدار لعنصر العمل العربى الذى يشكل العنصر الاكثر فعالية من بين كل عناصر الانتاج . فضلاً عن ان هذه المعدلات المرتفعة تمثل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى فى تلك البلدان ، وتشكل تعبيراً عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية فى البلدان العربية التى تعانى اكثر من غيرها من ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة.

الفصل السادس

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى

- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم.
- العلاقات التجارية بين العرب والعالم .
- المراجع.

الفصل السادس

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمي

يعد اندماج اى فى الاقتصاد العالمى فى كافة المجالات ، عاملاً حاسماً فى تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى التخصيص الكفء للموارد فى المجالات التى يتمتع فيها بميزات نسبية . كما ان هذا الاندماج وما ينطوى عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة ، يولد استجابات قوية وايجابية لدى الاقتصاديات والمجتمعات الحية تمكنها من تطوير نفسها والتقدم بثبات . ورغم اهمية وجود الدعم لبعض المحاصيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن ، وكما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز ، وكما تفعل الكثير من الدول الأوربية وعلى راسها فرنسا بالنسبة للقمح ، ورغم اهمية وجود الدعم لبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية ، إلا ان الدعم الزراعى الذى يمكن ان يستمر طويلاً لاعتبارات تتعلق بكثافة العمالة فى هذا القطاع وبالاهمية الحيوية لمخاصيل الحبوب ، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعات لانه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية ، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التى تفقد التحديات والحوافز التى تدفعها للتطور ، لذا فان حماية اى صناعة يجب ان تكون معتدلة ومؤقته حتى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على اساس تنافسى .

وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن من خلالها بناء تصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمي فى الوقت الراهن ، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلى:

1- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم :

بالرغم من ان الدول العربية معنية بجذب الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة ، والمباشرة منها بشكل خاص ، لما لها من أهمية فى رفع الاستثمار الذى يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادى ، ولما لها من أهمية فى المساهمة فى تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات فى العادة مع استقدام تكنولوجيا متقدمة واساليب إدارة حديثة من قبل الشكرات الكبرى دولية النشاط التى تضخ تلك الاستثمارات ، الا أن حصة الوطن العربى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لاخر .

ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصارا باسم "اليونكتاد" فان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تلقتها الدول العربية مجتمعة عام 2003 ، بلغت 8616 مليون دولار بما شكل نحو 1.54 من اجمالى قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم فى العام المذكور ، مقارنة بنحو 5379 مليون دولار ، بما شكل نحو 0.79٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تدفقت بين بلدان العالم فى عام 2002 ، مقارنة بحصة بلغت 1.17٪ من تلك الاستثمارات فى الفترة من عام 1991 حتى عام 1996 ، والحصة فى كل الأحوال تقل كثيراً عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتى بلغت

نحو 4.7٪ عام 2003 ، وتقل ايضاً عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التى بلغت نحو 2.18٪ فى العام نفسة.

ان حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تتدفق الى البلدان العربية تتسم بأنها شديدة التبذب من عام لاخر فى قيمتها المطلقة وفى حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الاخير من القرن الماضى ، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للاصول العامة المملوكة للدولة فى هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلى أو الاجنبى . كما أن مناخ الاستثمار فى البلدان العربية حساس للغاية لاى اضطراب أمنى أو سياسى .

وهناك العديد من الاسباب التى تقف وراء محدودية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبدان العربية ، مثل أنغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة فى بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الاجانب مع استثماراتهم المباشرة ، كما أن بعض الاسواق العربي منغلقة نسبيا أمام الاستثمارات الاجنبية وبالذات فى بعض البلدان النفطية الكبيرة .

كما أن هناك بغض المشاكل فى مناخ الاستثمار فى الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات ، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ووجود تعقيدات بيروقراطية معطلة للاعمال تتيح المجال لانتشار الفساد وأساءة استغلال النفوذ ، خاصة عندما يكون الموظفين فى الجهاز الحكومى لديهم سلطات واسعة فى منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم . كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها

وعدم تنوع هياكلها عاملا معرقلا لتدفق الاستثمارات الاجنبية عليها حيث أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تفضل التدفق الى البلدان التى تمر بمرحلة ازدهار اقتصادى حتى تشاركها فى ثمار هذا الازدهار ، لان ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة اخراج اقتصاد ما من حالة من الجمود أو الركود التى يعانيها . كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال فى العديد من الدول العربية يعد عاملا منفرا للاستثمارات الاجنبية . كذلك فان حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية فى كل دول عربية ، ومستوى انفتاح اقتصادها اقليمياً ودولياً ، هى أمور مهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية ، بحيث ان التقدم نحو تكوين تكتل اقتصادى عربى حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاء رحباً لا تفصله عوائق ، يمكن ان يكون عاملاً مهماً فى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البلدان العربية ، الى جانب ما سيحققه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض خاصة وان هناك بلدان عربية لديها امكانيات واسعة لاستيعاب استثمارات اجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان ، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الاموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج .

وفضلاً عن كل ما سبق فان هناك بعض الاعتبارات السياسية التى تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية فى الصناعات عالية التقنية الى البلدان العربية . واذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التى تحكم حركة بعض الشركات دولية النشاط التى تضخ جانباً من الاستثمارات الى مختلف دول العالم ، فانها تستطيع ان تعمل

بجدية من اجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الاجنبية والتى يمكن معالجتها داخلياً فى البلدان العربية ، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد فى الاسواق العربية الكبيرة من اجل ضمان تدفق حصة ملائمة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة واساليب إدارة متطورة.

2- العلاقات التجارية بين العرب والعالم

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم ، ليس بسبب الانخراط بفاعلية فى الاقتصاد العالمى ، ولكن لان النفط الذى تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج ولذا سنجد ان قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه اسعار النفط الذى تشكل قيمة الصادرات العربية منه ما يتراوح بين 60٪ ، 70٪ من اجمالى قيمة الصادرات العربية ، وذلك حسب سعر البرميل الذى يحدد قيمة ايرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لاخر . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية نحو 185.4 ، 136.7 ، 171 مليار دولار فى الأعوام 1997 ، 1998 ، 1999 بالترتيب ، بالتوازى مع تحرك اسعار النفط من 18.7 دولار للبرميل عام 1997 ، الى 12.3 دولار للبرميل عام 1998 ، الى 17.5 دولار للبرميل عام 1999.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية وحصتها من الاجمالى العالمي "القيمة بالمليون دولار"

الدولة	المتوسط السنوى خلال الفترة من 1991 - 1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مصر	714	887	1076	1065	1235	510	647	237
الجزائر	63	260	501	507	438	1196	1065	634
ليبيا	-12	-82	150	118	142	101	-96	700
المغرب	406	1188	417	1376	423	2808	428	2279
السودان	18	98	371	371	392	574	713	1349
تونس	425	365	668	368	779	468	821	584
جيبوتى	2	2	3	4	3	3	4	11
موريتانيا	7	1	.	1	40	92	118	314
البحرين	650	329	180	454	364	81	217	517
العراق	2	1	7	-7	-3	-6	-2	00
الاردن	4	361	310	158	787	100	56	379
الكويت	55	20	59	72	16	147	7	67
لبنان	28	150	200	250	298	249	257	358
عمان	91	65	101	39	16	83	23	138
فلسطين	8	7	58	19	62	11	41	00
قطر	120	418	347	113	252	296	631	400

السعودية	-201	3044	4289	780	1884	20	615	208
سورية	105	80	82	263	270	110	115	150
الإمارات	220	232	258	985	515	1184	834	480
اليمن	274	139	226	-328	6	136	64	-89
مجموع الوطن العربى	2979	7267	8739	2495	2630	7711	5379	8616
العالم	254326	481911	690905	1086750	1387953	817574	678751	559576
حصة العرب	٪1.17	1.51 ٪	1.26 ٪	0.23 ٪	0.19 ٪	0.94 ٪	0.79 ٪	1.54 ٪

بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو 244.7 ، 229.4 ، 229.4 ، 283.4 مليار دولار فى الاعوام 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 بالترتيب ، تبعاً لتغير سعر برميل النفط من 27.6 دولا للبرميل عام 2000 الى نحو 23.1 دولار للبرميل عام 2001 ، الى نحو 24.3 دولار للبرميل عام 2002 الذى انخفض حجم الانتاج العربى من النفط والصادرات العربية فى عام 2004 كل مستوياتها القياسية السابقة بعد ان ارتفع سعر النفط الى اكثر من 36 دولار للبرميل من سلة خامات اوبك وارتفع حجم الانتاج العربى من النفط خلال العام المذكور فى ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادى العالمى السريع الذى يعد الأعلى منذ ربع القرن على الاقل كما اشرنا فى موضع سابق .

والحقيقة ان هيمنة النفط على الصادرات العربية التى تتحرك قيمتها على ضوء حركة اسعاره يؤكد ماهو معروف من ان الاقتصادات العربية لم تزل اقتصاديات اولية تعتمد بالاساس على انتاج وتصدير مادة خام اولية ناضبة ، وهى بهذا المعنى مازالت بالاساس اقتصاديات ريعية تعيش من عائد وريع ما منحتها الطبيعة اياه من ثروات طبيعية من النفط والغاز ، رغم ان اى تقدم حقيقي لاى اقتصاد ولاى بلد يتحقق من خلال عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة . والأسوأ هو أن الدول العربية التى حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملات الحرة لم توظف هذه العائدات فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة فى المنطقة وانما وظيفتها فى بناء بنية اساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشى بالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد كل شئ تقريباً ، مع اخراج الفوائض المالية الى الخارج ، وبالتحديد الى المهجر الامريكي والاوروبى والاسيوى بدلا من استثمارها فى بلدانها او فى اى بلد فى المنطقة العربية كما اشرنا سابقاً .

وان كان من الضرورى الاشارة الى ان هناك بلدان عربية يتسم هيكل صادراتها بدرجة من التنوع النسبى بين السلع الصناعية والزراعية مثل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى فى اطار صادرات محدودة نسبياً ، كما انه يدور فى ار الفواكه والخضروات والاسماك كسلع زراعية حاكمة والمنشوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية .

واذا كانت ايرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة فى الفترة من عام 1999 وحتى عام 2004 ، حيث ارتفعت من نحو 82.1 مليار دولار عام 1998 ، الى نحو 118.1 ، 188.2 ، 161.3 ، 143.8 ، 185.3 ، 250 مليار دولار فى الاعوام 1999 ، 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003

2004 بالترتيب ، فان استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفاً للاقتصادات العربية وتضيعاً لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الايرادات من اجل تطوير الاقتصادات العربية وان كان هذا الامر يحتاج الى تطوير مناخ استثمارى يتيح للأموال الخاصة والعامة التحرك بحرية وبشكل مضمون حكومياً فى الفضاء الاقتصادى العربى الرحب ، مع معالجة المشاكل التى تنطوى عليها مناخ الاستثمار فى البلدان العربية والتى عرضنا لها فى موضع سابق .

أما بالنسبة للواردات السعلية العربية فان قيمتها تتحرك تبعاً لما هو متاح من نقد اجنبى لدى البلدان العربية من إيرادات صادراتها الاجمالية وفى القلب منها صادراتها النفطية ، لا فان قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعوداً سريعاً فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2003 فى ظل تزايد ايرادات تصدير النفط بشكل جوهرى بالمقارنة مع الايرادات السنوية المتحققة من عام 1986 وحتى عام 1999 ، وتتكون الواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية ، وهى نموذج تقليدي لواردات البلدان النامية والاقل نمواً.

اما بالنسبة للميزان التجارى العربى ، فانه يسفر عن فائض كبير فائض ناتج بالاساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية من النفط والغاز عشرات اضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود . وهناك فائض عربى ايضاً فى تجارة الملابس الجاهزة والجلود بسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجاهزة والجلود.

لكن الدول العربية تعانى من عجز فى تجارة الغالبية الساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيطة والاستثمارية ، كما تعانى من عجز كبير فى تجارة السلع الغذائية ، وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو 2.6 مليار دولار عام 2001 ، فى حين بلغت قيمة الواردات العربية من تلك السلع نحو 17.2 مليار دولار فى العام نفسه ، مما يعنى ان الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو 14.6 مليار دولار فى العام المذكور . وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويت وعمان مسئولة عن الجانب الاكبر من الفجوة الغذائية العربية التى ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة الرئيسية لهذه السلع الغذائية وبالذات الحبوب التى تعد الدول العربية فى مجموعها هى اكبر مستورد لها فى العالم .

ان نسبة التجارة السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى فى كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيراً عن المتوسط العالمى لهذه النسبة وهو ما يعكس ضخامة الصادرات الغربية من النفط الذى تصدر الدول العربية قرابة 85٪ من انتاجها منه . واذا نحينا النفط جانباً ، فان نسبة التجارة السعلية الى الناتج المحلى الاجمالى سوف تتراجع كثيراً بالذات فى الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة اساسية.

أما اذا نظرنا الى نسبة التجارة السعلية الى الناتج السلعى فى البلدان العربية ، فسنجد انها تدور حول المتوسط العالمي لهذه النسبة فى غالبية الدول العربية ، وتزيد عنها كثيراً فى بعض الحالات مثل الاردن وتونس ، وتظهر مصر ايضاً كأقل دولة عربية فى هذه النسبة . واذا نحينا

النفط والغاز جانباً فان التجارة العربية فى السلع غير النفطية ، كنسبة من الانتاج العربى من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي لهذه النسبة . ولهذا الامر يعنى ان الاندماج التجارى العربى فى الاقتصاد العالمي هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بانتاج سلعة اولية بكميات تزيد كثيراً عن امكانيات الاستهلاك المحلى مما يفرض تصديرها ، وهو اندماج مهما كانت النسب التى تدل عليه ، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع او بقدرة تنافسية حقيقية . ونحن لا نرصد هذه النتيجة من باب التيئيس وجلد الذات ، بل لإيضاح الواقع المر الذى تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية اكفأ ولديها القدرة على حشدو تعبئة امكانيات الامة من اجل تحقيق التقدم . ولو اتسم المجتمع العربى بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية مسلحاً بإدارة التقدم لاحتلال مكان لائق فى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

References : المراجع

1. Murdick, G.R. and Ross, E.J. " Introduction to management information systems " Prentice Hall, Inc, 1977 .
2. Fremont. E.K. and Rosenzweig, E.J., " Organization of management " Mc Graw Hill Comp. 1970 .
3. Burche, G. J. and Felix R.S., " Information system : Theory and practice " . Santa Barbara, Cal. Hamilton bub. Comp. 1974 .
4. Daniel Hamburg., "**Growing Economy principles**". New York. 1998 .
5. League of Nations : World Economic survey 2002 .
6. Epstein M.A Ph.D: The statesman's yearbook, statistical and historical annual of the states of the world for the year 2004 .
7. Armstrong : Light from the East for a fuller discussion of poparese Confucianism .
8. William Penn : Towards the present and future peace of Europe
9. Marvin : The living past
10. P.S Narayan Prasad : Co-operative Economic development of Asian relation conference March 2004 published by Indian : Council of world Affairs New. Delhi.

References : المراجع

11. Murdick, G.R. and Ross, E.J. " Introduction to management information systems " Prentice Hall, Inc, 1977 .
12. Fremont. E.K. and Rosenzweig, E.J., " Organization of management " Mc Graw Hill Comp. 1970 .

13. Burche, G. J. and Felix R.S., " Information system : Theory and practice " . Santa Barbara, Cal. Hamilton bub. Comp. 1974 .

14. Daniel Hamburg., "**Growing Economy principles** ". New York. 1998 .
15. League of Nations : World Economic survey 2002 .
16. Epstein M.A Ph.D: The statesman's yearbook, statistical and historical annual of the states of the world for the year 2004 .

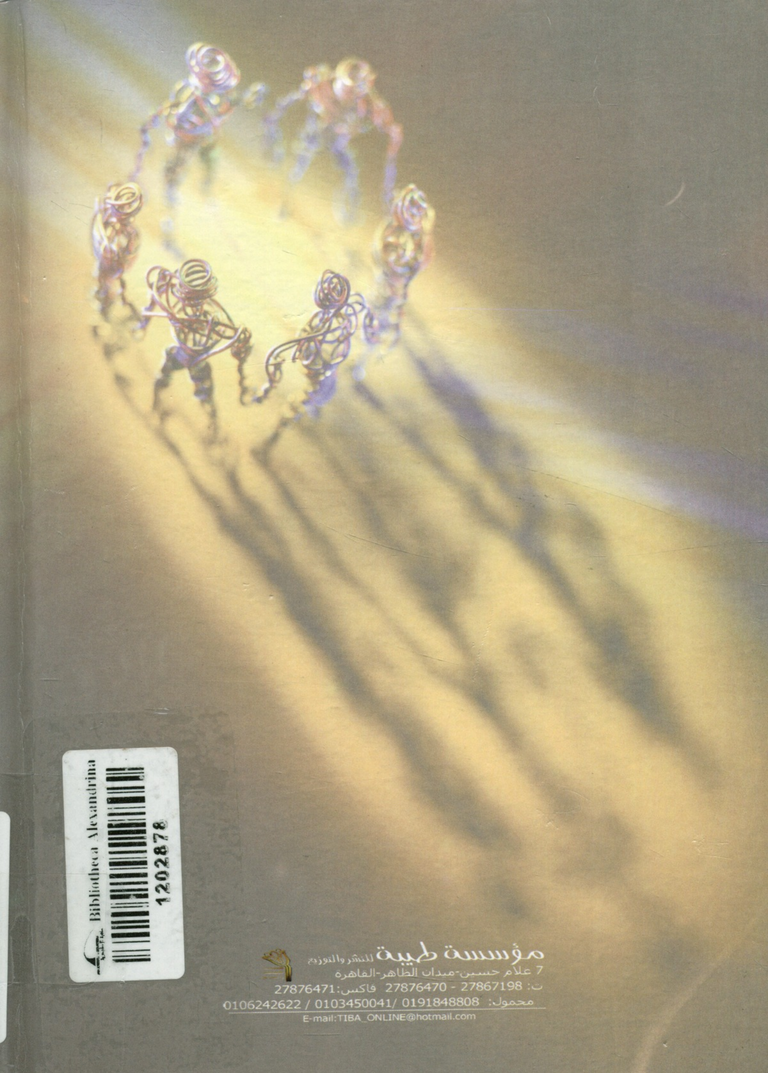
17. Armstrong : Light from the East for a fuller discussion of poparese Confucianism .
18. William Penn : Towards the present and future peace of Europe
19. Marvin : The living past
20. P.S Narayan Prasad : Co-operative Economic development of Asian relation conference March 2004 published by Indian : Council of world Affairs New. Delhi.

المراجـــع

- **Frank Prlen.**
- **Frederek Morr.**
- **Sepolaa.**
- **Shood Hove.**
- **Al Fared Krospy.**
- **Hweng.**

Inv: 2568

Date:4/11/2013



مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع
7 علام حسين-ميدان الظاهر-القاهرة
ت: 27867198 - 27876470 فاكس:27876471
محمول: 0191848808 /0103450041 / 0106242622
E-mail:TIBA_ONLINE@hotmail.com